

مكتبة مركز البحوث

# دراسات في إقتصاد والتجارة



١٩٨٠ م

العدد الأول والثاني

المجلد السادس عشر





## دراسات في الإقتصاد والتجارة

مجلة نصف سنوية تصدرها وحدة البحوث بكلية الإقتصاد والتجارة جامعة قارونوس . بنغازي .  
ولا تعبر الآراء التي تنشر في هذه المجلة إلا عن رأى أصحابها ولا تمثل وجهة نظر هيئة التحرير أو  
جامعة قارونوس .

### هيئة التحرير

#### رئيس التحرير

د. عبد القادر عياد عامر  
دكتوراه في ادارة الأعمال

### المحررون

د. صالح حفيظ الميوب  
دكتوراه في الإقتصاد

د. يونس حسن الشريف  
دكتوراه الفلسفة في المحاسبة

د. إبراهيم سعد المليحي  
دكتوراه في علم الحاسب الآلي

د. محمد زاهي المغربي  
دكتوراه في السياسة المقارنة

### امينة التحرير

غزالة سالم البركي  
ليسانس في علم الاجتماع

جميع المراسلات بما في ذلك الكتب والدوريات ومواد التحرير ترسل إلى رئيس التحرير ، دراسات في  
الإقتصاد والتجارة ، كلية الإقتصاد والتجارة ، جامعة قارونوس ، بنغازي — ج . ع . ل . ش . إ . . .

دراسات في الإقتصاد والتجارة

## الإشراكات

عن كل سنة دينار ليبي واحد أو ٣,٣٠ دولار  
ثمن النسخة الواحدة ٥٥٠ درهما

ترسل طلبات الإشتراك إلى رئيس التحرير (دراسات في الإقتصاد والتجارة) كلية الإقتصاد والتجارة  
جامعة قاريونس ، بنغازي / الجاهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية .

---

حقوق الطبع محفوظة لوحدة البحوث بكلية الإقتصاد والتجارة

صفت وطبعت بمطابع إنترنت المحدودة — مالطا

## المحتويات

الصفحة

المقدمة

### ● المقالات

- ١ ..... إدارة المنشأة الإنتاجية الإشتراكية  
الدكتور عبد القادر عياد عامر
- ١٢ ..... دور التجارة الخارجية في التنمية الإقتصادية  
الدكتور عطية المهدي الفيتوري
- ٢٢ ..... إجراءات الرقابة الإدارية على النفقات الإستثمارية  
دراسة تطبيقية على المنشآت بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية  
الدكتور عبد السلام علي العربي
- ٣٨ ..... مفاهيم أساسية في تخطيط القوى العاملة  
الدكتور أبو القاسم عمر الطبولي

### ● الملخصات

- ٤٩ ..... دراسة تحليلية عن الخدمات الحاسوبية المهنية  
في الجمهورية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية  
الدكتور يونس حسن الشريف
- ٥٠ ..... إحصائيات التصنيف  $Z$  و  $Z^*$   
الدكتور أحمد زوقو ميمون
- ٥١ ..... أثر النفط على ميزان المدفوعات الليبي  
الدكتور أحمد منيسي
- ٥٢ ..... إطار لنظرية الحاسبة  
الدكتور محمد عبد الله بيت المال
- ٥٣ ..... ترجني لي ، القضية الفلسطينية ومسألة الولاء الدولي  
الدكتور ريمون حبيبي

## مقدمة

يسر إدارة وحدة البحوث بكلية الإقتصاد والتجارة أن تسهم بهذا المجهود المتواضع في مجال البحث العلمي عن طريق نشرها لمجلة «دراسات في الإقتصاد والتجارة» .

وتهدف هذه المجلة إلى نشر البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات العلوم الإقتصادية والإدارية والمالية وأية دراسات أخرى تكون ذات صلة وثيقة بهذه العلوم .

وترحب هيئة التحرير بإنتاج المفكرين والمتخصصين في المجالات المذكورة وكذلك تقدمهم وملاحظاتهم حول ما ينشر من بحوث أو دراسات بهذه المجلة .

كما تأمل أن تكون هذه المجلة وسيلة للإتصال العلمي بين المهتمين بالشؤون الإقتصادية والإدارية والمالية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية وغيرها من دول العالم .

والله ولي التوفيق .

«هيئة التحرير»

## إدارة المنشأة الإنتاجية الاشتراكية \*

د. عبد القادر عياد عامر \* \*

### مقدمة :

(الآلات والعمليات والأفكار حول الإنتاج) التي تستخدم لإنجاز العمل . إنها أي التقنية ، أنواع وغاذج النشاط ، والآلة والمادة ، والمعرفة أو التجربة المستخدمة لإنجاز المهام ( ١ : ٨ ) .

تمتاز المنشأة الاشتراكية بأنها تعمل لإشباع حاجات الجماهير ، لا إشباع حاجات فئة قليلة سواء أكانت هذه الفئة القليلة هم المالكون أو المديرون الذين يقومون بالإدارة نيابة عن هؤلاء المالكين أو كانت الطبقة أو الحكومة .

كما تمتاز المنشأة الاشتراكية بأنها تدار جماهيرياً وليس من قبل مدير معين أو مجلس من المديرين أو هيئة أو مجموعة مفروضة عليها . وهذه الميزة (أي الإدارة الشعبية) تمكن المنشأة الاشتراكية من إستقطاب وإنتقاء الخبرات الإدارية التي لا تتوافر لغيرها من مختلف أشكال التنظيم الأخرى . كما تمكنها كذلك من أن تكون سريعة الإستجابة لما يدور في بيئتها نظراً لتعدد مختلف الأطراف الذين يوفرون لها المعلومات عن كيفية أداء المنشأة لمهامها التي حددها لها المجتمع .

والمنشأة الاشتراكية لا تعمل من أجل تحقيق الربح كما هو شأن المنشآت في النظام الرأسمالي كما بيّن ذلك وليام جليك (William Glueck) الذي أشار إلى أن

يهدف هذا البحث إلى دراسة كيفية إدارة المنشأة الاشتراكية ، وإلى بيان كيفية مساهمة المنتجين في إدارتها عن طريق مبدأ شركاء لا أجراء ، والإدارة بواسطة اللجان الشعبية ، والمشاركة في عملية التخطيط وإتخاذ القرارات .

تعرف المنشأة عموماً بأنها وحدة إقتصادية تقوم بإنتاج سلع ، أو خدمات يرغبها المجتمع . أما المنشأة الإنتاجية موضوع هذه الدراسة فهي وحدة إقتصادية تقوم بإنتاج سلع يرغبها المجتمع . ولكن التعريف الأكثر دقة هو أن المنشأة الاشتراكية تعرف بأنها مجموعة من العلاقات الإجماعية الثابتة التي تخلق عمداً بقصد تحقيق غاية المجتمع الجماهيري ، وهي إشباع الحاجات . إنها توجد بتركيبة هيكلية معينة تحدد علاقات السلطة ، وتتأثر بدرجة كبيرة بالتقنية والبيئة التي تعمل فيها .

والمنشأة الاشتراكية نظام مفتوح تستمد الطاقة (مختلف المصادر البشرية والمادية) من البيئة التي تعمل فيها وتقوم بتحويلها من هيئتها الأولية إلى هيئة أخرى لتعيدها إلى البيئة على هيئة منتجات .

وتستخدم المنشأة في عملية التحويل السابقة التقنية الحديثة . ويقصد بالتقنية هنا مجموعة الطرق

\* ألقى أصل هذا البحث في ندوة جامعة نيس بفرنسا .

\*\* أستاذ مساعد بقسم إدارة الأعمال / كلية الإقتصاد / جامعة قاربونس / بنغازي .

يعملون من أجل تحقيق هدفهم وهو تحقيق أقصى الأرباح بمختلف الوسائل من إستغلال للطبقة المنتجة إلى تحكّم في بعض وسائل إشباع الحاجات كالتحكّم في الأسعار والكميات المنتجة عن طريق الإحتكارات أو المنافسة بين القلة . أو التحكّم في المساكن التي يقومون بتأجيرها بشكل يعجز المنتج عن تحمله . كما أنهم يتحكّمون حتى في وسائل المواصلات (المركوب) التي يحتاجها المنتج للإستخدام اليومي من أجل الوصول إلى ميدان إنتاجه .

وتنتيجة لهذه الوضعية فإن أصحاب الملكية هم الذين لهم حق الإدارة ، وهم يمارسونها إن شاؤوا بأنفسهم ، أو يفوضونها لمن يختارونهم لهذه المهمة ليقوموا بها نيابة عنهم ولمصلحتهم . ولذا فإن ملكية أرباب العمل لرأس المال والمادة هي مصدر سلطتهم . وهم لذلك يحاولون بملكيتهم لهذين العنصرين من عناصر الإنتاج إحتواء العنصر الثالث وهو المنتج أو تقليل دوره في العملية الإنتاجية لمصلحتهم .

ومن هنا جاء ما يعرف في الإدارة — في النظام الرأسمالي — بـ «نظرية السلطة الرسمية» أي أن صاحب الملكية هو صاحب السلطة وهو صاحب القرار . (٥ : ٦٠) . ولما كانت الملكية في يد أرباب العمل أصحاب رؤوس الأموال فقد ظلت السلطة تبعاً لذلك بأيديهم ، وبأبي القرار يتم طبقاً لمصلحتهم . وإذا كان لنظرية السلطة الرسمية ما يبررها طبقاً لتعليقات أصحاب رؤوس الأموال فإن ما يسمونه بـ «نظرية القبول» كمصدر للسلطة (٥ : ٦٣) ليس له ما يبرره سوى رغبة أصحاب هاتين النظريتين بصبغ تصرفاتهم بصبغة قانونية . ومفاد نظرية القبول أنه ما على المرؤوس إلا أن يقبل سلطة الرئيس عليه وإلا فإن الويل سيصب عليه من كل جانب .

لذلك فإن الصراع على السلطة ، أي الحق في توجيه المصادر لتحقيق الأهداف سيستمر بين أصحاب رأس المال والمادة وبين المنتجين . فأصحاب رأس

أخلاقيات الربح في ذلك النظام تبين أن الهدف الأساسي للأعمال هو تحقيق أكبر ربح وخدمة مصالح مالكي المنشأة (٢ : ٥٦٨) . كما أكد نفس الفكرة إدجار هبوز (Edgar Huse) إذ أشار إلى أن تحقيق أعظم الأرباح هو الهدف الأساسي والوحيد للمنشآت في ظل النظام الرأسمالي (٣ : ٤٤٩) .

وتختلف المنشأة الإشتراكية عن المنشأة في ظل النظام الماركسي حيث تحدد الأسعار بموجب قرار اداري ونادراً ما تغير ، إذ تحدد الأسعار للمنتجات على أساس التكلفة مضافاً إليها قيمة ما (cost-plus) بغرض تمكين معظم الصناعات من تحقيق دخول كافية لتغطية المصروفات المتداولة ، ولإظهار جزء صغير من الربح (٤ : ٣) . وتشكل علاقات الإنتاج — في ظل النظام الماركسي — الأساس الموضوعي لوحدة العمل السياسي والإدارة . فالحكومة هي في نفس الوقت صاحبة السلطة ومالكة لأدوات الإنتاج والعمل ، ومن ثم فإنها تقوم بتعيين من ينوب عنها لإدارة المشروع .

مما سبق يتضح أن هناك صلة جد وثيقة ما بين الملكية والإدارة ، ومن ثم يتوجب طرح ذلك الآن . . . . .

## الملكية والإدارة

الملكية في المجتمع الجاهيري للمجتمع . ولل فرد ملكية خاصة مقدسة وهي ملكيته لوسائل إشباع حاجاته من مأكل وملبس ومسكن ومركوب ومعاش وذلك دون إستغلال لجهود الآخرين . ويتكفل المجتمع بتوفير حاجات العجزة الذين لا يستطيعون القيام بما يتطلبه إشباع حاجاتهم من جهد .

في النظام الرأسمالي الملكية في يد طبقة قليلة من أصحاب رؤوس الأموال ولكونهم كذلك فإنهم



الجماعية ، ولوجود العديد من العاملين الذين هم غير منضمين لأي إتحاد يدافع عن مصالحهم فإن ما ينشأ عن المساومة الجماعية يكون دوماً لصالح أرباب العمل .

في النظام الماركسي تسيطر ملكية الدولة على وسائل الإنتاج . أي أن وسائل إشباع الحاجات بيد الحكومة ، وهي التي تتحكم فيها . ونتيجة لهذه الملكية فإنها تملك سلطة إتخاذ القرار فيما يتعلق بالإدارة . وتصدر قرارات تعيين الإدارة العليا للمنشأة في النظام الماركسي من الوزارة المختصة . وتفوض سلطة إختيار باقي العاملين بالمشروع للإدارة العليا . وفي النموذج السوفييتي ، فإن إتخاذ القرارات يتركز في القمة أو بقرنها ، ويتم توزيع مهام الإنتاج على مختلف المستويات . كما يتم تخصيص الموارد لها للقيام بهذه المهام . وإن العلاقات داخل المنشأة تحدد بصورة رأسية من خلال المستويات الإدارية على التوالي بدلاً من تحديدها بصورة أفقية من خلال السوق . كما أن الإنتاج والتصرف فيه مخطط بصورة تفصيلية ( ٤ : ٣ ) وبعدهد الوحدات المنتجة .

الأسعار في ظل النظام الرأسمالي تتحدد طبقاً لقوى العرض والطلب ، وفي ظل النظام الماركسي فإنها تتحدد بصورة تحكيمية من قبل جهاز الأسعار وهي ترتبط بالعديد من العوامل كالتكلفة الفعلية ، ومعدل الربح ، والاعتبارات القومية والاجتماعية ، أما في النظام الجماهيري فإن الاسعار مساوية بالضبط لقيمة التكلفة دون سماح بهامش ربح مهما كان صغيراً .

### وظائف المنشأة الإشتراكية :

تقوم المنشأة الإشتراكية بالعديد من الوظائف الإدارية ، شأنها في ذلك شأن أي منشأة أخرى . يأتي في مقدمة هذه الوظائف التخطيط ، والتنظيم ، والرقابة . وهذه الوظائف الثلاث هي الوظائف التي

المال والمادة يحاولون التثبيت بكل ما يستطيعون من أجل إبقاء الوضع على ما هو عليه أما المنتجون فإنهم يناضلون من أجل تحسين أوضاعهم وحصولهم على حصتهم العادلة من إنتاجهم . ولئن إتسمت الفترات السابقة بأنها لصالح أرباب العمل وبأن المنتجين لم يحرزوا إلا القليل من حقوقهم المشروع فإن الصراع سيستمر إلى أن يحصل المنتجون على حصتهم كاملة من العملية الإنتاجية .

ولا شك أن هذا القرن قد شهد تحسناً ملحوظاً في وضعية المنتجين إذ تمكنوا من أن يكونوا إتحادات تعمل من أجل تحسين أوضاعهم وتدافع عن حقوقهم . كما تمكن المنتجون بواسطة إتحاداتهم من جعل الكثير من الحكومات تستصدر تشريعات لصالح المنتجين وذلك بتحديد ساعات العمل وزيادة المنافع العينية التي يتمتعون بها وتحسين بيئة العمل وظروفة .

وقد كانت المساومة الجماعية إحدى الوسائل الناتجة عن إنضمام أرباب العمل إلى كتل واحد أو احتكار وإنضمام المنتجين لإتحاد يعمل من أجل التفاوض لحصولهم على أكبر قدر من نصيبهم الشرعي . والمساومة الجماعية تؤدي في المجتمع الرأسمالي ثلاث وظائف رئيسية كما بين ذلك جون دنلوب (John Dunlop) (٦ : ١٦٩) .

أ ) إنها نظام لإنشاء ومراجعة وإدارة الكثير من القواعد المتعلقة بمكان الإنتاج .  
ب ) إنها إجراء لتقرير مكافأة المنتجين وللثأثير في توزيع العائد الإقتصادي .

ج ) إنها طريقة لتسوية المشاكل خلال مدة سريان إتفاقات العمل أو في إنتهاها ، أو إعادة إنتدائها قبل أو بعد اللجوء إلى الإضراب أو التباطؤ في العمل .

ولكن على الرغم من ذلك ونتيجة لكون المنتجين هم الطرف الأضعف في أي عقد ينشأ عن المساومة

يرى معظم مفكري الإدارة أن كل منشأة لا بد أن تؤديها بصورة أو بأخرى .  
لقد بين هنري فايول (Henri Fayol) عام ١٩١٦ أن للإدارة خمس وظائف أساسية هي التخطيط ، التنظيم ، الأمر ، التنسيق ، والرقابة (٥ : ٢٥) . ولئن كان تحديد وظائف الإدارة أصبح اليوم من الأساسيات التي يعرفها كل طلاب الإدارة إلا أن مجيء هذا الصناعي الفرنسي بها منذ ما يزيد عن ستين سنة كان بحق مساهمة جلييلة أهلت هنري فايول لأن يكون الأب الحقيقي لنظرية الإدارة في العصر الحديث .

### (١) المستوى الأعلى من الإدارة

#### Top Management.

وفيه يتم التخطيط الإستراتيجي (Strategic Planning) وهو تلك العملية التي تبدأ بالأهداف والغايات والتي تخلق الإستراتيجيات ، والسياسات والخطط التفصيلية والرقابة اللازمة لتحقيق كل ذلك (٨ : ٢٠) . وغالباً ما يسود هذا المستوى من الإدارة نوع من عدم التأكد ، والبيئة السائدة في هذا المستوى من التخطيط هي البيئة الخارجية التي لا يمكن للمنشأة التحكم فيها سواء فيما يتعلق بالنواحي السياسية أو الإجتماعية أو القانونية . وتعتمد الإدارة العليا هنا بصورة أساسية على المعايير الكمية لتقرير فعالية الخطط بصورة أكثر من تلك المعايير المستخدمة في المستويات الأخرى .

### (٢) المستوى الأوسط أو التنسيق :

#### Middle or Coordinative Management

وفيه يتم التخطيط التنسيقي أو التكتيكي والتخطيط في هذا المستوى موجه لتطبيق الخطط الإستراتيجية ، وذلك بواسطة التنسيق في العمل ما بين مختلف الوحدات التنظيمية . إن التخطيط هنا يشمل التقرير بصورة مفصلة عن الكيفية التي يتم بها إستخدام المصادر المتاحة للمنشأة من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية (٩ : ٩٧) .

ويكون عدم التأكد في القرارات المتخذة في هذا المستوى من الإدارة أقل من المستوى

ومن بعد هنري فايول جاء لوثر جوليك (Luther Gulick) الذي زاد هذه الوظائف الأساسية إلى سبعة جمعها بكلمته الشهيرة (POSDCORB) وهي متكونة من اوائل حروف وظائف الإدارة : التخطيط ، التنظيم ، التوظيف ، التوجيه والتنسيق ، والتقرير والميزانيات (٧ : ٤) . كما أن معظم المراجع الاساسية في الإدارة تضيف إلى هذه الوظائف بعض الوظائف الأخرى كالإتصال والحفز والتثليل والتجديد (٧ : ٦) .

ولا يبدو أن هناك ضرورة للتحدث بصورة مفصلة عن كل هذه الوظائف في هذا البحث إلا ما قد يرد في أثناء الحديث عن إدارة المنشآت الإشتراكية أو من خلال المقارنة بينها وبين غيرها من المنشآت .

### التخطيط :

التخطيط من أهم الوظائف التي تقوم بها المنشأة ، ويعني التخطيط في مفهومه العام مسألة إختيار بين البدائل المستقبلية المختلفة بسبب تعدد متطلبات المنشأة ومحدودية مصادرها .

وقد عرف وليام جليك (William Glueck) التخطيط بأنه مجموعة من الأنشطة الإدارية المصممة لإعداد المنشأة للمستقبل ، ولتأكيد أن القرارات

أما روبرت أيرز Robert U. Ayres والذي اهتم بدرجة أساسية بالتنبؤ التقني والتخطيط الطويل المدى، فإنه يرى أن هناك ثلاثة أنواع للتخطيط هي تخطيط السياسة Policy Planning والتخطيط الإستراتيجي (تخطيط المنظم) والتخطيط التكتيكي (تخطيط العمليات)، (١٠ : ١٦٠ — ١٧٤ و ١٨٤ — ٢٠١).

ولفهم العملية التخطيطية في المنشأة الإشتراكية يكون لزاماً عرض موجز عن التخطيط في الجماهيرية على المستوى الكلي Macro-level.

في النظام الإشتراكي الجديد يوجد تكامل بين الشكل السياسي للمجتمع وهو النظام الجماهيري الذي يمارس الشعب فيه الديمقراطية الشعبية المباشرة عن طريق مؤتمراته الشعبية الأساسية ولجانته الشعبية ومؤتمراته المهنية، هذا المجتمع الجماهيري يخلو من الأشكال التقليدية للديمقراطية البرلمانية التي يقوم فيها النواب مقام الشعب ونيابة عنه.

ولكن النظام السياسي الجماهيري يظل ناقصاً إذا لم يكتمل الجانب الآخر وهو الجانب الإقتصادي. ولكن صدور الفصل الثاني من الكتاب الأخضر قدم الحلول الجذرية للمشكلات الإقتصادية المعاصرة. وطبقاً لهذه الحلول فإن النشاط الإقتصادي يوجه لإشباع حاجات أفراد المجتمع وذلك بإستغلال المصادر المتاحة من مادة ورأس مال وجهود بشرية. وهذه تكون عناصر الإنتاج الثلاث التي يجب أن يوزع الناتج عليها بالتساوي نظراً لضرورتها في العملية الإنتاجية. في ظل هذا النظام ألغى نظام الأجرة، فالكل شركاء في العملية الإنتاجية طبقاً لمقولة «شركاء لا أجراء» والكل شركاء في الإدارة طبقاً لمقولة «اللجان في كل مكان» والكل أحرار من ضم الحاجة والعوز وليسوا مضطرين لقبول العمل عند رب عمل في ظل شروط إستخدام تعسفية، ولذا فإنهم قد تحرروا من الحاجة إذ «في الحاجة تكمن الحرية».

الذي يعلوه. والإدارة هنا مقيدة بقرارات الإدارة العليا حول إستمرارية الأهداف وتطبيق الإستراتيجيات والسياسات.

(٣) المستوى الأدنى أو مستوى التنفيذ :

First Level or Operating Management

وفيه يتم تخطيط العمليات Operational Planning ويجب على

الإدارة في هذا المستوى إتباع الخطط التكتيكية أو التنسيقية المحددة من المستوى الأوسط من الإدارة لتنفيذ الخطط الإستراتيجية المحددة من قبل المستوى الأعلى.

وتكون الخطط التنفيذية عادة محددة

وملموسة، وفيها لا يزال هناك نوع من المخاطرة

ولكن هناك عادة معلومات كافية متوفرة للمدير

ليتنبأ بصورة تقريبية بنتائج القرارات. وفي هذا

المستوى فإن المحددات البيئية هي بالدرجة

الأولى داخلية تتكون من الغايات

والسياسات، والميزانيات، والإجراءات،

والقواعد. إن الخطط في هذا المستوى تلقائية

Automatic والقارات يمكن أن

تكون كمية كجدولة الإنتاج، والتقدير

بالتكاليف والميزانيات (٣ : ١٦٢).

إن هناك الكثير من التقسيمات المختلفة للمستويات

الإدارية لغرض التخطيط والتي قد يتفق بعضها مع

التحليل السابق ويختلف بعضها الآخر معه، ولكن

ما ذكر بعاليه يعد كافياً لإلقاء الضوء على الوظيفة

التخطيطية للمنشأة. فبعض الكتاب أمثال وليام

جليك William Glueck يذكر أن هناك بعض

المختصين في الإدارة الذين يفضلون أن ينظروا

لمستويات أربع للإدارة، ولكنه في ذات الوقت حدد

مستويات الإدارة بثلاث مستويات هي الإدارة

العليا، والإدارة الوسطى ومستوى

الإشراف. (٢ : ٢٣).

النفط الذي يعد المصدر الأساسي للدخل .  
وحيث أن النفط ثروة ناضبة فإن الاعتماد عليه  
فقط يكون خطأً من الناحية الإستراتيجية ،  
لذلك فإن المجتمع الليبي يناضل بكل ما أوتي  
من قوة من أجل تكوين قاعدة أساسية للزراعة  
والصناعة لتحل محل النفط في المدى الطويل .

(٣) أول خطة تم بعد إعلان قيام سلطة الشعب  
والقضاء على مواطن الإستغلال في المجتمع  
والقضاء على التجارة كظاهرة إستغلاية .  
لذلك لا يوجد التقسيم التقليدي في الخطة بين  
القطاع العام (الحكومي) والقطاع الخاص ،  
بل هناك قطاع واحد فقط ليس حكومياً ولا  
خاصاً بل هو قطاع يشترك فيه جميع أفراد  
الشعب سواء في تحديد الأهداف أو تنفيذ  
المستهدفات أو توزيع العائد .

(٤) أول خطة تم في ظل وجود نظام لا مركزي في  
التنفيذ ، ولا مركزي في إتخاذ القرار . فلم تعد  
هناك حكومة مركزية تحدد المخصصات وتصدر  
الأوامر وتراقب التنفيذ . المؤتمرات الشعبية هي  
صاحبة السلطة وهي صاحبة القرار وهي التي  
تختار اللجان الشعبية النوعية التي تكلف بتنفيذ  
ما تقرره المؤتمرات الشعبية . وهي خاضعة  
لمحاسبة المؤتمرات الشعبية وخاضعة لمراقبتها .

إن المنشأة الإشتراكية تعمل من أجل تحقيق الخطة  
الإستراتيجية التي حددها المجتمع من أجل تحقيق  
السياسة العامة التي توضع خطوطها العريضة في خطة  
التحول التي سبق الكلام عنها . فالمنشأة الإشتراكية  
من هذه الناحية يوجد لديها نوع من التأكيد إذ يوجد  
مستوى إداري أعلى منها يحدد لها ما يجب عليها تجنيد  
المصادر له .

والمنشأة الإشتراكية من هذه الناحية تقوم  
بالتخطيط التكتيكي أو التنسيق الذي سبق الحديث  
عنه . وكل ما ذكر تحت ذلك النوع من التخطيط

ويكون الناتج الطبيعي للنظام الجماهيري المبني على  
الديمقراطية المباشرة والنظام الإقتصادي الخالي من  
مختلف أشكال الإستغلال ونظام الأجرة وتحكم  
الحاجات مجتمعاً يسوده الوثام والأخاء والتعاون  
والروح الإنسانية العالية . إنه مجتمع يخلو من جميع  
أشكال التمييز بسبب اللون أو الجنس أو الأصل .

في الجماهيرية يحدد المجتمع عن طريق مؤتمراته  
الشعبية الأساسية الأهداف العامة والإستراتيجية التي  
يوجه لها مصادره المتاحة . كما تحدد المستهدفات  
الإقتصادية عن طريق خطة تعرف بـ «خطة التحول»  
والتي غالباً ما تكون خمسية . هذه الخطة يبين فيها  
المصادر المختلفة للدخل في الجماهيرية ، وتوزع فيها  
المخصصات على مختلف القطاعات طبقاً لما يراه المجتمع  
وحسب الأولويات التي يحددها .

فمثلاً ، الخطة الخمسية للفترة  
(١٩٨١ — ١٩٨٥) ، بلغت الأموال المخصصة لها  
١٨٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠ (ثمانية عشر الفاً وخمسمائة  
مليون دينار) وهي موزعة على القطاعات الأساسية  
للإقتصاد من زراعة وصناعة وصحة وتعليم  
ومواصلات وكهرباء وإسكان . الخ . ومن السمات  
البارزة لهذه الخطة أنها :

(١) خطة إنتاج بالدرجة الأولى ، فالمخصص  
للقطاعات الإنتاجية من زراعة وصناعة  
وقطاعات موجهة بدرجة كبيرة لخدمة الإنتاج  
مثل الكهرباء والطرق بلغت  
١١٣٣٠،٠٠٠،٠٠٠ (أحد عشر الفاً  
وثلاثمائة وثلاثون مليوناً) دينار ليبي ، أي بنسبة  
٦١،٢٤٪ من الإجمالي الكلي للخطة خلال  
الخمس سنوات .

(٢) خطة تعمل على إيجاد التوازن بين مختلف  
القطاعات التي يعتمد عليها الإقتصاد . فمن  
المعروف أن الإقتصاد في الجماهيرية إقتصاد غير  
متوازن يعتمد بدرجة تكاد تكون كلية على

تلك المجموعات من الأنشطة وتفويضه السلطة اللازمة للقيام بها مع الإحتياط للتنسيق بين علاقات السلطة أفقياً ورأسياً في هيكل المنشأة .

في المنشأة الإشتراكية فإن الأسس العلمية للتنظيم لازالت سائدة مع بيان فارق وهو أنه فيما يتعلق بالإدارة لا يوجد مدير بل لجنة شعبية ليست معينة بل مختارة من قبل المنتجين بالمنشأة بطريقة حرة ومباشرة . وهذه اللجنة هي التي تحل محل المدير وتؤدي وظائفه المتوه عنها فيما يتعلق بالتنظيم .

النواحي التنظيمية من حيث تحديد الهيكل التنظيمي والإختصاصات والصلاحيات والمسؤوليات فإنه لكل منشأة إشتراكية هيكل تنظيمي محدد يقر من المؤتمرات الشعبية الأساسية وتبين فيه الوظائف ودرجاتها ومحتوياتها ومواصفات شاغليها بناء على تحليل الوظائف المتعارف عليه .

السلطة الإستشارية أو ما يعرف بسلطة أركان الإدارة والتي تعرف بأنها تلك السلطة التي تساعد السلطة التنفيذية على أداء مهامها بتقديم الرأي الفني المتخصص والمشورة العلمية فإنها موجودة بالمنشأة الإشتراكية . حيث يمكن لأركان الإدارة تقديم آرائهم ومقترحاتهم إلى اللجنة الشعبية للمنشأة المسؤولة مباشرة عن إدارتها . كما يمكن للمختصين والفنيين تقديم مقترحاتهم ووجهات نظرهم إلى المؤتمرات الشعبية الأساسية المالكة للسلطة التنفيذية وصاحبة القرار .

ويتصل بالتنظيم عملية التوظيف التي تقوم بها المنشأة الإشتراكية ، وهذا يتضمن إختيار العناصر البشرية القادرة والمناسبة لشغل الوظائف في هيكلها التنظيمي وهي تقوم بكل ما تقتضيه هذه الوظيفة من تهيئة للعناصر البشرية Recruiting وإختيارها أي إنتقاء أفضل المتقدمين طبقاً للمعايير الموضوعية المحددة بملاكها . كما أنها تقوم بتوجيه هذه العناصر بقصد سرعة تكيفها مع بيئة الإنتاج وتدريبها لإكتساب

يمكن أن يوجد لدى المنشأة الإشتراكية مع فارق واحد وهو أن القائمين بالإدارة في هذا المستوى يمكنهم المساهمة ، نتيجة كونهم أعضاء في المؤتمرات الشعبية الأساسية ، في وضع الإطار العام الإستراتيجي للخطة العامة . وهذا لا شك سيخلق لديهم الحافز لتنفيذ ما أسهموا في تخطيطه .

كما أن المنشأة الإشتراكية تقوم بالتخطيط الإستراتيجي على مستوى المنشأة ذاتها إذ أن المستوى الإداري الأعلى في المنشأة يحدد بعض الأولويات والأهداف التي تسعى المنشأة من أجل الوصول إليها . ولكن الفارق بينها وبين غيرها من المنشآت أن المستوى الأعلى للإدارة في المنشأة الإشتراكية يتكون من القاعدة العريضة للعاملين بها والمؤتمر المهني فيها واللجنة الشعبية مع بعضهم البعض وليس من إدارة مكونة من عدد معين من المديرين أو مجلس إدارة .

أما المستوى التنفيذي للعمليات فهو لا يختلف في المنشأة الإشتراكية عما سبق الكلام عنه سوى أن القائمين بالإنتاج في المنشأة الإشتراكية شركاء فيه لا أجراء ويقومون بإنتاجهم في ظل لجنة شعبية إختاروها بأنفسهم من بين زملائهم في الإنتاج وليس تحت إشراف مدير معين من قبل جهة خارجة عن إرادتهم .

هذه هي الوظيفة التخطيطية للمنشأة الإشتراكية عرضت بشيء من التفصيل لأن هيكل التخطيط في المجتمع الجماهيري يختلف عن غيره من الهياكل الأخرى التي يفرض فيها التخطيط من القمة على القاعدة .

### التنظيم :

بين كل من هارولد كونتز وسيريل أودونل أن وظيفة التنظيم ( ٥ : ٤٩ ) تشمل إنشاء هيكل معين لأداء الأعمال من خلال تحديد وتعداد الأنشطة اللازمة لتحقيق أهداف المنشأة وكل جزء من أجزائها . ثم وضع هذه الأنشطة في مجموعات وتكليف مدير ما للمثل

المعارف والقدرات والخبرات اللازمة للقيام بالوظيفة الإدارية خير قيام .  
هذا بإختصار شديد الوظيفة التنظيمية للمنشأة ،  
ويتم الآن التعرض لمهمة الرقابة في المنشأة قبل الانتقال  
إلى علاج مشكلة الدافعية .

### الرقابة :

يقصد بالرقابة معرفة ما إذا كان الأداء يسير طبقاً  
للخطة الموضوعية أم أن هناك خللاً ما يجب العمل على  
إصلاحه . وبعبارة أخرى فإن الرقابة تعني قياس الأداء  
الفعلي للمهام ومقارنته بالأداء المتوقع لمعرفة أسباب  
الإختلاف ولإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة .  
ومن هنا يظهر سبب تبعية الرقابة للتخطيط إذ أن  
التخطيط يسبق دائماً عملية الرقابة . كما يظهر كذلك  
أن عملية الرقابة يجب أن تشمل على ثلاث خطوات .  
— إنشاء المعايير .  
— قياس الاداء .  
— إتخاذ الإجراء التصحيحي .  
( ٣ : ١٨٥ — ١٨٨ و ٥ : ٦٤٠ — ٦٤٢ ) .

وهناك العديد من الشروط للرقابة الجيدة منها أن  
الرقابة يجب أن تعكس طبيعة وإحتياجات النشاط  
حيث حجم المنشأة ونوعيتها يقتضي رقابة مختلفة عن  
منشأة أخرى ذات حجم آخر ، ونشاط آخر .  
كما يشترط أن تبين الرقابة الإنحرافات على وجه  
السرعة ، فالرقابة الجيدة يجب أن تتحسس  
الإنحرافات قبل حدوثها . إن الرقابة الجيدة يجب أن  
تكون ذات نظرة مستقبلية وذلك بواسطة إستخدام  
المنبؤات بالانحرافات قبل وقوعها لا إنتظار النتائج ،  
إذ التنبؤ وإن كان يشتمل على مقدار معين من الخطأ  
أفضل من الإنتظار .

ومن الشروط الأخرى للرقابة أنها يجب أن تشير  
إلى الإستثناءات المهمة في بعض النقاط الهامة . ويجب  
للرقابة أن تكون دقيقة ، وصحيحة ومرنة ،

هذا هو المفهوم الحديث للرقابة في المنشآت  
الحديثة وكل ما ذكر بعاليه يطبق في الرقابة في المنشأة  
الإشترابية . بالإضافة إلى ذلك فإن الرقابة في المنشأة  
الإشترابية رقابة شعبية تقوم بها المؤتمرات الشعبية  
الأساسية التي تحاسب اللجان النوعية وتراجع الخطط  
والقرارات التي يجب على المنشآت تنفيذها وصولاً إلى  
الأهداف التي وضعها المجتمع . كما يقوم المؤتمر  
الإنتاجي للمنشأة بالرقابة المباشرة والمستمرة على المنشأة  
الإشترابية .

كما توجد أجهزة للرقابة على المنشآت مهمتها معرفة  
ما إذا كان تنفيذ القرارات يتم طبقاً لنصوص القانون  
ووفقاً للقواعد المحددة ، أم أن هناك مخالفات  
إدارية . . ولكن الكلام عن رقابة هذه الأجهزة على  
المنشأة يمكن نقاشه في إطار قانوني لا إطار  
إداري .

### الدوافع : Motivation

الربح في النظام الرأسمالي هو المحرك للعملية الإنتاجية ،  
ولذلك فإن رأس المال ينتقل من الصناعة الأقل ربحاً  
إلى الصناعة التي تحقق ربحاً أكبر ، إلى أن يحصل  
التوازن في الصناعة ككل ، ولم يعد هناك من دافع  
للإنتقال من صناعة لأخرى . ويتم التوصل إلى هذا  
الوضع في حالة المنافسة الكاملة وفي المدى الطويل .  
ولكى يتمكن الرأسماليون من الحصول على أكبر  
قدر من الربح من العملية الإنتاجية ، وتحت إلحاح  
نقابات العمال للحصول على جزء من العائد الناتج عن  
إشراك جهود المنتجين في الإنتاج كأحد العناصر التي  
لا تتم بدونها العملية الإنتاجية ، قدموا بعض الحلول  
الإصلاحية التي تعطي المنتجين شيئاً بسيطاً من حقهم

تم حلها حلاً جذرياً . لا عن طريق المشاركة في الأرباح ولا عن طريق المشاركة في الإدارة بل بإعطاء المنتجين حصتهم كاملة من العملية الإنتاجية وإعطائهم حقهم كاملاً في الإدارة . ولقد قدمت النظرية العالمية الثالثة الحلول الجذرية التالية (١١ : ٥٥ — ٥٨) —

### مبدأ تحرير الحاجات :

تظل الحاجة محركاً للإنسان إلى أن تشبع . لذلك فإن تملك الجماهير في الجماهيرية وسائل إشباع حاجاتهم وإنهاء الإستغلال وسيطرة أرباب الأعمال هو الطريق السليم لتحرير المنتجين من عبودية الحاجة ومن تحكّم من يمتلكون وسائل إشباع الحاجات . إن إشباع الحاجات مرتبط بصورة مباشرة بالمجهودات التي يبذلها المنتجون ، فكلما زاد الإنتاج كلما زادت حصة المنتجين ، وكلما زادت قدرتهم على إشباع حاجاتهم . ويتكفل المجتمع بتوفير حاجات العاجزين عن الإنتاج .

إن إمتلاك المجتمع لوسائل إشباع الحاجات وإمتلاك المنتجين لنتائج جهودهم وإمتلاكهم للمساكن التي يقيمون فيها وتحريرهم من عبودية الأجرة من أهم الدوافع للإنتاج .

### شركاء لا أجراء :

تشارك في العملية الإنتاجية عناصر الإنتاج الثلاثة : رأس المال ، والمادة ، والمنتج واليها يعود الناتج بالتساوي نظراً لضرورتها في العملية الإنتاجية . ولكن ما كان يتم في ظل الأنظمة الأخرى أن رأس المال ينال حصته كاملة ، وتنال المادة حصتها كاملة ولا يتلقى المنتجون إلاّ أجراً زهيداً مقابل قيامهم بالعملية الإنتاجية ، ويذهب الباقي لأصحاب رأس المال تحت مظلة تسمى المنظم . وهذا أمر لا غرابة فيه في ظل

الطبيعي في العائد من الإنتاج . من هذه الحلول : (١١ : ٥٢ — ٥٤) .

### (١) المشاركة في الأرباح :

إذ تحدد نسبة بسيطة توزع على المنتجين في نهاية السنة ، أو في أي وقت آخر يقرره مالكو المنشأة . والهدف هنا هو الرغبة في تحقيق أكبر ربح عن طريق دفع المنتجين لزيادة إنتاجهم مقابل هذه النسبة الضئيلة من الربح .

### (٢) الإدارة بواسطة المشاركة :

من المعروف أن أداء المنتجين يكون أفضل في القرارات والخطط التي أسهموا في دراستها بصورة أو بأخرى سواء أكانت هذه المساهمة ذهنية أو عضلية . لذلك فإن أصحاب رأس المال يشركون المنتجين في بعض القرارات رغبة منهم في حفزهم لإنتاج أكبر وتحقيق أرباح أكثر في النهاية .

### (٣) الإدارة بواسطة تحديد الأهداف :

وهي طريقة لتطبيق خطط الإدارة العليا أو أهداف المنشأة . وهي تمكن المستويات الدنيا من الإدارة من فهم وقبول الأهداف العليا والعمل من أجل تحقيقها . وتم عملية الإدارة بواسطة تحديد الأهداف MBO بواسطة لقاءات الرئيس بالمرؤس من حين لآخر من أجل تحقيق الأهداف ، ومن أجل التخطيط معاً للعمل ومن أجل المراجعة الدورية للمنجزات وحل المشاكل التي قد تبرز .

ومع هذا فإن هذه الحلول ، هي حلول إصلاحية هدفها إبقاء أصحاب رأس المال مسيطرين على الجزء الأكبر من العملية الإنتاجية .

أما في المنشأة الإشتراكية فإن مشكلة الدوافع قد

في الإنتاج لا أجيرا ، وأصبح يدير المنشأة بالطريقة التي تناسب ومتطلبات المنتجين في المنشأة لا من قبل مجلس أو هيئة أو طبقة أو حكومة . (١٢ : ١ — ٣٩) .

### الخاتمة

من هذا العرض يمكن إيجاز المعالم الإدارية

- (١) للمنشأة الاشتراكية كما يلي :  
المنشأة الاشتراكية لا تعمل من أجل تحقيق الربح ، وإنما من أجل إشباع الحاجات .
- (٢) المنشأة الاشتراكية مملوكة للمجتمع الذي يوفر رأس المال والمادة لإتمام العملية الإنتاجية التي لا تكتمل إلا بتوافر العنصر الثالث وهو جهود المنتجين .
- (٣) التسعير في المنشأة الاشتراكية يتم عن طريق سعر التكلفة ولا يوجد بها هامش ربح .
- (٤) الناتج في المنشأة الاشتراكية يوزع على عناصر الإنتاج الثلاث ، رأس المال والمادة والمنتج بالتساوي .
- (٥) المنشأة الاشتراكية تديرها لجنة شعبية يتم إختيارها بالطريق الحر المباشر من بين المنتجين بغض النظر عن وظائفهم في الهيكل التنظيمي .
- (٦) المنشأة الاشتراكية خالية من وجود الأجراء إذ يشترك الجميع في الناتج ويوزع عليهم حسب جهودهم .
- (٧) المنشأة الاشتراكية تخضع للرقابة الشعبية التي تمارسها المؤتمرات الشعبية الأساسية التي تحاسب اللجان الشعبية عن أعمالها ، كما تخضع للإطار العام الذي يرسمه المؤتمر المهني والإنتاجي المختص .

النظام الرأسمالي لأن هدف أرباب الأعمال هو تحقيق أكبر ربح .

في ظل النظرية العالمية الثالثة فإن المنتجين في المنشأة الاشتراكية شركاء في العملية الإنتاجية ، وكلما زاد الإنتاج كلما زادت حصتهم منه . إنهم ليسوا أجراء إنهم شركاء . وشعور المرء بأنه إنما يعمل لنفسه كاف لرفع معنوياته ودفعه للإنتاج بأقصى إمكانياته .

### الإدارة بواسطة اللجان الشعبية :

وينتج عن تملك المجتمع للمنشأة الاشتراكية ، وتملك المنتجين لخصتهم كاملة في ناتج العملية الإنتاجية ، إن لهم الحق في إدارة المنشأة التي يقومون بالإنتاج فيها . لذلك فإن المنتجين والمؤتمر الإنتاجي بالمنشأة يختارون اللجنة الشعبية التي تقوم بالعملية الإدارية في المنشأة وبالتخطيط للعمليات المختلفة للإنتاج وتنفيذ الأهداف التي حددها المجتمع للمنشأة لتقوم بها . في ظل النظرية العالمية الثالثة لا يوجد مدير أو مجلس مديرين ، بل لجنة شعبية مختارة من بين المنتجين في المنشأة . فشعور الشخص بأن له دور أساسي في إختيار الإدارة وبأن الإدارة ليست مفروضة عليه من أي جهة يدفعه لأن ينتج أكثر مما لو كان لا حول له ولا قوة فيما يتعلق بالإدارة .

هذه هي وظيفة الحفز في المنشأة ، ولا يمكن المقارنة بين الأنظمة الأخرى وبين النظرية العالمية الثالثة . ففي ظل الأنظمة الأخرى لا يوجد للمنتج أي دور سوى أنه أجبر يتلقى أجراً مقابل أداء عمل . ولكن مع هذا فقد أريد احتواؤه بواسطة المشاركة في الأرباح وبواسطة المشاركة في الإدارة والإدارة بواسطة تحديد الأهداف ولكن كل هذه الحلول حلول إصلاحية لا جذرية .

في ظل النظرية العالمية الثالثة تحرر الإنسان بأن أصبحت وسائل إشباع حاجاته بيده ، وأصبح شريكاً



## References

1. David F. Gillespie and Denis S. Mileti, "Technology and the Study of Organization: An Over-view and Appraisal", *The Academy of Management Review*, 2 (January 1977).
2. William F. Glueck, *Management* (Hinsdale, Ill.: Dryden Press, 1977).
3. Edgar F. Huse, *The Modern Manager* (St. Paul: West Publishing, 1979).
4. Morris Bornstein, ed., *Plan and Market: Economic Reform in Eastern Europe* (New Haven: Yale University Press, 1973).
5. Harold Koontz and Cyril O'Donnel, *Principles of Management: An Analysis of Managerial Functions* (New York: McGraw-Hill, 1968).
6. John T. Dunlop: "The Social Utility of Collective Bargaining", in Lloyd Ulman (ed), *Challenges To Collective Bargaining* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, Inc., 1967).
7. Ernest Dale, *Management: Theory and Practice* (New York: McGraw-Hill, 1973).
8. George Steiner, *Top Management Planning* (New York: Macmillan, 1969).
9. J. Stoner, *Management* (Englewood Cliff, N.J.: Prentice-Hall, 1978).
10. Rrobert U. Ayres, *Technological Forecasting and Long-Range Planning* (New York: MacGraw-Hill, 1969).
11. Abdulgader A. Amer, "Motivation and Incentives: A Comparative Study", *Dirasat In Economics and Business*, Vol. XV, No. 12 (1979).
12. Muammer Al Qathafi, *The Green Book: The solution of the Economic Problem "Socialism"*, (Tripoli: The Public Establishment for Publishing, 1977).

## دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية

### د. عطية المهدي الفيتوري\*

#### ١ — مقدمة :

المعدات الرأسمالية أو الإستثمارية وغيرها من المواد اللازمة لمتطلبات التنمية وثانياً من زيادة الطلب المحلي على السلع الإستهلاكية نتيجة لإرتفاع الدخل التي تحدث عند تحقق النمو الإقتصادي . ولذلك يتضح أن هناك علاقة موجهة بين النمو الإقتصادي والطلب على الواردات .

كل الدراسات تشير إلى إستحالة الحصول على معدلات نمو عالية إذا لم يسمح بسد حاجة الإقتصاد من الواردات اللازمة . خصوصاً بالنسبة للدول النامية وذلك لأنه لكي تتحول المدخرات إلى إستثمارات فإنه يجب إستيراد المعدات الرأسمالية وبالتالي إذا حدث إختناقات للواردات من السلع فإن الإقتصاد لن يكون قادراً على تحويل مدخراته الممكنة إلى إستثمارات نظراً لعدم كفاية عرض السلع الإستثمارية . وعلى ذلك تتفق الكثير من الدراسات على إرتباط معدلات النمو الإقتصادي العالية بزيادة عرض المعدات والآلات والمواد الخام وغير ذلك من السلع التي عادة ما تستوردها الدول النامية .<sup>(٣)</sup>

أما بالنسبة لأهمية الدور الذي تلعبه الصادرات فالصادرات هي المورد الرئيسي لدفع قيمة الواردات أي أنه لا بد من وجود صادرات لإستمرار الإستيراد من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الصادرات تعتبر منفذاً لسفائض العرض المحلي

الغرض من هذا البحث هو إستقصاء دور التجارة الخارجية في التنمية الإقتصادية وما قد يحدث من تغير في هيكل الواردات والصادرات نتيجة لعملية التنمية الإقتصادية أو للتغير في هيكل الإقتصاد .

هناك علاقة وثيقة وقوية بين التجارة الدولية والتنمية الإقتصادية وقد بينت الدراسات المختلفة التي بحثت في هذا المجال أن هناك دور كبير وضروري لتدفق السلع والبضائع بين الدول لإستمرار وزيادة معدل النمو الإقتصادي في بلدان التبادل .<sup>(١)</sup>

تختلف أهمية التجارة الخارجية من بلد لآخر ولكن تزداد أهميتها بالنسبة للدول النامية والدول الصغيرة مما يجعلنا في ليبيا نهتم بدور التجارة الخارجية في نمو الإقتصاد الوطني إهتماماً خاصاً نظراً لكون ليبيا دولة نامية من جهة وهي تعد ضمن الدول الصغيرة باعتبار أن عدد سكانها لا يتجاوز الثلاثة ملايين نسمة من جهة أخرى . لذلك فإن خطط التحول الإقتصادي يجب أن تنظر إلى قطاع التجارة الخارجية بنظرة أكثر جدية حتى يمكن الوصول بمعدلات النمو الإقتصادي إلى أقصى المعدلات الممكنة .<sup>(٢)</sup>

الدور الخاص الذي تلعبه التجارة الخارجية في التنمية الإقتصادية تأتي أهميته من عدة عوامل فبالنسبة للواردات تستمد أهميتها أولاً من ضرورة إستيراد

\* أستاذ مساعد الإقتصاد . كلية الإقتصاد والتجارة — جامعة قاريونس — بنغازي .

الصناعية والسلع الزراعية سيكون في صالح السلع الصناعية أي أن المشغلين بالقطاع الزراعي قد يتضرروا ما لم توضع سياسة إقتصادية خاصة بتشجيع الإنتاج الزراعي أيضا . أما المآخذ الثاني على هذه الإستراتيجية فهو تخزينها ضد قطاع الصادرات فعندما تدعم الصناعات الوطنية وتمنح لها الحماية الكافية من خطر المنافسة الخارجية فإن أسعارها قد ترتفع وبالتالي قد يستحيل تصدير الفائض من الإنتاج المحلي لإرتفاع أسعاره بالنسبة لأسعار السلع المماثلة في السوق العالمي .

### ب — إستراتيجية تشجيع الصادرات :

هنا بدلاً من التركيز على إنشاء صناعات تحل محل الواردات فإن التركيز يكون على إنشاء أنسب الصناعات التي تتوفر لها الموارد الإقتصادية اللازمة لإنشائها لغرض تصدير معظم الإنتاج أو نسبة كبيرة منه وهنا تمنح الكثير من التسهيلات والمساعدات لهذه الصناعات حتى تستطيع أن تكون منافس قوي في الأسواق العالمية .

هذا النوع من الإستراتيجيات يتناسب كثيراً مع البلدان الصغيرة أي البلدان التي تنصف بصغر إستيعاب أسواقها مع توفر المواد اللازمة لإقامة الصناعات التصديرية .

### ٣ — مراحل التصنيع :

من خلال عملية التنمية الإقتصادية التي مرت بها الكثير من البلدان المتقدمة إقتصادياً أو الصناعية لاحظ الإقتصاديون بأن هناك تدرج في إختيار الصناعات المناسبة لكل مرحلة من مراحل التنمية الإقتصادية فإذا قسمنا هذه الصناعات إلى ثلاثة أنواع رئيسية فإن ترتيب ظهورها سيكون كالآتي : (٥)

#### أ — الصناعات المبكرة :

وهذه الصناعات تشمل صناعات المواد الغذائية والصناعات الجلدية والنسيج . . . الخ وتتميز هذه

Vent for Surplus فإذا إستطعنا أن ننتج أكثر من الطلب المحلي فإن التصدير يعتبر المنفذ الملائم لتصريف الفائض عن حاجة السوق المحلي وذلك لدفع قيمة الواردات اللازمة لتحقيق معدل النمو الإقتصادي المرغوب .

### ٢ — إستراتيجيات التصنيع والتجارة الخارجية :

هناك أكثر من طريقة أو إستراتيجية تتبع لتحقيق التنمية الإقتصادية فهناك إستراتيجية إحلال الواردات Import Substitution Strategy وإستراتيجية تشجيع الصادرات Export Promotion Strategy أو خليط من هاتين الإستراتيجيتين وكل منهما تحدث أثراً في الواردات والصادرات يختلف عن أثر الأخرى .

#### أ — إستراتيجية إحلال الواردات :

كثيراً من الدول حاولت تطبيق هذه الإستراتيجية خصوصاً بلدان أمريكا اللاتينية حيث أن إستراتيجية التنمية هنا تهدف إلى خلق صناعات وطنية لتحل محل الواردات في سد حاجة الطلب المحلي وبذلك تركز خطة التنمية على إنشاء المصانع التي تقوم بإنتاج بديل للواردات .

في المرحلة الأولى من تطبيق هذه الإستراتيجية فإنه للحصول على معدل نمو عال يستوجب الأمر زيادة الواردات من السلع الإستثمارية وذلك لتحويل المدخرات إلى إستثمارات وبالطبع تفترض هذه الإستراتيجية وجود سوق كبير يستوعب الإنتاج المحلي ولكن هناك مآخذ على هذه الإستراتيجية يجب النظر إليها بعين الإعتبار. من هذه المآخذ التمييز بين القطاع الزراعي وقطاع الصناعات والتحيز للقطاع الاخير . إذ أن حياية الصناعات الوطنية سيؤدي إلى إرتفاع أسعارها وبالتالي فإن معدل التبادل بين السلع

فإن مجموع هذه القطاعات الثلاثة يشكل الإنتاج المحلي الإجمالي وبالتالي وجد أن حصة القطاع الزراعي من الإنتاج الإجمالي تتناقص باستمرار كلما ارتفع معدل النمو في دخل الفرد الحقيقي بينما حصة قطاع الصناعة في الإنتاج الإجمالي تتزايد وبدرجة كبيرة . أما حصة قطاع الخدمات فإنها تتزايد أيضاً ولكن بنسبة أقل بكثير من نسبة ارتفاع حصة قطاع الصناعات .

التغير في هيكل الإقتصاد الليبي لم يتبع هذا النمط العام بل إن نمو الإقتصاد الليبي أخذ مجرى آخر مخالف ومغاير لما يجب أن يسلكه إقتصاد نامي مثل الإقتصاد الليبي فلو إستثنينا قطاع النفط وأخذنا باقي القطاعات وقسمناها إلى ثلاثة قطاعات رئيسية فبالرغم من أن القيمة المضافة المطلقة لإنتاج كل قطاع هي في تزايد كما يتضح من الجدول — ١ — إلا أن حصص بعض القطاعات تتناقص نتيجة لمعدل نموها المنخفض . فحصة القطاع الزراعي تتناقص في الإنتاج المحلي وبشكل كبير (أنظر جدول — ٢ —) كذلك ان حصة قطاع الصناعة في تناقص وتذبذب دون ارتفاع وهذا هو وجه الاختلاف الأساسي بين نمط النمو في الإقتصاد الليبي ونمط النمو المعروف في الإقتصاديات الأخرى . أيضاً نجد أن حصة قطاع الخدمات ترتفع بشكل كبير في الإنتاج المحلي (قطاع الخدمات والبناء والمنافع العامة) .

هذا الشذوذ في نمط نمو الإقتصاد الليبي عن النمط الذي يفترض أن يسير عليه خلقه وجود قطاع النفط من ناحية والإتجاه في توزيع الدخل من ناحية أخرى . فقطاع النفط أدى إلى رفع الأجور في القطاعات غير التقليدية مما أدى إلى نزوح الكثيرين من المشتغلين بالزراعة إلى المدن للاشتغال بقطاع النفط والقطاعات الأخرى التي تخدم قطاع النفط (المواصلات — الطرق — الترميم — وغير ذلك من المهن التي لها إتصال مباشر أو غير مباشر بقطاع النفط) .

الصناعات بإنخفاض في مرونة الطلب الداخلية عليها (أي أن مرونة الطلب على هذه السلع بالنسبة للتغير في الدخل أقل من واحد صحيح) وعادة ما تصل هذه الصناعات إلى حدها الأقصى عند مستوى منخفض من الدخل .

#### ب — الصناعات المتوسطة :

وتشمل صناعات المعادن غير الصلبة ومنتجات المطاط والمنتجات الخشبية والصناعات النفطية ، وهذه الصناعات تتميز بمرونة دخلية أعلى من النوع السابق (من واحد إلى واحد ونصف) أيضاً هذه الصناعات تصل إلى مستواها الأقصى الممكن عند مستوى دخل منخفض نسبياً .

#### ج — الصناعات المتأخرة :

وتشمل السلع الإستهلاكية ذات المرونة الداخلية العالية مثل السلع المعمرة والملابس بالإضافة طبعاً إلى السلع الإستثمارية والسلع الوسيطة مثل الصناعات المعدنية والصناعات الثقيلة . . . الخ .

#### ٤ — التنمية الإقتصادية وهيكل الإقتصاد :

وجدت الكثير من الدراسات الإقتصادية التي إهتمت بنمو الإنتاج القومي ومكوناته ان هيكل الإقتصاد يتغير بشكل نمطي وواضح وذلك من خلال الدراسات التاريخية لإقتصاديات البلدان الصناعية<sup>(٦)</sup> فالتنمية الإقتصادية والتي تقاس بالارتفاع في مستوى الدخل الفردي الحقيقي تؤثر تأثيراً موجباً على حصص بعض القطاعات الإقتصادية في الإنتاج المحلي الإجمالي وتؤثر تأثيرات سالبة على بعض القطاعات الأخرى . فإذا قسمنا الإقتصاد إلى ثلاثة قطاعات رئيسية :

١ — القطاع الزراعي .

٢ — القطاع الصناعي .

٣ — قطاع الخدمات .

جدول — ١ —  
الإنتاج المحلي الإجمالي بإستثناء قطاع النفط (١)

جلايين الدنانير بالاسعار الجارية

٢٢٦٧,٥	١٩٩٣,٩	١٨٢٤,٨	١٤١٣,٩	١٠٤٥,٥	٤٧٤,٥	٤٢٢,٥	٢٧٧,٣	٢٢٥,٨		القطاع الزراعي
١٩٩٧٧	١٩٩٧٦	١٩٩٧٥	١٩٩٧٤	١٩٩٧٣	١٩٩٧٠	١٩٩٦٨	١٩٩٦٦	١٩٩٦٥		القطاع
٩٥,٥	٩٩,٧	١١٤,٣	٦٤,٧	٦٥,٥	٣٣,١	٣٣,٤	٢٧,٣	٢٥,٢		الصناعات التحويلية
١٣٥,٥	٩٥,٦	٩١,٦	٧٤,٥	٥٥,٨	٢٢,٥	٢٥,٥	١٤,٤	١٢,٦		البناء والمناقص العامه (٢)
٨٤٤,٥	٧٣٥,٨	٧١٥,٩	٦٥٦,٩	٤٥١,٣	١٣٧,٢	١٣٢,٤	٧٢,٥	٥٥,٥		الخدمات (٣)
١١٩٧,٥	١٥٧٢,٨	٩٥٨,٥	٦٦٧,٨	٥٣٣,٤	٢٨١,٢	٢٣٦,٧	١٦٣,٦	١٢٨,٥		القطاع الاجمالي الذي باستثناء قطاع النفط

١ — مصرف ليبيا المركزي — التقارير السنوية .

٢ — هذا القطاع يشمل التشييد — الكهرباء والمياه — المواصلات والنقل .

٣ — هذا القطاع يشمل التجارة والتأمين وملكية المساكن والإدارة العامة والصحة والتعليم والخدمات الأخرى .

جدول - ٢ -

حصص القطاعات الاقتصادية في الناتج الإجمالي بإستثناء قطاع النفط

القطاع	١٩٦٥م	١٩٦٦م	١٩٦٨م	١٩٦٧م	١٩٧٣م	١٩٧٤م	١٩٧٥م	١٩٧٦م	١٩٧٧م
الزراعة	١١,٤	٩,٨	٧,٩	٧,٠	٥,٧	٤,٦	٦,٣	٥,٠	٤,٢
الصناعات التحويلية	٥,٧	٥,٢	٤,٧	٤,٧	٤,٩	٥,٣	٥,٠	٤,٥	٥,٧
البناء والنافع العامة	٢٤,٩	٢٦,٠	٣١,٣	٢٨,٩	٣٨,٤	٤٢,٩	٣٩,٠	٣٦,٧	٣٧,٣
الخدمات	٥٨,٠	٥٩,٠	٥٦,٠	٥٩,٣	٥١,٠	٤٧,٢	٤٩,٧	٥٣,٨	٥٢,٨
الناتج الإجمالي باستثناء قطاع النفط**	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٩,٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

\* تعريف القطاعات هو نفس التعريف الوارد في الجدول - ١ -

\*\* إجمالي الناتج المحلي سيكون دائماً ١٠٠ ما عدا بعض السنوات نتيجة لعملية التقريب الحسابية.

الثاني من واردات السلع الإستهلاكية فيشمل المواد المصنعة مثل الثلاجات والسيارات الخاصة وأجهزة الغسالات والتلفزيون والأثاث وغير ذلك من السلع الإستهلاكية المعمرة .

ب — الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة :

وهذه الفئة تشمل كل الواردات التي تطلب لغرض الإنتاج وليس لغرض الإستهلاك سواء كانت مواد خام أو مواد مصنعة بغرض إدخالها في عملية الإنتاج وتندرج تحت هذه الفئة بعض المواد الكيماوية وخيوط النسيج وبعض منتجات المطاط والحشب . . . الخ .

ج — الواردات من الأجهزة والمعدات الإنتاجية :

هذا النوع من السلع يستورد لغرض العملية الإنتاجية حيث تحتوي هذه الفئة على الواردات من الآلات والمعدات الثقيلة الكهربائية وغير الكهربائية — المصانع — الجرارات — الناقلات — الطائرات . . . الخ .

مجموع الفئات الثلاث من الواردات يشكل إجمالي الواردات فلو أخذنا قيمة إحدى هذه الفئات وقسمناها على إجمالي قيمة الواردات فإننا نحصل على حصة هذه الفئات من إجمالي الواردات .

بينت الدراسات المختلفة أنه بالتنمية الإقتصادية<sup>(٧)</sup> تحدث زيادة مختلفة في معدل نمو كل فئة من هذه الفئات الثلاث فلحدوث التنمية الإقتصادية يتطلب الأمر ضرورة نمو بعض فئات الواردات بمعدل أعلى من معدل نمو إجمالي الواردات ولذلك فإن فئات أخرى ستنمو بمعدل منخفض نسبياً وهذا سيؤدي إلى أن الفئة ذات معدل النمو العال سترتفع حصتها في إجمالي الواردات بينما الفئة ذات النمو المنخفض ستنخفض حصتها في إجمالي الواردات .

أما السبب الثاني الذي ساعد على أن يتجه نمو الإقتصاد الليبي بالنمط المذكور فهو توزيع عائدات النفط أو على الأقل جزء كبير من عائدات النفط على أفراد المجتمع عن طريق زيادة مستوى الخدمات المقدمة للمجتمع مثل الخدمات التعليمية والصحية والإدارة المحلية والمواصلات . . . الخ . خلق وزيادة مستوى هذه الخدمات أدى إلى جذب عدد كبير من القوى العاملة على حساب قطاع الزراعة والصناعة الشيء الذي أدى إلى زيادة حصة قطاع الخدمات من إجمالي الإنتاج المحلي وانخفاض حصة كل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة من الإنتاج المحلي الإجمالي . لا شك أن معدلات النمو هذه في مختلف القطاعات قد أثرت في معدلات النمو من الواردات المختلفة وهذا يجرنا إلى البحث في تفسير معدلات النمو المختلفة من الواردات .

## ٥ — هيكل الواردات :

عندما نقول بأن هناك علاقة موجبة بين التنمية الإقتصادية وبين نمو الواردات فإن هذا يعني أن إجمالي الواردات سوف ينمو بمعدل موجب . ولكن لو قسمنا الواردات إلى مجموعات شبه متجانسة من السلع المختلفة فسنعلم أن معدل نمو هذه المجموعات المختلفة غير متساوي أي أن هناك مجموعات أو فئات من الواردات تنمو بمعدل أكبر أو أقل من فئات أو مجموعات أخرى وبالتالي سيتبع ذلك تغير في هيكل الواردات كلما زاد معدل النمو .

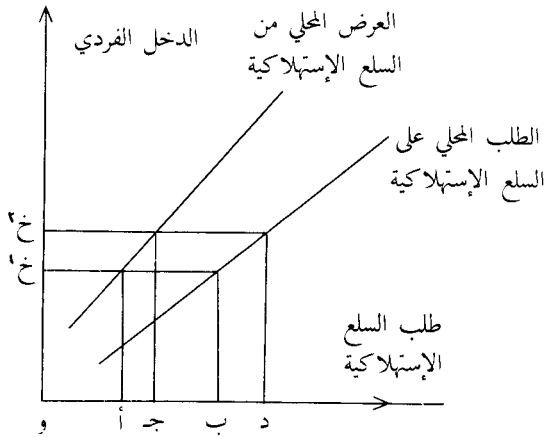
يمكن تقسيم الواردات إلى ثلاثة فئات رئيسية :

### أ — الواردات من السلع الإستهلاكية :

وهذه الفئة عادة ما تشمل نوعين من الواردات ، واردات المواد الغذائية مثل السكر والشاي والحليب والدقيق والفواكه والخضروات والزيت والشحوم الصالحة للأكل . . الخ . أما النوع

من نسبة إرتفاع الدخل الفردي وبالتالي فإن الفرق بين الطلب والعرض من السلع الإستهلاكية سيأتي عن طريق الإستيراد .

شكل ١  
علاقة طلب وعرض السلع الإستهلاكية بالدخل<sup>(١٠)</sup>



الشكل (١) يبين أثر زيادة الدخل على الطلب على السلع الإستهلاكية بإفترض أن عرض الواردات يتميز بمرونة لا نهائية فإذا كان الوضع المبدئي عند مستوى دخل فردي (خ ١) فإن الطلب المحلي سيكون مابين بالمسافة (ب و) . والعرض المحلي (أ و) إذن الواردات ستكون (أ ب) .

إذا افترضنا الآن أن الدخل قد إرتفع من (خ ١) إلى (خ ٢) فإن العرض المحلي للسلع سيرفع أيضاً الطلب المحلي على السلع الإستهلاكية (بإفترض أن الإستهلاك هو دالة موجبة للدخل) ولكن نظراً لأن مرونة الطلب الدخلية على السلع الإستهلاكية أكبر من مرونة العرض الدخلية للسلع الإستهلاكية فإن الهوة بين العرض والطلب ستتسع بإرتفاع الدخل حيث تشكل الواردات جزءاً كبيراً ومهماً من الطلب المحلي . فقد شكلت الواردات أكثر من ٧٠٪ من إجمالي الطلب المحلي على السلع الإستهلاكية في بعض السنوات .  
الجدول (٣) يوضح واردات ليبيا خلال بعض

فلقد بينت الدراسات المختلفة بأن حصة الواردات من السلع الإستهلاكية من إجمالي الواردات تنخفض بإرتفاع الدخل الفردي (بالرغم من إرتفاع قيمة الواردات المطلقة من هذه الفئة لأن معدل نموها منخفض نسبياً السبب الذي يؤدي إلى إنخفاض حصتها من إجمالي الواردات) . يمكن تفسير ذلك بأنه كلما إستمر التصنيع من مرحلة مبكرة إلى مرحلة أكثر تضحواً مع زيادة الطلب المحلي على السلع المصنعة كلما إرتفعت قدرة الإنتاج المحلي على تغطية نسبة أكبر من الطلب . وبذلك نجد أن نسبة واردات السلع الإستهلاكية إلى إجمالي الواردات في إنخفاض مستمر كلما إرتفع الدخل الفردي (التنمية الإقتصادية) .

أما الواردات من السلع الوسيطة والمواد الخام والأجهزة والمعدات الإستثمارية فقد بينت الدراسات على أن إتجاهها هو إتجاه موجب أي أن التنمية الإقتصادية تحتاج إلى زيادة معدل نمو الواردات من هذه السلع بنسب مرتفعة مما يؤدي إلى زيادة حصتها في إجمالي الواردات خصوصاً بالنسبة للبلدان النامية والصغيرة .

الإتجاه في نمو الواردات اللبية والتغير في هيكلها لم يتبع ذلك الإتجاه العام الذي أشرنا إليه في حالة البلدان النامية العادية (أي التي ليس بها قطاع نفطي أو أي مورد طبيعي آخر يشكل نسبة كبيرة من الدخل القومي) . فنمو الواردات الإستهلاكية في ليبيا قد تأثر بظروف الإقتصاد الليبي الخاصة والمتمثلة بالدرجة الأولى في الآثار التي يتركها قطاع النفط على هيكل الإقتصاد الليبي وبالتالي هيكل التجارة الخارجية<sup>(٩)</sup> فاذا أخذنا العلاقة بين الطلب على السلع الإستهلاكية والدخل الفردي نجد أن هذه العلاقة مرنة نسبياً كما يتبين من الشكل (١) بينما عرض السلع الإستهلاكية وعلاقته بالدخل الفردي هي علاقة أقل مرونة أي أنه كلما إرتفع الدخل الفردي فإن العرض المحلي من السلع الإستهلاكية سيرتفع ولكن بنسبة أقل



## جدول — ٣ —

إجمالي الواردات حسب فئاتها المختلفة<sup>(١)</sup>

بملايين الدنانير وبالأسعار الجارية

فئات الواردات	م ١٩٦٥	م ١٩٦٦	م ١٩٦٨	م ١٩٧٠	م ١٩٧٣	م ١٩٧٤
سلع إستهلاكية	٤٤,٥	٥٨,٩	٨٩,٥	٩٩,٥	٢٣١,٢	٣٤٨,٩
مواد خام و سلع وسيطة	٣١,٩	٣٦,٧	٦٨,٤	٤٦,٠	١٥٩,٨	٢٦٨,٠
الوقود والمواد الكيماوية	١٠,٩	١٢,٦	١٨,٧	١٧,٧	٣١,٤	٤٣,١
الآلات والمعدات	٢٧,٢	٣٦,٥	٥٣,٧	٣٤,٩	١١٠,٨	١٦٢,٧
إجمالي الواردات	١١٤,٥	١٤٤,٧	٢٣٠,٣	١٩٨,١	٥٣٣,٢	٨٢٢,٧

UN., Year Book of International Trade Statistics.

(١)

## جدول — ٤ —

## حصص الفئات المختلفة من إجمالي الواردات

فئات الواردات	م ١٩٦٥	م ١٩٦٦	م ١٩٦٨	م ١٩٧٠	م ١٩٧٣	م ١٩٧٤
سلع إستهلاكية	٣٨,٩	٤٠,٨	٣٨,٩	٥٠,٢	٤٣,٣	٤٢,٤
مواد خام و سلع وسيطة	٢٧,٩	٢٥,٣	٢٩,٧	٢٣,٢	٢٩,٩	٣٢,٦
الوقود والمواد الكيماوية	٩,٥	٨,٧	٨,١	٩,٠	٥,٩	٥,٢
الآلات والمعدات	٢٣,٧	٢٥,٢	٢٣,٣	١٧,٦	٢٠,٨	١٩,٨
إجمالي الواردات	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٩,٩	١٠٠,٠

السنوات من كل فئة من فئات الواردات فبالرغم من أن قيمة الواردات إرتفعت من كل فئة بدون إستثناء إلا أن الجدول (٤) يوضح أن حصص بعض الفئات في إرتفاع بينما تتناقص حصص فئات أخرى من إجمالي الواردات. فنصيب السلع الإستهلاكية من إجمالي السنوات من كل فئة من فئات الواردات فبالرغم من أن قيمة الواردات إرتفعت من كل فئة بدون إستثناء إلا أن الجدول (٤) يوضح أن حصص بعض الفئات في إرتفاع بينما تتناقص حصص فئات أخرى من إجمالي الواردات. فنصيب السلع الإستهلاكية من إجمالي

الواردات قد إرتفع بعكس التنبؤات الإقتصادية التي تقول بانخفاض حصة هذه الفئات. الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة بالرغم من أن قيمتها المطلقة قد إرتفعت إلا أن نصيب هذه الفئة من إجمالي الواردات هو في تذبذب.

فيه والأهداف الإجتماعية المرغوب تحقيقها تحدد معدلات النمو الممكنة في القطاعات الإنتاجية اللازمة لتحقيق معدل نمو عال في دخل الفرد .

فإذا أريد للتنمية الاقتصادية أن تكون مثلاً من خلال التركيز على القطاع الصناعي وإنشاء تلك الصناعات لتحل محل الواردات فإن ذلك يتطلب رفع معدلات الإستثمار وبالتالي زيادة الواردات من السلع الإستثمارية وتركيز إنفاق المجتمع في هذا القطاع دون القطاعات الأخرى حتى لا تكون قطاعات الخدمات منافس قوى لقطاع الصناعة .<sup>(١١)</sup>

هذا إذا استطاعت الخطة أن تنشط القطاع الصناعي والزراعي وأن تخفض من نشاط قطاع الخدمات بالتالي ستخفف حصة الواردات الإستهلاكية من إجمالي الواردات . أما إذا كان معدل النمو في قطاع الخدمات العامة المختلفة مرتفع بحيث يفوق معدل النمو في قطاع الصناعة فلا يجب أن نتوقع بأن حصة الواردات الإستهلاكية ستخفف من إجمالي الواردات ذلك أن تشجيع قطاع الخدمات بالدرجة التي ترفع معدل نموه فوق معدل نمو القطاعات الأخرى معناه أن عوامل الإنتاج في الاقتصاد ستسخر لخلق الخدمات العامة أكثر من خلق السلع والبضائع المنظورة . وهذا معناه ارتفاع معدل نمو الواردات السلعية وبالتالي فإن أي خطة للتنمية الاقتصادية لا تأخذ في الاعتبار العلاقة بين معدلات النمو في القطاعات الإنتاجية المختلفة وبين معدلات النمو في الواردات المختلفة سوف لن تحقق أهدافها كاملة وفي الوقت المحدد لها .

إن النمو الاقتصادي قد لا يتحقق دون الأخذ في الاعتبار دور التجارة الخارجية في الاقتصاد خصوصاً بالنسبة للدول النامية والدول الصغيرة حيث أن مثل هذه الدول بحاجة أكثر إلى التجارة الخارجية فنسبة الصادرات والواردات إلى الدخل القومي تمثل نسبة مرتفعة جداً . مثلاً صادرات ليبيا تمثل أكثر من نصف

أما مجموعة الوقود والمواد الكيماوية والتي يمثل جزء منها لقطاع الإستهلاك والجزء الآخر للإنتاج فقد انخفض نصيبها من إجمالي الواردات بالرغم من ارتفاع قيمة الواردات المطلقة .

لقد فصلت المواد الكيماوية والوقود في مجموعة خاصة لصعوبة تصنيفها ضمن إحدى الفئتين الأولى أو الثانية أما المجموعة الأخيرة وهي أهم فئات الواردات (أي الآلات والمعدات) فقد إنجته نموها بعكس ما كان يتوقع بالنسبة لدولة نامية مثل ليبيا فبدلاً من ارتفاع حصتها في إجمالي الواردات إنخفضت حصتها من ٢٣,٧٪ في سنة ١٩٦٥ م إلى ١٩,٨٪ في سنة ١٩٧٤ م .

هذا السلوك الذي إتبعه نمو الواردات السلعية يعكس بالطبع الوضع الذي يتجه إليه نمو القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الليبي فالنمو السريع لقطاع الخدمات والنمو البطيء نسبياً لقطاع الزراعة وقطاع الصناعة يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الإستهلاكية وعجز قطاعي الزراعة والصناعة عن مجاراة هذا الإرتفاع السريع في الطلب على السلع الإستهلاكية ، أما الإنخفاض في حصة الواردات من المعدات الإستثمارية فيعكس إنخفاض الطلب الإستثماري الذي أدى إلى بقاء نمو القطاع الصناعي .

## ٦ — الخاتمة :

هذه الدراسة إستهدفت بيان أهمية التجارة الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية في الكثير من خطط التنمية الاقتصادية ما توضع معدلات نمو مستهدفة عالية للقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد ، بينما لا تأخذ هذه الخطط في الاعتبار ما قد يستوجب من زيادة كافية في الواردات نتيجة لزيادة الدخل من جهة وزيادة متطلبات التنمية الاقتصادية من جهة أخرى . لذلك وعلى ضوء إمكانيات الاقتصاد المتوفرة

الدخل القومي وواراداتها إلى الدخل القومي تصل في هذه بعض المؤشرات التي تشير إلى أهمية التجارة بعض السنوات إلى ٤٠٪ والتي تمثل أكثر من ٧٠٪ الدولية بالنسبة للإقتصاد ومدى إمكانية تأثيرها في من الإستهلاك المحلي في بعض السنوات . معدلات نمو القطاعات المختلفة .

## الهوامش :

- ١ — بعض الدراسات على سبيل المثال لا على سبيل الحصر :  
UN, Trade Prospects and Capital Needs of Developing Countries, New York, 1968.  
Prebisch, R. "The Economic Development of Latin America and its principle Problems", Economic Bulletin for Latin America, Feb. 1962.
- ٢ — عندما نتكلم عن التجارة الخارجية فإننا نقصد الصادرات والواردات من السلع والبضائع المنظورة أي أننا لا نأخذ في الإعتبار الصادرات والواردات من الخدمات .
- ٣ — أنظر مثلاً إلى :  
ChenerChenery, H., and Strout, A. M. "Foreign Assistance and Economic Development, AER, Sep. 1966.
- ٤ — أنظر إلى :  
Bruton. H. J. "The Import Substitution Strategy of Economic Development, Pakistan Economic Review, Summer 1970.
- ٥ — أنظر إلى :  
Chenery and Taylor, Development Patterns: Among Countries and Overtime, Review of Economics & Statistics, Nov. 1968.
- ٦ — أنظر على سبيل المثال :  
Kuznets, S. S., Economic Growth of Nations Cambridge, Mass. The Harvard University Press, 71.  
Chenery & Syrquin, Patterns of Development 1950-1970, Oxford Univ. Press, 1975.
- ٧ — تقاس التنمية الإقتصادية هنا بمعدل الإرتفاع في دخل الفرد الحقيقي .
- ٨ — أنظر على سبيل المثال :  
Adams, N. A., Import Structure and Economic Growth: A Comparison of Cross-Section and time-series Data, Economic Development and Cultural Change Jan-1967.  
Maizels, A., Industrial Growth and World Trade Cambridge Univ. Press, 1965.
- ٩ — أثر قطاع النفط في التجارة الخارجية بأن إرتفع التركيز السلعي للصادرات وانخفض التركيز السلعي للواردات أنظر :  
Attia E. Elfeituri, Commodity Concentration of Libyan Trade, Dirasat in Economics and Business, Vol. XIII, 1977.
- ١٠ — المنافسة هنا في جذب رؤوس الأموال وجذب القوى العاملة فإذا ركز الإنفاق على قطاع الخدمات فإن ذلك سيتطلب المزيد من القوى العاملة لكي تنتج إلى قطاع الخدمات وبالتالي سيؤثر ذلك على معدل نمو القطاعات الأخرى .
- ١١ — الشكل (١) مشتق من البيانات الإحصائية المتوفرة عن الإقتصاد الليبي عن الفترة (أواخر الستينات وأوائل السبعينات) .

## إجراءات الرقابة الإدارية على النفقات الإستثمارية

### دراسة تطبيقية على المنشآت بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

د. عبد السلام على العربي\*

#### المقدمة

- ٣ — الزام كل قسم من أقسام المنشأة بوضع خطط تتناسب مع خطط الأقسام الأخرى .
- ٤ — تنظيم تحديد المسؤولية لكل مستوى من مستويات الإدارة وكل فرد من أفرادها وتحديد الصلاحيات تبعاً لذلك .
- ٥ — الزام الإدارة بتخطيط برامجها على أساس يمكنها من إستخدام الموارد المتاحة بطريقة إقتصادية .
- ٦ — مساعدة الإدارة في القيام بوظائفها الأساسية (التخطيط والتنسيق والرقابة) بفاعلية أكبر (٢) .

#### هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تطبيق المنشآت بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية إحدى أدوات الإدارة العلمية وهي الميزانيات التقديرية كأداة للتخطيط والرقابة . وقد تم إختيار النفقات الإستثمارية Capital Expenditure للتعرف على أسس الرقابة المطبقة بالمنشآت وذلك لما لهذا

إن الزيادة المستمرة في المشاكل الإدارية المعقدة أدت إلى زيادة الأدوات الإدارية والفنية والاجراءات الحديثة التي جرى العرف على تسميتها «بالإدارة العلمية» . Scientific Management والميزانيات التقديرية Budget كأداة للتخطيط والرقابة إحدى هذه الوسائل التي تستخدمها إدارات المنشآت على إختلاف أنواعها لمساعدتها في تحقيق الأهداف التي وجدت المنشأة من أجلها .

وتعرف الميزانية التقديرية بأنها تعبير كمي عن طموحات وأهداف المنشأة خلال فترة مقبلة ويعرفها Horngren بأنها .

“—a quantitative expression of a plan of action and an aid to coordination and implementation”<sup>(١)</sup>

- ويتميز نظام الميزانيات التقديرية — عند إستخدامه بواسطة الإدارة — بعدة مميزات منها :
- ١ — المعاونة على وضع سياسيات واضحة مقدما .
  - ٢ — إشراك جميع أفراد الإدارة في وضع أهداف المشروع .

\* أستاذ المحاسبة المساعد — كلية الإقتصاد . جامعة قاريونس — بنغازي .

العنصر من أهمية بالغة في التأثير على نتيجة عمليات المنشأة سلباً أو إيجاباً .

فتعريف النفقات الإستثمارية من وجهة نظر المحاسبة بأنها تمثل جميع النفقات التي تصرف على شراء الاصول الثابتة للمشروع كالمباني والآلات . . . الخ — قد يؤدي إلى إتخاذ قرارات مبنية على معلومات غير مناسبة Irrelevant Information .

### طريقة البحث :

حتى يمكن دراسة أكبر عدد من المنشآت فقد تم إعداد إستبيان (ملحق رقم ١) يغطي أهم عناصر الرقابة على النفقات الإستثمارية ، وقد تم تسليم الإستبيان باليد لعدد ٦٨ منشأة تعمل بمناطق مختلفة بالجماهيرية ، وقد تعاونت جميع المنشآت التي شملتها الدراسة بحيث كانت نسبة الردود ١٠٠٪ .

وعلى هذا لا بد من إيجاد مفهوم آخر للنفقات الإستثمارية ، فيعرفها Shillinglaw بأنها نفقات تنكبدها المنشأة على أمل الحصول على منافع في المستقبل (٤) كما يعرفها Kohler بأنها نفقات بهدف إفادة فترات مستقبلية بعكس النفقات الإيرادية التي تستفيد منها الفترة الجارية (٥) .

### طبيعة النفقات الإستثمارية :

بناء على هذه التعريفات يمكن القول بأن النفقات الإستثمارية تشير إلى الإستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة في إقتناء أصول رأسمالية Capital Assets وغيرها من الإستثمارات حتى ولو اعتبرت تكاليف فترة Period Cost من وجهة نظر محاسبية مثل تكاليف البحث والتطوير Research & Development Costs ونفقات تنمية القدرات البشرية Training Costs .

يرى Joel Dean أن النفقات الإستثمارية يجب أن تعرف من وجهة نظر إقتصادية وليس على أساس المعتقدات المحاسبية أو قوانين الضرائب (٣) حيث أن البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر وفقاً للنظام المحاسبي التقليدي في الغالب لا تفيد الإدارة في إتخاذ قرارات تتعلق بالنفقات الإستثمارية .

### جدول رقم ١ —

#### المنشآت التي شملتها الدراسة مصنفة حسب الحجم (رأس المال)

النسبة	عدد المنشآت	قيمة رأس المال المدفوع
١٧,٦	١٢	أقل من ١٠٠٠٠٠٠٠ دينار
٣٩,٧٪	٢٧	من ١٠٠٠٠٠٠٠ إلى ٣٠٠٠٠٠٠٠ دينار
١٣,٢٪	٩	من ٣٠٠٠٠٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠٠٠٠ دينار
١٣,٢٪	٩	من ٥٠٠٠٠٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠٠٠٠٠ دينار
٧,٤٪	٥	من ١٠٠٠٠٠٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ دينار
١,٥٪	١	من ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ دينار
٧,٤٪	٥	أكثر من ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ دينار
١٠٠٪	٦٨	المجموع :

## إهمية النفقات الإستثمارية :

القرار وتقييم نتائجه وفقاً للمستويات التي قيم الاقتراح على أساسها .

## طبيعة المنشآت التي شملتها الدراسة :

يوضح الجدول رقم (١) المنشآت التي شملتها الدراسة مصنفة حسب حجمها ، وقد اتخذت قيمة رأس المال المدفوع معياراً لتحديد حجم المنشأة ، وكما يتضح من الجدول نجد أن حوالي ١٧٪ من المنشآت التي درست تتدرج ضمن المنشآت الصغيرة حيث لا يزيد رأس مالها المدفوع عن مليون دينار ، أما نسبة المنشآت المتوسطة الحجم والتي يقع رأس مالها ما بين مليون دينار وخمسة ملايين دينار فتبلغ حوالي ٥٣٪ بينما تبلغ نسبة المنشآت التي يزيد رأس مالها عن خمسة ملايين دينار حوالي ٣٠٪ من مجموع المنشآت التي درست .

كما تم تحليل المنشآت حسب نوع النشاط . وكما يتضح من الجدول رقم (٢) نجد أن عدد المنشآت التجارية والصناعية قد بلغ ٣٨ منشأة أي بنسبة ٥٦٪ تقريباً ويرجع إرتفاع هذه النسبة إلى سبب رئيسي وهو

تعتبر النفقات الإستثمارية على جانب كبير من الأهمية لكثير من المنشآت على اختلاف أنواعها واحجامها وأوجه نشاطها وذلك للأسباب التالية : —  
١ — النفقات الإستثمارية تمثل تخصيصاً للموارد النادرة .

٢ — إنها قد تمثل إستثمار جزء كبير من رأس مال المنشأة .

٣ — إنها تمثل إستثماراً ثابتاً ، أي أنه بمجرد الإستثمار في أحد الأصول يصعب تغيير هذا القرار والوسيلة الوحيدة هي محاولة الإستخدام الأمثل لهذا الأصل .

٤ — حجم الإستثمار في الأصول الثابتة يلقي على المنشأة أعباء تكلفية قد تؤثر في قدرة المنشأة على إنتاج سلع أو تقديم خدمات بتكاليف مقبولة في المجتمع .

كل هذه الأسباب وغيرها تلقي على إدارة المنشأة مسئولية تطبيق نظام للرقابة على النفقات الإستثمارية ابتداء من إقترح التوسع في الإستثمار إلى أن يتم تنفيذ

## جدول رقم ٢ —

## المنشآت التي شملتها الدراسة مصنفة حسب نوع النشاط

نوع النشاط	عدد المنشآت	النسبة
المنشآت التجارية والصناعية	٣٨	٥٥,٩٪
منشآت المقاولات	١٢	١٧,٦٪
منشآت الأسمنت ومواد البناء	٣	٤,٤٪
منشآت النفط ومشتقاته	٧	١٠,٣٪
المنشآت الزراعية	٢	٢,٨٪
منشآت الصيد البحري	٣	٤,٤٪
منشآت الإستثمارات	٢	٢,١٪
منشآت النقل البحري	١	١,٥٪
المجموع	٦٨	١٠٠٪

## تحليل النتائج

كما أشرنا سابقاً إلى أن الهدف من الدراسة هو التعرف على أساليب الرقابة التي تطبقها المنشآت على النفقات الإستثمارية ، فإننا نورد تحليلاً لنتائج الدراسة .

### أولاً : تطبيق فكرة الميزانية التقديرية كأداة للرقابة

طلب من المنشآت التي شملتها الدراسة بيان ما إذا كانت تطبق برنامج الميزانيات التقديرية للنفقات الإستثمارية باعتبارها إحدى الأدوات المهمة في الرقابة وكما يتضح من الجدول رقم (٤) نجد أن ٤٣ منشأة أي بنسبة ٦٣٪ من المنشآت التي درست تتبع أسلوب الميزانية التقديرية للنفقات الإستثمارية ، وهذه النسبة

أن كثيراً من المنشآت الصناعية صنفت نشاطها على أساس تجاري وصناعي مما جعل أمر فصل المنشآت الصناعية عن المنشآت التجارية غير ممكن وذلك لعدم إمكانية تحديد نسبة النشاط التجاري مقارنة بالنشاط الصناعي في المنشآت المتعددة النشاط ، والذي كان من المفروض أن يتم حتى يمكن الفصل بين النشاطين .

وفي محاولة لإيجاد علاقة بين مستوى الإنفاق الإستثماري واجراءات الرقابة تم تصنيف المنشآت التي تمت دراستها حسب المتوسط السنوي للإنفاق الإستثماري وكما يتضح من الجدول رقم (٣) نجد أن حوالي ٥٣٪ من المنشآت التي شملتها الدراسة يزيد المتوسط السنوي لنفقاتها الإستثمارية عن مائة ألف دينار ، في حين أن نسبة المنشآت التي يقل فيها المتوسط السنوي للإنفاق الإستثماري عن عشرين ألف دينار تبلغ حوالي ١٨٪ .

جدول رقم — ٣ —  
المنشآت التي شملتها الدراسة مصنفة  
حسب المتوسط السنوي للإنفاق الإستثماري

النسبة	عدد المنشآت	المتوسط السنوي للإنفاق الإستثماري
١٧,٦٪	١٢	أقل من ٢٠ ٠٠٠ دينار
٨,٨٪	٦	من ٢١ ٠٠٠ إلى ٤٠ ٠٠٠ دينار
٥,٩٪	٤	من ٤١ ٠٠٠ إلى ٦٠ ٠٠٠ دينار
٥,١٪	٤	من ٦١ ٠٠٠ إلى ٨٠ ٠٠٠ دينار
٨,٨٪	٦	من ٨١ ٠٠٠ إلى ١٠٠ ٠٠٠ دينار
٥٢,٩٪	٣٦	أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ دينار
١٠٠٪	٦٨	المجموع

جدول — ٤ —

المنشآت التي درست من حيث تطبيقها لأسلوب الميزانية التقديرية للنفقات الإستثمارية مصنفة حسب نوع النشاط ، الحجم (رأس المال) والمتوسط السنوي للإنفاق الإستثماري

المجموع		منشآت لا تطبق الميزانية التقديرية للنفقات الإستثمارية		منشآت تطبق الميزانية التقديرية للنفقات الإستثمارية		أساس التحليل
النسبة	عدد المنشآت	النسبة	عدد المنشآت	النسبة	عدد المنشآت	
<b>١ — نوع النشاط</b>						
%١٠٠	٣٨	%٣٩	١٥	% ٦١	٢٣	المنشآت الصناعية والتجارية
%١٠٠	١٢	%٦٧	٨	% ٣٣	٤	منشآت المقاولات
%١٠٠	٣	%٣٣	١	% ٦٧	٢	منشآت الاسمنت ومواد البناء
%١٠٠	٧	—	—	%١٠٠	٧	منشآت النفط ومشتقاته
%١٠٠	٢	—	—	%١٠٠	٢	المنشآت الزراعية
%١٠٠	٣	—	—	%١٠٠	٣	منشآت الصيد البحري
%١٠٠	٢	%٥٠	—	% ٥٠	١	منشآت الإستثمارات
%١٠٠	١	—	—	%١٠٠	١	منشآت النقل البحري
<b>٢ — حجم المنشأة (رأس المال)</b>						
%١٠٠	١٢	%٥٠	٦	% ٥٠	٦	أقل من ١٠٠٠٠٠٠٠ دينار
%١٠٠	٢٤	%٦٧	١٦	% ٣٣	٨	من ١٠٠٠٠٠٠٠ الى ٣٠٠٠٠٠٠٠ د
%١٠٠	١١	%٢٧	٣	% ٧٣	٨	من ٣٠٠٠٠٠٠٠ الى ٥٠٠٠٠٠٠٠ د
%١٠٠	٩	—	—	%١٠٠	٩	من ٥٠٠٠٠٠٠٠ الى ١٠٠٠٠٠٠٠٠ د
%١٠٠	٦	—	—	%١٠٠	٦	من ١٠٠٠٠٠٠٠٠ الى ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ د
%١٠٠	١	—	—	%١٠٠	١	من ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ الى ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ د
%١٠٠	٥	—	—	%١٠٠	٥	أكثر من ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ دينار
<b>٣ — المتوسط السنوي للإنفاق الإستثماري</b>						
%١٠٠	١٢	%٥٨	٧	% ٣٢	٥	أقل من ٢٠٠٠٠٠ دينار
%١٠٠	٦	%٣٣	٢	% ٦٧	٤	من ٢١٠٠٠٠ الى ٣٠٠٠٠٠ دينار
%١٠٠	٤	%٢٥	١	% ٧٥	٣	من ٤١٠٠٠٠ الى ٦٠٠٠٠٠ دينار
%١٠٠	٤	%٧٥	٣	% ٢٥	١	من ٦١٠٠٠٠ الى ٨٠٠٠٠٠ دينار
%١٠٠	٦	%٣٣	٢	% ٦٧	٤	من ٨١٠٠٠٠ الى ١٠٠٠٠٠٠ دينار
%١٠٠	٣٦	%٢٨	١٠	% ٧٢	٢٦	لكثر من ١٠٠٠٠٠٠٠ دينار
%١٠٠	٦٨	%٣٧	٢٥	%٦٣	٤٣	



للإنفاق الإستثماري ، يمكن القول أن العلاقة طردية بين المتوسط السنوي للإنفاق الإستثماري وإتباع أسلوب الميزانيات التقديرية في المنشآت التي شملتها الدراسة .

### ثانياً : الفترة التي تغطيها الميزانية التقديرية :

تختلف الفترة التي تغطيها الميزانية التقديرية وذلك وفقاً لسياسة المنشأة وتوفر المعلومات التي تمكنها من إعداد الميزانية وبصورة عامة قد تكون الميزانية لفترة طويلة الأجل أو قصيرة الأجل ورغبة في معرفة إتجاهات المنشآت ونظرتها الى التخطيط فقد طلب منها تحديد المدة التي تعد عنها الميزانية التقديرية للنفقات الإستثمارية .

وحيث أن عدد المنشآت التي تطبق أسلوب الميزانية التقديرية بلغ ٤٣ منشأة من أصل ٦٨ منشأة شملتها الدراسة فإن التحليل سيقصر على المنشآت التي تطبق هذا الأسلوب ويوضح الجدول رقم (٥) تحليل الفترة التي تغطيها الميزانية التقديرية للنفقات الأستثمارية في المنشآت مصنفة حسب نوع النشاط ، وحجم المنشأة ، والمتوسط السنوي للإنفاق الإستثماري .

فعلى أساس نوع النشاط نجد أن ٢١ منشأة بقطاع الصناعة والتجارة أي بنسبة ٩٢٪ تتبع مبدأ التخطيط القصير الأجل (سنة) وأن منشأة واحدة (٤٪) تتبع أسلوب التخطيط المتوسط الأجل ، ونسبة ٤٪ تتبع أسلوب التخطيط الطويل الأجل . أما قطاع النفط ومشتقاته فنجد أن نسبة ٨٦٪ من المنشآت التي شملتها الدراسة بعد الميزانية لمدة سنة واحدة في حين أن ١٤٪ تكون ميزانياتها على أساس ثلاث سنوات . أما بقية القطاعات فإن جميع المنشآت التي درست تتبع أسلوب التخطيط على أساس سنوي بإستثناء قطاع النقل البحري حيث أن التخطيط في هذا القطاع على أساس متوسط الأجل (٣ سنوات) .

جاءت كما كان متوقفاً خاصة وأن هناك علاقة وثيقة (كما يبدو) بين حجم المنشأة معبراً عنه برأس المال وبين المتوسط السنوي للإنفاق الإستثماري (كما يتضح من الجدول رقم ٣) .

كما يتضح من الجدول أيضاً نجد أن المنشآت التي شملتها الدراسة والخاصة بقطاعات النفط والصيد البحري والزراعة والنقل البحري جميعها تتبع أسلوب الميزانية التقديرية ، أما المنشآت في القطاعات الأخرى فتتراوح النسبة ما بين ٣٣٪ و ٦٧٪ .

إن الملفت للنظر في هذا الجدول هو إنخفاض نسبة منشآت المقاولات التي تطبق أسلوب الميزانية التقديرية للنفقات الإستثمارية (٣٣٪) بالرغم من أهمية الرقابة على أهم أوجه الإنفاق في هذا القطاع .

وإذا ما نظرنا الى هذه المنشآت من حيث رأس المال وعلاقته بإتباع أسلوب الميزانيات التقديرية نجد أن المنشآت التي تبلغ رؤوس أموالها بين خمسة ملايين الى أكثر من خمسين مليون دينار تطبق هذا الأسلوب أي بنسبة ١٠٠٪ من العينة التي شملتها الدراسة أما المجموعة التي تقع بين ثلاثة ملايين وخمسة ملايين دينار فتبلغ نسبة تطبيق الميزانية التقديرية ٧٣٪ كما يلاحظ إنخفاض النسبة في المنشآت التي تبلغ رؤوس أموالها بين مليون وثلاثة ملايين دينار ٣٣٪ إذا ما قورنت بالمنشآت التي تبلغ رؤوس أموالها أقل من مليون دينار إذ بلغت النسبة ٥٠٪ .

ومن حيث العلاقة بين المتوسط السنوي للإنفاق الإستثماري وبين تطبيق أسلوب الميزانية التقديرية كأداة للرقابة نجد أن النسبة تأخذ في الصعود كلما إرتفع المتوسط السنوي للإنفاق بالنسبة للفئات الثلاث الأولى ، ثم تنحدر بشكل سريع (٢٥٪) بالنسبة للمستوى الرابع بالرغم من ضخامة هذا المتوسط نسبياً (٦١٠٠٠ — ٨٠٠٠٠ دينار) ، ثم تعود للإرتفاع مرة أخرى عند المستويين الخامس والسادس . وباستثناء إنخفاض النسبة عند المستوى الرابع

جدول رقم ٥ -

الفترة التي تغطيها الميزانية التقديرية للنفقات الإستثمارية للمنشآت التي درست مصفوفة حسب نوع النشاط ، حجم رأس المال ، المتوسط السنوي للإنفاق الإستثماري .

مدة الميزانية التقديرية							
الاجموع		خمس سنوات		ثلاث سنوات		سنة واحدة	
عدد المنشآت	النسبة	عدد المنشآت	النسبة	عدد المنشآت	النسبة	عدد المنشآت	النسبة
أساس التحليل							
أولاً : على أساس النشاط							
٢١	٩٢ %	١	٤ %	١	٤ %	٢٣	١٠٠ %
المنشآت التجارية والصناعية							
٦	٨٦ %	١	١٤ %	—	—	٧	١٠٠ %
منشآت النفط ومشتقاته							
٢	١٠٠ %	—	—	—	—	٢	١٠٠ %
المنشآت الزراعية							
٤	١٠٠ %	—	—	—	—	٤	١٠٠ %
منشآت المقاولات							
١	١٠٠ %	—	—	—	—	١	١٠٠ %
منشآت الإستثمارات							
٣	—	١	١٠٠ %	—	—	٢	١٠٠ %
منشآت الصيد البحري							
ثانياً : على أساس رأس المال :							
٦	١٠٠ %	—	—	—	—	٦	١٠٠ %
أقل من ١٠٠٠٠٠٠							
١٠	١٠٠ %	—	—	—	—	١٠	١٠٠ %
من ١٠٠٠٠٠٠ الى ٣٠٠٠٠٠٠٠							
٥	٨٣ %	١	١٧ %	—	—	٦	١٠٠ %
من ٣٠٠٠٠٠٠ الى ٥٠٠٠٠٠٠٠							
١٠	١٠٠ %	—	—	—	—	١٠	١٠٠ %
من ١٠٠٠٠٠٠ الى ٥٠٠٠٠٠٠٠							
٣	٦٠ %	١	٢٠ %	١	٢٠ %	٥	١٠٠ %
من ١٠٠٠٠٠٠٠ الى ٢٠٠٠٠٠٠٠٠							
١	١٠٠ %	—	—	—	—	١	١٠٠ %
من ٢٠٠٠٠٠٠٠ الى ٥٠٠٠٠٠٠٠٠							
٤	٨٠ %	١	٢٠ %	—	—	٥	١٠٠ %
أكثر من ٥٠٠٠٠٠٠٠٠							
على أساس المتوسط السنوي للإنفاق الإستثماري							
٤	٦٧ %	٢	٣٣ %	—	—	٦	١٠٠ %
أقل من ٢٠٠٠٠							
٤	١٠٠ %	—	—	—	—	٤	١٠٠ %
من ٢١٠٠٠ الى ٤٠٠٠٠							
٣	١٠٠ %	—	—	—	—	٣	١٠٠ %
من ٤١٠٠٠ الى ٦٠٠٠٠							
١	١٠٠ %	—	—	—	—	١	١٠٠ %
من ٦١٠٠٠ الى ٨٠٠٠٠							
٤	١٠٠ %	—	—	—	—	٤	١٠٠ %
من ٨١٠٠٠ الى ١٠٠٠٠٠							
٤	١٠٠ %	—	—	—	—	٤	١٠٠ %
من ٨١٠٠٠ الى ١٠٠٠٠٠٠							
٢٣	٩٢ %	١	٤ %	١	٤ %	٢٥	١٠٠ %
أكثر من ١٠٠٠٠٠٠							
الاجموع العام		١		٣		٣٩	

٣ — طريقة صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية .  
وتقوم هذه الطريقة على فكرة القيمة الزمنية  
للتقود على أساس أن الدينار الذي يتحقق بعد  
عام لا يساوي دينار يتحقق اليوم ما دام من  
الممكن إستثمار هذا الدينار بمعدل ما للفائدة أي  
أن الدينار الذي يتحقق بعد عام يساوي مبلغاً  
يقل عن الدينار الذي يتحقق اليوم وذلك  
بمقدار الفائدة التي يمكن تحقيقها باستثمار المبلغ  
الأخير بسعر الفائدة السائدة في السوق ،  
ويتطلب تطبيق هذه الطريقة إتباع الخطوات  
التالية :

أ — تحديد معدل تكلفة رأس المال .

ب — حساب القيمة الحالية للحصيلة النقدية  
المتوقعة من الإستثمار .

ج — حساب القيمة الحالية للنفقات التي  
يتطلبها الإستثمار .

د — يحدد صافي القيمة الحالية للاستثمار  
ب طرح القيمة الحالية للإنفاق  
الإستثماري من القيمة الحالية للحصيلة  
النقدية .

٤ — طريقة العائد على الإستثمار .

وهذه الطريقة تقوم على أساس الدخل  
المحاسبي . والمقصود بالدخل المحاسبي صافي  
الدخل بعد خصم مصروفات الإستهلاك  
والضرائب . وهو يختلف عن الدخل النقدي  
حيث لا يتم خصم أعباء أقساط الإستهلاك  
باعتباره لا يمثل تدفقاً نقدياً . ويحدد معدل  
العائد على الإستثمار على النحو الآتي :

$$\text{معدل العائد على الإستثمار} = \frac{\text{متوسط صافي الدخل المحاسبي السنوي}}{\text{تكلفة الإستثمار عند بدء المشروع}} \times 100$$

أما التحليل على أساس حجم المنشآت فيظهر لنا  
بوضوح أن أغلب المنشآت تتبع أسلوب التخطيط  
القصير الأجل ، ونفس النتيجة يمكن التوصل إليها إذا  
تم التحليل على أساس المتوسط السنوي للإنفاق  
الإستثماري .

### ثالثاً : أسس تقييم النفقات الإستثمارية :

هناك عدة طرق يتم بمقتضاها تقييم النفقات  
الإستثمارية في المنشآت . وهذه الطرق منها ما يتسم  
بالبساطة ولا يحتاج إلى معرفة بالأسس الرياضية  
اللازمة لعملية التقييم ومنها ما يحتاج إلى وسائل  
رياضية . ومن الطرق الشائعة الإستعمال ويتناولها  
الكتاب تحت تسميات مختلفة الطرق التالية : —

١ — طريقة الزيادة المتوقعة في الإيرادات أو الوفرة في  
التكاليف .

وبموجب هذه الطريقة يتم تقييم المشروع على  
أساس الفائض الإضافي للإيرادات التي تنتج  
عن هذا الإستثمار موضوع التقييم باعتبار أن هذا  
الإيراد سيؤثر على الإيرادات الكلية للمنشأة .  
وقد تكون النظرة إلى تقييم المشروع المقترح على  
أساس خفض تكاليف الإنتاج أو تأدية الخدمة  
والنظرة الأخيرة للتقييم هي التي يجب أن تؤخذ  
في الإعتبار في المجتمع الإشتراكي الجديد .

٢ — طريقة فترة الإسترداد .

وهي تشير إلى الفترة الزمنية التي يستغرقها التدفق  
النقدي لإيرادات الإستثمار لإسترداد الإستثمار  
الأصلي بالنسبة للمشروع موضوع الدراسة ،  
ويعبر عن فترة الإسترداد بالمعادلة التالية :

$$\text{فترة الإسترداد} = \frac{\text{القيمة الكلية للإستثمار}}{\text{صافي التدفق النقدي السنوي للإستثمار}}$$

جدول رقم (٦)  
طرق تقييم مقترحات النفقات الاستثمارية بالنفقات مصنفة حسب نوع النشاط

طرق تقييم النفقات الاستثمارية

الاجمعي	طرق أخرى	عدد النفقات	النسبة	يقم على أساس صافي القيمة الحالية	عدد النفقات	النسبة	يقم على المعاند على الاستثمار	عدد النفقات	النسبة	يقم على أساس فترة الاسترداد	عدد النفقات	النسبة	تحليل الريادة المتوقعة في الإيرادات او الرفض في النفقات	عدد النفقات	النسبة	لا يتم تقييم الاقتراح مالياً	عدد النفقات	النسبة	نوع النشاط
٢٣	١٧٪	٤	—	—	٢	٩٪	١	٦١٪	١٤	٩٪	٢	١٧٪	١٤	١٧٪	٢	١٧٪	٢	١٧٪	النفقات التجارية والصناعية
٤	٢٥٪	١	—	—	—	—	—	٧٥٪	٣	—	—	—	٣	—	—	—	—	—	مباني المقاولات
٢	—	—	—	—	—	—	—	١٠٠٪	٢	—	—	—	٢	—	—	—	—	—	مباني الأسمت
٧	١٤٪	١	—	—	٣	٤٣٪	٣	٤٣٪	٣	—	—	—	٣	—	—	—	—	—	ومواد البناء
٢	—	—	—	—	—	—	—	٥٠٪	١	—	—	—	١	—	—	—	—	—	مباني النفط ومشتقاته
٣	—	—	—	—	—	—	—	١٠٠٪	٣	—	—	—	٣	—	—	—	—	—	النفقات الزراعية
١	—	—	—	—	١	١٠٠٪	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	مباني الصيد البحري
١	—	—	—	—	١	١٠٠٪	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	مباني الا مستشار
١	—	—	—	—	١	١٠٠٪	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	مباني النقل البحري
٤٣	١٤٪	٦	—	—	٦	١٤٪	٦	٦٠٪	٢٦	٧٪	٣	١٤٪	٢٦	٧٪	٣	١٤٪	٣	١٤٪	الاجمعي :

وحيث أن النفقات الإستثمارية لها علاقة بالإحتياجات النقدية للمنشأة ككل فلا بد من تطبيق نظام للرقابة للتأكد من أن المبالغ المطلوبة سيتم توفيرها في الوقت المناسب وتلجأ كثير من المنشآت إلى تضمين نظام الرقابة الأسس التالية :

١ — استخدام نماذج معينة للإفراج على المخصصات .

٢ — تقارير دورية تبين مستوى الإنفاق .

٣ — تحديد الإجراءات الواجب إتخاذها في حالة تجاوز المخصصات .

وقد طلب من المنشآت التي شملتها الدراسة بيان ما اذا كانت اجراءات الرقابة تتطلب ضرورة التقدم بطلب الإفراج على الأموال قبل البدء في تنفيذ المشروع الإستثماري أم لا .

ويظهر الجدول رقم (٧) تحليل ردود المنشآت حيث نلاحظ أن ٣١ منشأة أي بنسبة ٧٢٪ من المنشآت التي تطبق أسلوب الميزانية التقديرية للنفقات للإستثمارية تتطلب ضرورة التقدم بطلب الإفراج على المخصصات قبل البدء في التنفيذ ، في حين أن ١٢ منشأة (بنسبة ٢٨٪) لا تتطلب هذا الإجراء . وإذا ما قارنا هذه النسب على مستوى القطاع نجد إنخفاض النسبة بمنشآت الصيد البحري (٦٧٪) والمنشآت الصناعية والتجارية (٧٠٪) إذا ما قورنت ببقية القطاعات .

#### خامساً/تقارير المتابعة

قد تكتفي المنشأة بمجرد إدراج المشروع الإستثماري في الميزانية التقديرية واعتبار هذا الإجراء إذناً بالصرف ، ولكن قد لا تتخلى عن ضرورة وجود نظام للتقارير الدورية ، إن نجاح أي نظام للتخطيط يعتمد على نظام للتقارير لمتابعة التقدم المحقق في تنفيذ مستهدفات الخطة حتى تتمكن الإدارة من إتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب .

وللتعرف على طرق التقييم المتبعة في الواقع العملي طلب من المنشآت بيان ما إذا كان يتم إجراء تحليلات مالية لتقييم مقترحات الإنفاق الإستثماري ، وما الطرق المتبعة .

وبتحليل ردود المنشآت كما يتضح من الجدول رقم (٦) نجد أن ٧٪ من المنشآت التي تتبع أسلوب الميزانيات التقديرية لا تقوم بأي تحليل مالي للإستثمارات المقترحة وأن ٢٦ منشأة أي بنسبة ٦٠٪ تتبع طريقة التقييم على أساس الزيادة المتوقعة في الإيرادات أو الوفرة في التكاليف . كما نلاحظ أن نسبة المنشآت التي تطبق طريقة العائد على الإستثمار تبلغ ١٤٪ وهذه المنشآت بقطاعات النفط والإستثمارات ، والنقل البحري .

كما نلاحظ أن ١٤٪ من المنشآت تطبق طرقاً أخرى غير الطرق السابق الإشارة إليها ، وهي طرق غير كمية ولا يمكن إعتبارها صالحة لدراسة أي مشروع إستثماري .

ومن إستعراض هذه النسب نلاحظ أن جميع المنشآت التي شملتها الدراسة والتي تطبق الميزانيات التقديرية لا تطبق طريقة صافي القيمة الحالية كأساس للتقييم بالرغم من دقة هذه الطريقة مقارنة بغيرها من الطرق .

#### رابعاً : إجراءات الرقابة الخاصة بالإفراج على المخصصات المالية .

إن مجرد إدراج مشروع النفقات الإستثمارية ضمن الميزانية التقديرية لا يعني بالضرورة الإذن بالصرف ولذا يجب إتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بضبط الرقابة على صرف المخصصات المالية على المشاريع الخاصة بها وبذلك تتمكن الإدارة من :

أ — مقارنة النفقات الفعلية بالمخصصات .  
ب — قياس الإنحرافات على الخطة (من خلال تقارير الأداء) .

## جدول رقم — ٧ —

تحليل إجراءات الرقابة الخاصة بالإفراج على المخصصات المالية للإنفاق  
الإستثماري

المجموع	الإذن المسبق غير ضروري		ضرورة وجود إذن مسبق قبل البدء في التنفيذ		نوع النشاط
	النسبة	عدد المنشآت	النسبة	عدد المنشآت	
٢٣	٪ ٣٠	٧	٪ ٧٠	١٦	المنشآت التجارية والصناعية
٤	٪ ٢٥	١	٪ ٧٥	٣	منشآت المقاولات
٢	٪ ١٠٠	٢	—	—	منشآت الاسمنت ومواد البناء
٧	٪ ١٤	١	٪ ٨٦	٦	منشآت النفط ومشتقاته
٢	—	—	٪ ١٠٠	٢	المنشآت الزراعية
٣	٪ ٣٣	١	٪ ٦٧	٢	منشآت الصيد البحري
١	—	—	٪ ١٠٠	١	منشآت الإستثمارات
١	—	—	٪ ١٠٠	١	منشآت النقل البحري
٤٣	٪ ٢٨	١٢	٪ ٧٢	٣١	المجموع :

ويوضح الجدول رقم (٩) تحليل ردود المنشآت ويلاحظ أن ٢٣ منشأة (بنسبة ٥٩٪) تتطلب تقارير متابعة شهرية و ١٠٪ تتطلب تقارير متابعة على أساس سنوي في حين أن ٣١٪ من المنشآت تتطلب تقارير المتابعة فيها فترات أخرى وقد ورد في إجابات بعض هذه المنشآت على أساس ستة أشهر أو حسب طلب الإدارة دون تحديد معين ، أو على أساس نسب التشغيل .

## سادساً : مراجعة نتائج التنفيذ

وتتمثل في دراسة المشروع الذي تم تنفيذه والوقوف على مدى ما حققه من النتائج المتظرة التي دفعت الإدارة إلى إقراره ويلاحظ أن مدة الدراسة

وقد طلب من المنشآت تحديد ما إذا كانت تتطلب تقارير متابعة ويوضح الجدول رقم (٨) تحليل ردود المنشآت ، حيث نجد أن ٣٩ منشأة (بنسبة ٩١٪) من المنشآت التي شملتها الدراسة تتبع هذا الأسلوب لمتابعة النفقات الإستثمارية ، وأن ٩٪ فقط (٤ منشآت) لا يوجد لديها برنامج لتقارير المتابعة .

غير أن وجود نظام لتقارير المتابعة قد لا يكفي إذا لم تقدم هذه التقارير في فترات قصيرة نسبياً حتى تتمكن الإدارة من إتخاذ الإجراء المناسب في الوقت المناسب ، ورغبة في معرفة الفترة التي تقدم فيها تقارير المتابعة في المنشآت التي تتبع هذا الأسلوب للرقابة ، فقد طلب من المنشآت بيان الفترة التي تقدم فيها هذه التقارير .

## جدول رقم — ٨ —

## تقارير المتابعة كأداة لمتابعة مراحل إنفاق المخصصات

المجموع	تقارير المتابعة لا تعتبر جزءاً من الرقابة على الإنفاق		تقارير المتابعة ضرورية لمراقبة الإنفاق		نوع النشاط
	النسبة	عدد المنشآت	النسبة	عدد المنشآت	
٢٣	% ١٧	٤	% ٨٣	١٩	المنشآت التجارية والصناعية
٤	—	—	% ١٠٠	٤	منشآت المقاولات
٧	—	—	% ١٠٠	٧	منشأة النفط ومشتقاته
٢	—	—	% ١٠٠	٢	منشأة الأسمت ومواد البناء
٢	—	—	% ١٠٠	٢	المنشآت الزراعية
٣	—	—	% ١٠٠	٣	منشأة الصيد البحري
١	—	—	% ١٠٠	١	منشأة الإستثمارات
١	—	—	% ١٠٠	١	منشأة النقل البحري
٤٣	% ٩	٤	% ٩١	٣٩	المجموع

## جدول رقم — ٩ —

## تحليل الفترة التي تقدم خلالها تقارير متابعة النفقات الإستثمارية

المجموع	فترات أخرى		تقارير سنوية		تقارير شهرية		نوع النشاط
	النسبة	عدد المنشآت	النسبة	عدد المنشآت	النسبة	عدد المنشآت	
١١	% ٢١	٤	% ١١	٢	% ٦٨	١٣	المنشآت التجارية والصناعية
٤	% ٧٥	٣	—	—	% ٢٥	١	منشآت المقاولات
٧	% ١٤	١	—	—	% ٨٦	٦	منشآت النفط ومشتقاته
٢	% ٥٠	١	—	—	% ٥٠	١	منشآت الأسمت ومواد البناء
٢	—	—	—	—	% ١٠٠	٢	المنشآت الزراعية
٣	% ٦٧	٢	% ٣٣	١	—	—	المنشآت الصيد البحري
١	—	—	% ١٠٠	١	—	—	منشآت الإستثمارات
١	% ١٠٠	١	—	—	—	—	منشآت النقل البحري
٣٩	% ٣١	١٢	% ١٠	٤٠	% ٥٩	٢٣	المجموع

## جدول رقم ١٠ —

## تحليل النتائج التي حققها المشروع بالمستويات التي قيم على أساسها

نوع النشاط	لا يتم تقييم المشروع		يتم تقييم المشروع	
	عدد المنشآت	%	عدد المنشآت	%
مقاولات	١	٢٥ %	٣	٧٥ %
صناعة وتجارة	٢	١٠ %	١٩	٩٠ %
نפט ومشتقاته	١	١٤ %	٦	٨٦ %
أسمنت ومواد بناء	—	—	٢	١٠٠ %
زراعة	—	—	١	١٠٠ %
صيد بحري	—	—	٣	١٠٠ %
إستثمارات	—	—	١	١٠٠ %
نقل بحري	١	١٠٠ %	—	—
المجموع	٥	١٢ %	٣٥	٨٨ %

تبين مدى كفاية التحليل الأولي للمشروع وتمدد المنشأة بمعلومات قيمة يمكنها الإعتماد عليها في إتخاذ قراراتها في المستقبل .

وقد طلب من المنشآت التي شملتها الدراسة بيان ما إذا كانت تتبع هذا الأسلوب ويوضح الجدول رقم (١٠) تحليل ردود المنشآت ، حيث نجد أن ٣٥ منشأة (بنسبة ٨٨ %) تقوم بمراجعة التنفيذ ومقارنة نتائج المشروع على ضوء المستويات التي قيم على أساسها الإقتراح ، بينما بلغ عدد المنشآت التي لا تقوم بهذا الإجراء خمس منشآت أي بنسبة ١٢ % وتجدر الملاحظة هنا إلى أن عدد المنشآت في هذا الجدول يقل عن الجداول السابقة بعدد ٣ منشآت والسبب هو أن هذا العدد لا يقوم بإجراء أية تحليلات مالية لمقترحات النفقات الإستثمارية كما يتضح من الجدول رقم (٦)

وفيما يلي النقاط التالية :

١ — إنخفاض نسبة المنشآت التي تطبق فكرة الميزانيات التقديرية وخاصة في قطاع المقاولات .

٢ — عدم كفاية الطرق المتبعة في تقييم المقترحات الإستثمارية إذ تبين من التحليل أن جميع المنشآت التي شملتها الدراسة والتي تطبق الميزانية

المستقبل .

وقد طلب من المنشآت التي شملتها الدراسة بيان ما إذا كانت تتبع هذا الأسلوب ويوضح الجدول رقم (١٠) تحليل ردود المنشآت ، حيث نجد أن ٣٥ منشأة (بنسبة ٨٨ %) تقوم بمراجعة التنفيذ ومقارنة نتائج المشروع على ضوء المستويات التي قيم على أساسها الإقتراح ، بينما بلغ عدد المنشآت التي لا تقوم بهذا الإجراء خمس منشآت أي بنسبة ١٢ % وتجدر الملاحظة هنا إلى أن عدد المنشآت في هذا الجدول يقل عن الجداول السابقة بعدد ٣ منشآت والسبب هو أن هذا العدد لا يقوم بإجراء أية تحليلات مالية لمقترحات النفقات الإستثمارية كما يتضح من الجدول رقم (٦)

## الخلاصة :

تعتبر النفقات الإستثمارية ذات أهمية بالغة كأحد عناصر التكاليف في أغلب المنشآت مما يستدعي



## المراجع

## أ — مراجع رئيسية

1. Charles T. Horngren, *Cost Accounting: A Managerial Emphasis*, (Englewood, Cliffs, N.J., Prentice-Hall, Inc., 1977) p. 123.
3. Dean, Joel, *Capital Budgeting*, (New York; Columbia University Press, 1952), p. 4.
4. Shillinglaw, G., *Cost Accounting: Analysis and Control*, (Homewood, Illinois, Richard D. Irwin Inc., 1969), p. 564.

## ب — مراجع إضافية

1. Welsch, G. A., *Budgeting: Profit Planning & Control*, (Englewood Cliffs, N.J.; Prentice-Hall, Inc.), 1976.
2. Usry, Milton F. and Adolph Matz, *Cost Accounting: Planning and Control*, (Dallas, Texas: South-Western Publishing Co.), 1976.
3. Fremgen, James M. *Managerial Cost Analysis*, (Homewood, Illinois: Richard D. Irwin Inc.), 1966.
4. Anthony, Robert N., and John Dearden, *Management Control Systems*, (Homewood, Illinois; Richard D. Irwin, Inc.), 1976.
5. Dopuch, Nicholas, et al., *Cost Accounting: Accounting Data for Management Decisions*, (New York: Harcourt Brace Jovanovich, Inc.), 1974.

التقديرية لا تستخدم طريقة صافي القيمة الحالية كأساس للتقييم بالرغم من دقة هذه الطريقة مقارنة بغيرها من الطرق .

٣ — عدم كفاية الرقابة على صرف المخصصات المالية للمشروعات الإستثمارية وخاصة في قطاعات الأسمنت ومواد البناء وقطاع المقاولات وقطاع الصيد البحري .

## الاقتراحات :

إن ضعف إجراءات الرقابة على النفقات الإستثمارية يعتبر مشكلة تؤثر على إنتاجية المنشأة ، وفي اعتقادي أنه بالإمكان التغلب على هذه المشكلة باتباع كل أو بعض المقترحات التالية :

١ — الإستعانة بالخبراء والمتخصصين لوضع الأنظمة الإدارية والمالية التي تساعد على إتباع أسلوب التخطيط السليم .

٢ — إستقطاب الخريجين ذو الكفاءة والخبرة في الشؤون المالية والإقتصادية .

٣ — التركيز على تنمية القدرات البشرية في المنشأة بعقد دورات تدريبية تبصرهم بأهمية التخطيط والرقابة .

## الملحق رقم (١)

- إسم المنشأة: \_\_\_\_\_  
عنوان المنشأة: \_\_\_\_\_  
نوع النشاط: \_\_\_\_\_  
يرجى التكرم مشكورين — بالإجابة على الأسئلة التالية وذلك بوضع دائرة حول الحرف أو الحروف التي لها علاقة بمنشأتكم :
- السؤال الثالث :**  
من الجهة المسئولة أو المختصة بتقديم المقترحات الخاصة بالنفقات الرأسمالية (مشروع شراء أصول ثابتة)؟  
أ — اللجنة الشعبية بالمنشأة .  
ب — الإدارات المختصة .  
ج — الأقسام المختصة .  
د — جهة أخرى (يرجى التحديد) —————

- السؤال الأول :**  
هل تتبع منشأتكم نظام الميزانيات التقديرية كأداة للرقابة على النفقات الرأسمالية الاستثنائية؟  
أ — نعم  
ب — لا  
إذا كانت الإجابة على هذا السؤال بالنفي يرجى إلغاء السؤال الثاني .
- السؤال الرابع :**  
عند تقديم مشروع أو إقترح النفقات الرأسمالية :  
أ — لا يتم إجراء تحليل مالي للإقترح .  
إذا انطبقت هذه الحالة على المنشأة يرجى حذف السؤال الخامس والسؤال التاسع) .  
ب — يتم تقييم الإقترح على أساس تحليل الزيادة المتوقعة في الإيرادات أو الوفرة في التكاليف .  
ج — يقيم الإقترح على أساس فترة الإسترداد .  
د — يقيم الإقترح على أساس العائد على الإستثمار .  
هـ — يقيم الإقترح على أساس صافي القيمة الحالية للنفقات النقدية .

- السؤال الثاني :**  
كم عدد السنوات التي تغطيها الميزانية التقديرية للنفقات الرأسمالية .  
أ — سنة واحدة .  
ب — ثلاث سنوات .  
ج — خمس سنوات .  
د — مدد أخرى (يرجى التحديد) —————
- تابع السؤال الرابع :**  
هـ — يقيم الإقترح على أساس صافي القيمة الحالية للنفقات النقدية .

و — يقيم الإقتراح بطرق أخرى (يرجى التحديد)

**السؤال الثامن :**  
كم عدد المرات التي تتسلم فيها إدارة المنشأة  
التقارير المشار إليها في السؤال السابع؟

أ — شهرياً .

ب — سنوياً .

ج — فترات أخرى (يرجى التحديد) —

**السؤال الخامس :**

هل التحليل المشار إليه في السؤال الرابع يتم :  
أ — قبل إدراج الإقتراح في الميزانية التقديرية  
للتنفقات الرأسمالية؟

ب — بعد إدراج الإقتراح في الميزانية التقديرية  
للتنفقات الرأسمالية ولكن قبل الإفراج على  
الأموال اللازمة لتنفيذ الإقتراح؟

ج — في وقت آخر (يرجى التحديد) —

**السؤال التاسع :**

بعد الإنتهاء من المشروع ودخوله العملية الإنتاجية  
هل تجرى أية دراسة لمقارنة النتائج الفعلية التي حققها  
المشروع مع تلك المستويات التي قيم على أساسها  
والمبينة في السؤال الرابع أعلاه؟

أ — نعم .

ب — لا .

(إذا كانت الإجابة بالنفي ، يرجى ذكر  
الأسباب التي تحول دون إجراء مثل هذا التحليل)

**السؤال السادس :**

بعد الموافقة على مشروع النفقات الرأسمالية هل  
تتقدم الجهة المسؤولة عن التنفيذ بطلب الإفراج عن  
الأموال اللازمة للتنفيذ قبل البدء في عملية  
الصرف . . . ؟

أ — نعم .

ب — لا .

**السؤال العاشر :**

ما هو المتوسط السنوي للإفناق الرأسمالي بالمنشأة؟  
أ — أقل من ٢٠ ٠٠٠ دينار .

ب — من ٢١ ٠٠٠ إلى ٤٠ ٠٠٠ دينار .

ج — من ٤١ ٠٠٠ إلى ٦٠ ٠٠٠ دينار .

د — من ٦١ ٠٠٠ إلى ٨٠ ٠٠٠ دينار .

هـ — من ٨١ ٠٠٠ إلى ١٠٠ ٠٠٠ دينار .

و — أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ دينار .

**السؤال السابع :**

بعد البدء في تنفيذ المشروع ، هل تتسلم إدارة  
المنشأة أية تقارير عن المبالغ التي تم صرفها حتى  
تاريخ تقديم التقرير؟

أ — نعم .

ب — لا .

**السؤال الحادي عشر :**

ما هو مقدار رأسمال المنشأة؟

دينار .

أشكركم على حسن تعاونكم .

## مفاهيم أساسية في تخطيط القوى العاملة\*

د. أبو القاسم عمر الطبولي\*

### مقدمة :

لا شك أن القوى العاملة هي عنصر أساسي في أي عملية إنتاجية . وبالتالي فهي محدد من محددات النمو الإقتصادي . وقيام القوى العاملة بواجباتها في هذا المجال بكفاءة يتطلب تنمية هذه القوى العاملة والتخطيط لها . ولهذا فإن تخطيط القوى العاملة يعتبر عاملاً أساسياً ومهماً حتى تتم عملية التنمية الإقتصادية بنجاح وعلى أسس سليمة . وهذه الورقة تبحث في المفاهيم الأساسية لتخطيط القوى العاملة ومدى أهميتها على المستوى الجزئي (المنشأة) وكذلك على مستوى الإقتصاد ككل .

الحام وغيرها من العناصر الأخرى<sup>(١)</sup> بالتالي فإنه يمكننا تعريف تخطيط القوى العاملة على أنه الموازنة بين العرض من القوى البشرية من جهة والطلب عليها من جهة أخرى<sup>(٢)</sup> . ولا شك أن هناك دوراً أكبر للقوى العاملة في نجاح خطط التنمية الإقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات وذلك لأنها وسيلة مهمة لزيادة الإنتاج . ولو تأملنا فقط الدراسات والأبحاث التي أجريت في الدول المتقدمة صناعياً للاحظنا بأن هذه الدراسات تقدر بأن حوالي ٣٣٪ من النمو الإقتصادي يرجع إلى زيادة كفاءة العنصر البشري الداخل في قوة العمل<sup>(٣)</sup> .

وإذا أخذنا الإقتصاد ككل فإن تخطيط القوى العاملة يعتبر جزءاً أساسياً من أي خطة إقتصادية ولكن القول بصفة عامة أن تخطيط القوى العاملة يتكون من عناصر الإنتاج كمثل العامل البشري في العملية الإنتاجية بجانب عناصر الإنتاج الأخرى مثل الآلات والمواد

\* هذه الورقة القيت في صيغتها الأولى ضمن الدورة التثقيفية لأمناء اللجان الشعبية للمنشآت التي أقيمت في الفترة من ٣ مايو إلى ٩ يونيو ١٩٨٠ تحت إشراف مركز البحوث بجامعة قاريونس بينغازي .

\*\* د. أبو القاسم عمر الطبولي — أستاذ مشارك — قسم الإقتصاد — جامعة قاريونس .

١ — محمد عبد الفتاح منجي « المفاهيم الأساسية لتخطيط القوى العاملة المنظمة العربية للعلوم الإدارية ص ٣ .

٢ — نفس المصدر ص ٤ .

٣ — أنظر .

D. J. Barthdomew and B. R. Morris, Aspects of Manpower planning, the English University Press, London, 1971.

٤ — أحمد سليمان « ماذا حقق تخطيط القوة العاملة في الوطن العربي ؟ » مجلة العمل العربية العدد الثالث ص ٢٥ .

وإذا ما قمنا بهذا فإنه يمكن لمخطط القوى العاملة تحديد قدرة المجتمع على الإستفادة من القوة العاملة الوطنية المتوفرة لدية وبالتالي فإنه بناء على هذه الدراسات يمكن وضع اليد على مواطن القصور ومواطن الضعف أو القوة في وضع اليد العاملة . وباختصار شديد فإن مثل هذه الدراسة تبين للمخطط صورة طبق الأصل لواقع المجتمع .

أما الخطوة الثانية في تخطيط القوى العاملة فهي تحديد هيكل الطلب على القوى العاملة الوطنية أو بمعنى آخر الإحتياجات من القوى العاملة اللازمة للاقتصاد القومي .

## ٢

هناك عدة طرق تستخدم في هذا المجال وخصوصاً منها الطرق الرياضية والتي تحتاج الى معرفة أسس الرياضيات إلا أنه يمكن القول بأن هناك عدة طرق سهلة لقياس الإحتياجات منها :

أ — يمكن تقدير الإحتياجات من القوى العاملة على ضوء خطة التنمية أو برنامج الإستثمار .

ب — يمكن تقدير الإحتياجات عن طريق مسح إحصائي لإحتياجات البلاد عن طريق أسئلة إستبائية عن طريق اللجان الشعبية في جميع القطاعات المكونة للإقتصاد القومي .

ج — يمكن إفتراض نسبة معينة للنمو أو لإزدياد الحاجة للقوة العاملة بناء على التجارب الماضية ، وعلى ضوءها تقدر الحاجة في المستقبل بالنسبة للوقت الحاضر .

إلا أنه يجب أن يلاحظ أنه بالنسبة للطريقة الأولى هناك بعض الصعوبة في ترجمة خطة التنمية أو المشاريع الإستثمارية إلى مهارات ومستويات تعليمية وتدريبية دقيقة . فهناك أنواع كثيرة من المهندسين وفنيي الخراطة واللحام مثلاً . ولذلك فإن تقدير هذه

١ — تحديد حجم وهيكل القوى العاملة المتوفرة أو يمكن تسميته (عرض القوى العاملة) .

٢ — تحديد حجم وهيكل القوى العاملة التي تحتاج إليها وهو ما يطلق عليه (جانب الطلب) .

٣ — الموازنة بين هذين الجانبين أي جانب العرض وجانب الطلب .

ويمكن تحديد حجم وهيكل القوى العاملة المتاحة طبقاً للانشطة الإقتصادية أو طبقاً لمستويات التعليم والتدريب والوظائف المختلفة . ويمكن إعتبار أن أنسب وضع هو هيكل العمالة طبقاً لمستويات التعليم والتدريب والأنشطة الإقتصادية المختلفة (زراعة/صناعة أو هيكل العمالة طبقاً لمستويات التعليم والتدريب وتقسيم الوظائف المختلفة) .

وبعد أن يتم تحديد هذا الهيكل يمكن تحليل الوضع الحالي للقوى العاملة كمياً (أي تحليل العدد) أي أن تحلل حجم القوى العاملة طبقاً لأهداف تخطيط القوى العاملة .

والواقع أن الهدف الأساسي لتخطيط القوى العاملة هو خلق توازن بين المهارات والقوة العاملة اللازمة وحاجة المجتمع خلال فترة زمنية معينة . ويتم هذا عن طريق تحقيق إستخدام القوة العاملة بما يضمن أعلى كفاءة ممكنة للإقتصاد القومي وعن طريق تحليل الوضع الكمي لحجم القوى العاملة ووضعها الحالي ببيان كثير من الظواهر التي تخدم هذا الهدف وبالتالي الإجابة على بعض التساؤلات الهامة مثل :

— هل في الوضع الحالي تستخدم القوى العاملة المتوفرة للإقتصاد القومي الإستخدام الأمثل طبقاً لمستوياتها التعليمية والمهارات والمستويات التدريبية وبالتالي هل هناك سوء إستخدام للكفاءات المتوفرة؟

— وهل هناك تكديس في إحدى فئات القوى العاملة ونقص في فئات أخرى؟

وبمعنى آخر فإنه يتم تحليل كمي لحجم القوى العاملة بكل أبعادها .

الأداء ، ويعتمد عليها أساساً في تحديد الإحتياجات منها لأداء مختلف الأعمال وخصوصاً الأعمال الإنتاجية .

وهناك طريقة الإسقاط وتعتمد على إستقراء إتجاهات الظواهر المتعلقة بالقوى العاملة من واقع بيانات عن سلسلة يمكن أن ترشد إلى توقعات المستقبل .

أما الطريقة الأخرى فهي طريقة المسار الحرج وتعتمد هذه الطريقة إما على إستشارة عدد من الخبراء المتخصصين في المجال المراد التخطيط له وعلى تقسيم المشروع على مراحل وإلى عدد من الأنشطة ثم إيجاد العلاقة بين بيانات الطريقتين. (٥) ويمكن إستخدام المسار الحرج في الربط بين المدة والامكانيات اللازمة لتخريج العدد الكافي من المهندسين لتنفيذ مشروعات الإسكان وبين الخطة الرتيبة والمرحلية لإقامة هذه المشروعات بحيث توجد الدولة العدد اللازم من المهندسين في الوقت المناسب للقيام بأعمال التصميم والإشراف على تنفيذ مرحلة معينة من خطة الإسكان وبحيث أن توجد لكل مهندس متخرج العمل المناسب لتأهيله. (٦)

كما أنه يمكن إستخدام طرق رياضية مختلفة لتقدير الإحتياجات من القوى العاملة مثل تحديد معدل دوران العمل الوطني ، ونحن لا نود الخوض في مثل هذه النماذج الرياضية .

### ٣

بعد أن أخذنا فكرة موجزة عن مفهوم تخطيط القوى العاملة على المستوى العام يمكن لنا أن نتقل إلى المشروع أو المنشأة .

الأعداد اللازمة من كل نوع من المهارات بصورة دقيقة يشكل صعوبة كبيرة (٤) .

أما الطريقة الثانية في تحديد الإحتياجات والتي يتم فيها جمع معلومات من اللجان الشعبية التي تدير مختلف القطاعات والمشآت ، فإنه يعاب عليها أنها قد لا تصلح كأساس لتقدير الإحتياجات بصورة دقيقة ، وذلك لأنهم قد يستطيعون تقدير إحتياجاتهم بصورة دقيقة إلى مدى ثلاث أو أربع سنوات مستقبلة ، وإذا ما أمكن التغلب على هذا العيب فإنها قد تكون طريقة مقبولة إلى حد ما . أما الطريقة الثالثة فهي طريقة تقوم على التنبؤ وعلى إفتراضات ، وبالتالي فإنه من الصعب الأخذ بمثل هذه الطريقة .

إلا أننا يجب أن نتذكر أننا حين نخطط للقوى العاملة فإننا نتعامل مع بشر وليس مع آلات ، والبشر يحتاجون إلى التدريب ، والتدريب في بعض الأحيان يحتاج إلى مدة طويلة في تعاملنا مع الآلات يمكن أن نوقف تشغيل المصنع أو تشغيله بأقل من طاقته إذا ما تغيرت الخطة مثلاً ولكن لا يمكن تغيير برنامج تدريب الشخص واكتساب المهارة إذا ما تغيرت الخطة ، ولذلك لا بد من وضع سياسة عامة لتنمية وتخطيط الموارد البشرية في المجتمع وذلك بوضع سياسات لتوجيه التعليم والتدريب واكتساب المهارة والإستعمال الأمثل للموارد البشرية المتاحة فيجب الإهتمام على وجه الخصوص بالتعليم الفني والمهني .

فلا بد من تواجد جهاز يقوم بوضع سياسة تتماشى مع ما هو متاح من القوى العاملة والتي تتغير طبقاً للتغيرات الاقتصادية والفنية والسكانية .

وهناك طرق ووسائل كثيرة يتم بها تحديد حجم الطلب من القوى العاملة مثل طريقة معدلات

٥ — أحمد فؤاد نجيب تنمية الموارد البشرية التخطيط والسياسات والأجهزة — المنظمة العربية للعلوم الإدارية يونيو

١٩٧٢ ص ١٦ — ١٧ .

٦ — نفس المرجع ص ١٧ .

والزيادة أو النقص في القوى العاملة طبقاً للفروع أو حجم العمل في المنشأة. كل هذا يجب تصنيفه طبقاً للتخصصات والمستويات التعليمية والتدريبية. ويمكن أيضاً بيان التطور الفني الذي سيطرأ على المنشأة في المستقبل ومن ثم تحديد إحتياجات هذا التطور الفني من المهن والمستويات والميزات اللازمة لهذا التطور.

ويمكن أيضاً وضع خطة للدفع من مستوى القوة العاملة وذلك على ضوء نتائج تحديد الإحتياجات التدريبية والتعليمية اللازمة. وفي الحقيقة أن بعضاً من هذه الخطوات تحتاج إلى تصور دقيق للتطورات الفنية والتقنية والبناء التنظيمي للمنشأة.

ويرى البعض بأنه لكي ينجح التخطيط يجب أن تكون هناك لغة موحدة بين المنشآت المختلفة. فيجب أن يكون هناك تعريفاً محدداً في جميع المنشآت للقوى العاملة وهل تشمل جميع العاملين في المنشأة بدون إستثناء أم تشمل جميع العاملين في المنشأة بعد إستبعاد المرضى مثلاً. فيجب أن يكون هناك تعريف محدد وواضح. (٧) كما يجب أن يكون هناك توحيد لمسميات الوظائف والمهن وأن تكون هناك مواصفات محددة تتضمن الواجبات والمسؤوليات، والقدرات الخاصة والواجب توافرها أو المستوى التعليمي أو التدريبي أو الخبرة المطلوب توافرها في تقلد أي وظيفة، كما يجب أن تكون هناك معدلات للأداء موحدة وواضحة ودقيقة.

ونظراً لأننا نتعامل في هذه الحالة مع بشر، فإن هناك كثيراً من العوامل المتشابهة التي تجعل مخططي القوى العاملة يفقدون ثقتهم في آراء من يديرون المنشآت، إلا أن كثيراً من الإقتصاديين يرون بأنه لا يجب على الإطلاق إهمال هذه الآراء عند وضع خطط القوى العاملة على مستوى الإقتصاد القومي (٨)

فالمنشأة هي الخلية الأولى للقطاع، وبالتالي فإنه يجب الإهتمام بتخطيط القوة العاملة على مستوى المنشأة وبالتالي تنمية الموارد البشرية على هذا المستوى. فالتخطيط هنا من القاعدة، وبيانات القاعدة يتركز عليها البناء إلى المستويات الأعلى. ولكي يتم التخطيط للقوى العاملة على مستوى المنشأة يجب توافر المقومات الإحصائية التالية:

١ — حصر العمالة القائمة، والتعرف على الفائض أو العجز طبقاً للمستويات التعليمية والمهارات والمهن المختلفة.

٢ — ترجمة أهداف المنشأة المستقبلية إلى القوة العاملة مهناً ومهارة.

٣ — وضع معدلات أو أنماط عمل على مستوى كل نشاط ومهنة، وعلى أساس محدد بمواصفات الإنتاج.

وفي الحقيقة كما قلنا سابقاً بأن الخطوة الأولى هي عبارة عن تصور للوضع الحالي في المنشأة، وذلك بتحديد حجم القوى العاملة الحالية مصنفة طبقاً للمهن والمهارات المختلفة وإلى مستويات تعليمية وتدريبية، ويمكن أيضاً تحديد هيكل القوى العاملة في المنشأة وفقاً للدرجات ومستويات الإدارة ثم نسأل أنفسنا ونستنتج:

هل هذا هو الحجم الأمثل للقوى العاملة في المنشأة طبقاً للمهارة والمستويات التعليمية؟ وهل هذا هو العدد من مختلف المهن والمستويات التعليمية والتدريبية هو العدد المناسب لتسيير عمل المنشأة؟ ثم هل هناك فائض في القوى العاملة طبقاً للتخصصات المختلفة؟

ومن خلال هذا يمكننا أن نصل إلى تحديد إحتياجات المنشأة من القوى العاملة للوفاء بالتوسع في المستقبل، وأيضاً تحديد إحتياجات القوى العاملة

٧ — نفس المصدر ص ٢٤.

٨ — نفس المصدر ص ٢٤.

٣ — تقدير حجم القوى العاملة التي يتوقع أن تترك العمل نتيجة للندب أو الإستقالة أو الإنتقال إلى المنشأة أو ترك العمل لأي سبب من الأسباب .

٤ — تقدير حجم القوى العاملة اللازمة للتوسع في المنشأة . . أي إذا فكرت المنشأة في التوسع بإضافة خط جديد للإنتاج مثلاً هل يحتاج مثل هذا التوسع إلى قوة عاملة أم لا . .

٥ — النظر في تأثير التقدم الفني في الآلات على القوة العاملة أي مثلاً لو أمكن الحصول على آلات سريعة وتزيد الإنتاج ما هو تأثير مثل هذه الآلات على القوى العاملة .

٦ — تقدير حجم القوى العاملة اللازمة لعمل تغييرات في الهيكل التنظيمي للمنشأة . . أي تغييرات في إدارات المنشأة سواء بالزيادة أو النقصان وتأثيراتها المحتملة على القوة العاملة .

ويمكن جمع بيانات عن كل عنصر من العناصر السابقة من سجلات وبيانات المنشأة وتقدير البعض الآخر على ضوء سلسلة زمنية طبقاً للتجارب الماضية ، ثم تقدر بناء على هذه التجارب الماضية .

ويمكن أيضاً تقدير الإحتياجات من القوى العاملة إذا كان هناك توقعات أو تغييرات في التنظيم الإداري للمنشأة وعلى سبيل المثال إذا أريد إضافة إدارة جديدة أو إلغاء إدارة أخرى . فإلغاء إدارة مثلاً يتطلب تغير في القوى العاملة وذلك بتوزيع الأشخاص الذين كانوا يعملون في هذه الإدارة (الإدارة الملغاة) على الإدارات الأخرى .

وبالمثل إذا ما اضيفت إدارة جديدة فإن مثل هذه الإدارة تتطلب قوة عاملة جديدة ، وبالتالي يجب تدبيرها . فإذا ما قررت اللجنة الشعبية لمنشأة معينة أنها تحتاج إلى إدارة للدراسات الإقتصادية فإن اقتراح مثل هذه الإدارة يتطلب توفير كفاءات معينة ذات

ولنأخذ مثلاً على تخطيط القوى العاملة على مستوى المنشأة .

لفترض أن هناك منشأة صناعية تقوم بإنتاج سلعة معينة (أ) وهذا المصنع الذي ينتج هذه السلعة يتبع الإسلوب العلمي في تقدير إحتياجاته من القوى العاملة طبقاً للتخصصات المهنية المختلفة .

عدد العاملين بهذا المصنع يصل إلى ٤٠٠ شخص .

لفترض أن هذا المصنع يتكون من ثلاث إدارات رئيسية وذلك كالآتي :

١ — إدارة الإنتاج .

٢ — إدارة الصيانة .

٣ — إدارة الشؤون المالية والإدارية .

وإدارة الإنتاج هي الإدارة التي تتولى إجراءات العمليات الكيميائية المختلفة اللازمة لعملية التصنيع والتعبئة في أكياس وغيره طبقاً لإحتياجات السوق .

أما إدارة الصيانة فهي الإدارة التي تهتم بالصيانة ، وإدارة الآلات والإهتمام بتشغيل وصيانة محطات توليد الطاقة الكهربائية اللازمة لهذا المصنع .

أما إدارة الشؤون المالية والإدارية فهي الإدارة التي تتولى عمليات الحسابات المختلفة من تكاليف ومراجعة ومراقبة مالية ، وكذلك تهتم بالشؤون الإدارية الأخرى مثل العلاقات العامة وإدارة شئون المنتجين والتدريب والأمن الصناعي . . الخ .

ويمكن إجراء دراسة لتقدير إحتياجات هذه المنشأة في سنة ١٩٨١ ، أي السنة القادمة . ولكي نقوم بدراستنا هذه تتبع نفس الخطوات السابقة التي تكلمنا عنها فيمكن إذن جمع البيانات التالية :

١ — تقدير حجم القوى العاملة في المنشأة في الوقت الحاضر أو لمعنى آخر تقدير حجم القوى العاملة الموجودة في المنشأة الآن .

٢ — تقدير حجم القوى العاملة التي يتوقع أن تترك العمل نتيجة للتقاعد .



## جدول رقم (١)

الإدارة	العدد	التخصص
إدارة الإنتاج	٣	مهندس ميكانيكي فني لحام
إدارة الصيانة	٣	مهندس كهربائي فني كهربائي فني صيانة
إدارة الشؤون المالية والإدارية	١٠	٣ كاتب حسابات ٢ طباعة ٤ كتابة ١ محفوظات

العدد الإجمالي للمحالفين على التقاعد في السنة القادمة ١٦ .

عدد من يترك العمل بسبب النقل أو الندب أو  
الإستقالة

## جدول رقم (٢)

الإدارة	العدد
إدارة الإنتاج	٣
إدارة الصيانة	٢
إدارة الشؤون المالية والإدارية	٥
المجموع	١٠

دراستنا لسلسلة من السنوات الماضية وإتجاه ترك العمل في هذه المنشأة في هذه السنوات المختلفة ، ولنفترض أنه خلال الأربع سنوات الماضية وجد أنه في المتوسط هناك ١٠ أشخاص يترك العمل ، وأنه في المتوسط يترك العمل في إدارة الإنتاج ٣ ومتوسط ترك العمل في إدارة الصيانة ٢ ومتوسط ترك العمل في إدارة الشؤون المالية والإدارية ٥ وبهذا يتكون لنا جدول جديد كالجداول رقم (٢) .

تخصصات معينة ، وبالتالي يجب وضعها في الخطة حتى يمكن العمل على توفيرها .

وبعد أن يتم حصر القوة العاملة المتواجدة في المنشأة خلال سنة ١٩٧٩ (تلك السنة) يمكن بالتالي وضع خطة للقوة العاملة .

فمثلا من خلال الخطوة الأولى التي تكلمنا عنها سابقاً إتضح لنا أن المنشأة تشغل حوالي ٤٠٠ منتج موزعين على التخصصات المختلفة (يجب وضع جدول بالتخصصات والفئات المالية) .

واتضح لنا من خلال تقديراتنا ومن خلال المقابلات باللجنة الشعبية للمنشأة أنه من المتوقع أن يحال على التقاعد حوالي ١٦ شخصاً موزعين على تخصصات مختلفة وذلك وفقاً للجدول رقم (١) .

وبالتالي فإنه يتبين لنا أن المنشأة تحتاج في العام القادم إلى ١٦ شخصاً وفقاً للتخصصات المختلفة بسبب الإحالة إلى التقاعد .

ثم نأتي إلى ترك العمل بسبب الندب أو الإستقالة أو لأي سبب من الأسباب . ولنفترض من خلال

يمكن وضع هذا الجدول في عدة صور فيمكن مثلاً وضعه بصورة تفصيلية أي تصنيف القوة العاملة طبقاً للتصنيفات الوظيفية المختلفة المستعملة في المنشأة وطبقاً للمهارات المختلفة وطبقاً للفئات المالية فيمكن مثلاً وضع نقاط من ١ إلى ١٠ ووضع القوة العاملة في هذه الفئات المختلفة حتى يمكن معرفة التكلفة الإجمالية للقوة العاملة المراد إضافتها... فمثلاً يمكن القول بأن إدارة الإنتاج تحتاج إلى ٣ منتجين بسبب الإحالة على التقاعد في الفئات المالية التالية : منتج واحد في الفئة المالية (واحد) التي يتقاضى صاحبها ١٣٠ دينار و ٢ منتجين في الفئة المالية (٤) التي يمكن أن يكون راتبها ٤٠٠ دينار مثلاً... وهكذا . كذلك يمكن وضع تاريخ ترك العمل أو الإحالة على التقاعد في الجدول أيضاً . فتخطيط القوة العاملة بهذا الشكل يجنب المنشأة كثيراً من المشاكل التي قد تنشأ نتيجة للترك الفجائي للعمل وعدم حساب مثل هذا الترك إذ في هذه الحالة تبدأ المنشأة في البحث

ثم بعد ذلك يقدر عدد المنتجين الذين تحتاجهم المنشأة بسبب التوسع . فلو فرضنا أن المنشأة ترغب في توسيع المصنع وذلك بإضافة خط جديد للإنتاج ، وأن هذا الخط الجديد سيبدأ في العمل إعتباراً من السنة التالية ، وأن هذا الخط الجديد يتطلب حوالي ٣٠ شخصاً لإدارته طبقاً للتخصصات المختلفة وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (٣) .

ومن خلال هذا يمكن وضع خط للسنة القادمة ١٩٨١ وذلك على النحو التالي المبين في جدول رقم (٤) .

وبالتالي فإنه من خلال هذا الجدول يمكن القول بأن هذه المنشأة تحتاج إلى ٥٦ منتجاً في السنة القادمة (١٩٨١ م) نظراً للأسباب السابق ذكرها... أي أن هناك ٢٦ شخصاً سيمتكون العمل في السنة القادمة من مجموع العمالة الحالية التي تقدر بحوالي ٤٠٠ شخصاً بالإضافة إلى ٣٠ شخصاً تحتاجهم المنشأة نتيجة لإضافة خط جديد للإنتاج .

### الإحتياج لإضافة خط جديد

#### جدول رقم (٣)

الإدارة	العدد	التخصص
إدارة الإنتاج	٦	٢ مهندسين ١ فني لحام ٣ كيميائي
إدارة الصيانة	٩	٤ مهندسين كهربائيين ٢ فني كهربائي ٣ صيانة آلات
الشؤون المالية والإدارية		٣ مراجعي حسابات ٣ حسابات تكاليف ٥ كاتب حسابات ٤ شؤون المنتجين

أجمالي ما يحتاجه الخط الجديد ٣٠ شخصاً .

خطة للقوة العاملة لسنة ١٩٨١

جدول رقم (٤)

الإدارات	سبب الإحتياج للقوة العاملة	العدد	التخصص
إدارة الإنتاج	بسبب التقاعد	٣	١ مهندس ١ ميكانيكي ١ فني عام
	بسبب النقل والإستقالة	٣	١ مهندس ١ فني إدارة ١ كيميائي
	بسبب إفتتاح خط جديد	٦	٢ مهندسين ١ فني عام ٣ كيميائي
إدارة الصيانة	بسبب التقاعد	٣	١ مهندس كهربائي ١ فني عام ١ فني صيانة
	بسبب النقل والإستقالة	٢	١ مهندس كهربائي ١ فني صيانة
	بسبب توسع المنشأة وافتتاح خط جديد	٩	٤ مهندسين كهربائيين ٢ فني كهرباء ٣ صيانة آلات
إدارة الشؤون المالية والإدارية	بسبب التقاعد	١٠	٣ كاتبي حسابات ٢ طباعة ٤ كتبة ١ محفوظات
	بسبب النقل والإستقالة	٥	٢ مراجعي حسابات ٣ كتبه
	بسبب إفتتاح خط جديد	١٥	٣ مراجعي حسابات ٣ حسابات التكاليف ٥ كاتبي حسابات ٤ شؤون المنتجين

المجموع العام ٥٦

عمن يحل محل هذا الشخص الذي ترك العمل في حين أن هذا يجب أن يكون مخططاً له ، وهذا يتم على الأقل في ترك العمل المعروف والمتوقع مثل الإحالة على التقاعد أو التوسع في المنشأة وبالتالي في الجزء غير المعروف أي في ترك العمل غير المتوقع مثل الاستقالة الفجائية أو غيرها من الأسباب الأخرى لترك العمل .

## المراجع

- ١— أحمد صقر عاشور— إدارة القوى العاملة — الأسس السلوكية وإدارات البحث التطبيقي — دار الجامعة المصرية — الاسكندرية ١٩٧٥ .
- ٢— أحمد فؤاد نجيب — تنمية الموارد البشرية — التخطيط والسياسات والأجهزة — المنظمة العربية للعلوم الإدارية — يونيو ١٩٧٢ .
- ٣— أحمد سليمان — «ماذا حقق تخطيط القوى العاملة في الوطن العربي؟» مجلة العلوم العربية عدد ٣ (لا توجد سنة إصدار) .
- ٤— محمد عبد الفتاح منجي — المفاهيم الأساسية لتخطيط القوى العاملة — المنظمة العربية للعلوم الإدارية .
- ٥— منصور أحمد منصور — تخطيط القوى العاملة بين النظرية والتطبيق — وكالة المطبوعات — الكويت ١٩٧٥ .
- ٦— شفيق صالح — دراسة وتخطيط القوى العاملة في الجمهورية العربية السورية — معهد الإنماء العربي — بيروت ١٩٧٥ .
- ٧—

D. J. Bartholomew and B. R. Morris, *Aspects of Manpower Planning*, The English University Press, London, 1971.

## خاتمة

أن التخطيط للإقتصاد الوطني لا يشتمل فقط على تخطيط الموارد المالية والمادية والإهتمام به كما كان متبعاً في الماضي ، بل يشمل عنصراً هاماً ومهماً وهو تخطيط القوى العاملة .

ولا شك أن تخطيط القوة العاملة في الوقت الحاضر يعتبر من أهم إن لم يكن أهم في أي خطة على مستوى الإقتصاد ككل وذلك لأن مثل هذه الخطة تؤمن الإستعمال الأمثل للموارد البشرية المتوافرة في الإقتصاد .

ولا شك أن التخطيط على مستوى المشروع أو المنشأة يعتبر أساساً لتخطيط القوى العاملة على مستوى الإقتصاد ككل لأن المنشأة هي اللبنة الأساسية في الإقتصاد . فيجب إذن تنمية ووضع أسس لتخطيط

## ملخصات



## دراسة تحليلية عن الخدمات المحاسبية المهنية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

د. يونس حسن الشريف \*

مكاتب المحاسبة الليبية؟ (عدد الخدمات التي يقدمها كل مكتب).

٤ — هل هناك علاقة بين مدى تقديم الخدمات المحاسبية وصفات مكاتب المحاسبة الليبية كحجم المكتب وعمر صاحب المكتب والمدّة التي قضاها المكتب في تقديم تلك الخدمات؟

٥ — هل هناك علاقة بين مدى تقديم المكتب المحاسبي للخدمات المحاسبية وحجم نشاط عملائه؟

٦ — ما مدى توفر المحاسبين الذين تحتاج اليهم مكاتب المحاسبة الليبية للقيام بتقديم الخدمات المحاسبية المطلوبة؟

وقد تمّ تجميع البيانات اللازمة للدراسة من استبيان أجاب عليه ستة وأربعون مكتباً من مكاتب المحاسبة الليبية. وأجريت الدراسة التحليلية عن طريق اختبار العلاقات المقترحة إحصائياً لبيان مدى أهميتها. وإستناداً على نتائج هذا الإختبار تمّ التوصل إلى الإجابة عن الأسئلة المطروحة كما تمّ تقديم بعض الإقتراحات لحل المشاكل التي تعرقل تقديم المزيد من الخدمات المحاسبية من قبل مهنة المحاسبة في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

لقد أحدث التطور السياسي والإقتصادي والإجتماعي الذي تعيشه ليبيا خلال النصف الثاني من هذا القرن تغيرات هامة في جميع مجالات الحياة. ومهنة المحاسبة ليست مستثناة من ذلك إذ يجب تنظيمها وتطويرها وتحسين الخدمات التي تقدمها حتى تتمكن هذه المهنة من تلبية حاجة النمو السريع الذي تعيشه البلاد. فلقد ازدادت حاجة الأفراد والمؤسسات الإقتصادية المختلفة إلى العديد من الخدمات المحاسبية المهنية مثل مسك وتنظيم الدفاتر المحاسبية والمراجعة وخدمات الضرائب وأعمال التصفية والخدمات الإدارية وتصميم النظم المحاسبية.

وتهدف المقالة المنشورة باللغة الإنجليزية إلى إجراء دراسة تحليلية عن الخدمات المحاسبية المهنية التي تقدمها مهنة المحاسبة في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية. وبأختصار يمكن القول بأن هذه الدراسة تجيب عن الأسئلة التالية:—

١ — ما مدى الحاجة للخدمات المحاسبية التي تقدمها مكاتب المحاسبة الليبية؟

٢ — ما هي الخدمات المحاسبية التي تقدمها مهنة المحاسبة في ليبيا؟

٣ — ما مدى تقديم الخدمات المحاسبية المهنية من قبل

\* استاذ مساعد بقسم المحاسبة ، جامعة قاريونس . دكتورة الفلسفة في المحاسبة من جامعة ميزوري كولومبيا ، الولايات المتحدة الأمريكية .

## إحصائيات التصنيف $Z^*$ و $Z$

د. أحمد زوقو ميمون<sup>(١)</sup>

إذا كانت لدينا عينتان عشوائيتان من مجتمعين طبيعيين متعددين  $\pi_1$  و  $\pi_2$  وكانت لدينا مشاهدة  $X$  معرفة بأنها تنتمي إلى احد المجتمعين  $\pi_1$  أو  $\pi_2$  فإننا نستطيع باستخدام إحصائية التصنيف  $Z^*$  والتي هي عبارة عن إحصائية معدلة لإحصائية التصنيف  $Z$  تعيين ما إذا كانت المشاهدة  $X$  تنتمي إلى المجتمع  $\pi_1$  أو المجتمع  $\pi_2$  وعندما تحتوي العينتان على نفس الحجم فإن هذا البحث يستنتج توزيع  $Z^*$  ويشمل كذلك دراسة مقارنة لإحتمالات سوء التصنيف في حالة التصنيف الذي يعتمد على  $Z^*$  و  $Z$ .

(١) استاذ مشارك بقسم الإحصاء كلية الإقتصاد والتجارة/جامعة قاريونس .



## أثر النفط على ميزان المدفوعات الليبي

د. أحمد منيسي\*

بالإضافة إلى الآثار المباشرة تساهم الإستثمارات النفطية بطريق غير مباشر في نمو الدخل القومي وذلك بواسطة الإرتباطات الخلفية والأمامية مع الأنشطة الإقتصادية الأخرى وخلق الموارد الإنتاجية ، هذه المقالة تقتصر على مناقشة دور النفط في ميزان المدفوعات .

وفي هذا المجال تعتبر المبالغ من العملات الأجنبية التي يوفرها بيع النفط من العوامل الهامة في تنمية القطاعات الإقتصادية الأخرى .

ويمكن تحليل أثر النفط على ميزان المدفوعات بطريقتين : الأولى تتمثل في جمع قيمة الصادرات النفطية وتدفقات رأس المال من الخارج وطرح تدفقات رأس المال إلى الخارج أي قيمة الواردات من السلع والخدمات وصافي دخول عوامل الإنتاج المدفوعة في الخارج وزيادة الأرصدة في الخارج من هذا المجموع ، والطريقة الثانية تتمثل في جمع

المبيعات المحلية من هذا المجموع .  
ومن وجهة النظر المحاسبية تؤدي هاتان الطريقتان إلى نفس النتيجة .  
وقد بين الجدولان أثر النفط على ميزان المدفوعات باستخدام الطريقتين حيث وضح الجدول الأول الفترة من بداية الإستكشاف إلى مرحلة التصدير بكميات تجارية ، وبين الجدول الثاني مراحل التصدير بكميات كبيرة ، وكيف أصبح النفط هو العامل الرئيسي في تغطية العجز في ميزان المدفوعات وتوفير الفائض لتمويل مشروعات التنمية في القطاعات الإقتصادية الأخرى .

\* أستاذ مشارك — قسم الإقتصاد — جامعة قارونس : بنغازي — الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية .

## اطار لنظرية المحاسبة

د. محمد عبد الله بيت المال \*

إن هدف المحاسبة بالدرجة الأولى هو خدمة المجتمع الذي يحيط بها. ويشمل هذا المجتمع كل الطوائف التي يمكن أن تستخدم أو تستفيد من الخدمة التي تقدمها المحاسبة. ومن الخدمات التي تقدمها المحاسبة والتي يتحدث عنها المقال تقديم التقارير النهائية في صورة القوائم المالية. إن من الأهداف الرئيسية للقوائم المالية هو تزويد مستخدميها بالمعلومات الضرورية عن نتائج أعمال المشروع ومركزه المالي وإعطاء المعلومات اللازمة للحكم على كفاءة الإدارة في استخدام المصادر المتاحة لتحقيق الأهداف التي وجد من أجلها هذا المشروع. وحتى تقوم مهنة المحاسبة بتحقيق تلك الأهداف يجب أن تقدم للمجتمع (مستخدمي القوائم المالية) كل المعلومات الضرورية لإتخاذ القرارات الحكيمة.

وفي هذا المقال محاولة لوضع إطار لنظرية المحاسبة يسمح بتقديم المعلومات التي يحتاجها مستخدمي تلك المعلومات (المجتمع) لإتخاذ قراراتهم العملية، حيث أن نظرية بلا تطبيق عملي لا فائدة منها. وفي المقال عرض لتسلسل مراحل البحث العلمي لإستخراج نظرية محاسبة على أساس علمي وفي نفس الوقت تخدم المجتمع الذي يحيط بها. ولقد تم في المقال عرض لمثال لحل مشكلة محاسبية ألا وهي طريقة معالجة المصروفات الخاصة بالبحث والتطوير.<sup>(١)</sup>

---

\* استاذ مساعد بقسم المحاسبة، كلية الإقتصاد والتجارة، جامعة قاريونس  
(١) راجع النص الكامل للمقال باللغة الإنجليزية.

## ترجني لي : القضية الفلسطينية

### ومسألة الولاء الدولي

د. ريمون حبيبي\*

تحتل القضية الفلسطينية بصورها المختلفة مركزاً هاماً في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة وذلك بصورة مستمرة منذ عام ١٩٤٦ . وفي عام ١٩٤٧ صوتت الجمعية العامة على قرار التقسيم الذي حصل على الأغلبية المطلوبة بعد أن رفعت الجلسة لمدة ٢٤ ساعة تمكنت خلالها الولايات المتحدة من الضغط على الدول المختلفة إلى أن تمكنت من إقناع الفلبين ونيكاراجوا على تغيير صوتيهما لصالح قرار التقسيم .

ومن المعالم البارزة في هذه الحقبة من الوقت الدور البارز الذي لعبه ترجني لي السكرتير العام الأول للمنظمة والذي خلافاً لما جرى التعارف عليه في المنظمة حول الولاء للمنظمة العالمية والعمل بدون تحيز للأطراف ، فقد عمل باستمرار وبدون كلل لصالح إسرائيل وكان لعمله هذا أن أضر بالقضية الفلسطينية وبأعضاء المنظمة العرب .

ويتعامل هذا البحث مع مفهوم مبدأ الولاء للمنظمة والعمل بدون تحيز للأطراف من قبل الموظفين الدوليين ثم الدور الذي لعبه ترجني لي والذي كان له أثر كبير على تطور القضية الفلسطينية وكيف أنه خلال هذا كله هدد بالإستقالة من منصبه كوسيلة للضغط على المنظمة لتعمل لصالح إسرائيل .

\* الدكتور/ريمون حبيبي — أستاذ مشارك في العلوم السياسية بجامعة ولاية أوكلاهوما . وكان قد عمل أستاذاً مشاركاً زائراً بكلية الاقتصاد والتجارة بجامعة قاريونس وهو حاصل على شهادة الدكتوراة في العلاقات الدولية من جامعة مينسوتا في الولايات المتحدة الأمريكية .

# Manpower Planning; Basic Concepts

DR. ABULKASEM OMER TOBOLI\*

This paper sheds some lights on the role of manpower planning and its effects on the development of the economy.

Manpower is a basic factor among the factors of production since labor force represents a very important role in the production process beside other factors of production such as machines and raw materials.

Manpower, therefore, is very important to economic development. We may define manpower planning as the work to balance the supply of and demand for manpower.

Manpower planning consists of:

1. Determining the size and the structure of labor force available. That is what we call the supply side.
2. Determining the size and the structure of the labor force required. This is what we call the demand size.
3. Closing the gap between the demand side and the supply side.

This can be done on the macro level for the economy as a whole as well as on the micro level such as a firm. The most important thing is to have a plan for improving and developing methods for manpower planning especially on the micro level since the firms are the basic unit for planning.

The firms with efficient manpower planning will be more efficient in producing goods and services.

---

\*Dr. Abulkasem O. Toboli, Associate Professor of Econ., Faculty of Economics, University of Garyounis, Benghazi, Libya.

# Administrative Control of Capital Expenditures: A Survey of Libyan Companies

*DR. ABDUSSALAM ALI EL-ARABI\**

The purpose of this research is to examine the control exercised by the Libyan companies over capital expenditure. This control being measured in terms of the following administrative procedures:

1. Capital Budget Preparations;
2. Economic Analysis of Investment;

3. Control over the Release of Funds for Approved Proposals;
4. Progress Reports;
5. Post Completion Audits.

A questionnaire was handed to 68 companies. The response rate was 100%. Analysis of companies' responses (classified by type of industry, size, and average annual capital expenditures), indicates that control exercised by Libyan companies over funds available for capital projects appears to be generally unsatisfactory.

---

\*Assistant Professor of Accounting, Faculty of Economics, University of Garyounis, Benghazi (S.P.L.A.J.).

# The Role of Foreign Trade in Economic Development

*DR. ATTIA ELMAHDI EL-FEITURI\**

The purpose of this paper is to investigate the role of foreign trade in economic development, both in a typical developing economy and in the special case of the Libyan economy.

The many studies in the economic literature which investigated the relationship between foreign trade and economic development, showed significant importance of this relation. A typical developing economy will need to import more goods and commodities, so economic development can take place, that is because of the need to satisfy the increasing demand for consumer goods on one hand and the need to transfer savings into investment, so machinery and other capital good have to be imported.

As the development process takes place the structure of the economy will change and that will be reflected on the pattern of trade.

A typical or an average economy will follow certain pattern of the dynamic relationship between economic development and foreign trade, however, this relationship is not found to be a rigid one.

In the Libyan economy the above relationship showed to be very significant one, but in reversed order, that is as economic development takes place the structure of the economy becomes more oriented to the services sector instead of the industrial sector which is the normal case.

One may relate this atypical behaviour in the economic structure of Libya and the structure of its foreign trade to the spending policy which aims at a fair income distribution, so part of the oil revenues is distributed through public spending on housing, schools, health, and others which in overall will accelerate the growth of the services sector.

This study concluded that a special attention should be given to the role of foreign trade in preparing the economic development plan, because if we underestimate the role of foreign trade, that might lead to the failure of the plan or at least not achieving the whole targets.

---

\*The author holds Ph.D. in economics, and he is Assistant Professor of Economics, University of Garyounis.

also different. Motivating workers is done not through profit sharing plans or managing through participation or management by objectives.

Three motivational principles have been shown: (1) giving the producer the right to control the means that can satisfy his needs. This means no one can exploit the producers, (2) "Partners, not Wage-Workers", producers produce for themselves not for someone else, and (3) Managing through popular committees. There is no standard of comparison among these three systems. The one who owns the means that can satisfy his needs and the one who works for himself and

manages his firm by himself will work more than anyone else.

Finally in the productive firm one can see:

1. No profit.
2. The ownership of the firm is for the society.
3. The factors of production are capital, material and labor.
4. Output is distributed equally among the three factors of production.
5. Price is a function of cost.
6. No Wage Workers, all are partners.
7. Control is exercised by the whole society through its popular basic congresses.

# The Management of the Productive Socialist Firm

DR. ABDULGADER A. AMER\*

This paper aims at studying how the socialist firm is managed and how the producers participate in its management through the principle of "Partners not Wage Workers" and through the Popular Committees, "Committees everywhere". Also the paper shows how the producers participate in planning and in decision-making.

The productive firm is an open system and takes energy from the environment (human and material resources). It transforms these resources to output which goes back into the environment. This firm operates to satisfy the needs of the people and it does not seek to gain any profit.

The paper shows that there is a relationship between ownership and management. Management is controlled by those who own wealth. They either manage by themselves or they choose someone who takes care of management on their behalf. Two sources of authority have been discussed. The formal authority theory and the acceptance theory. These are employed in the capitalist system, where the person who owns is the one who takes decisions. But it is predicted that the struggle to gain authority will continue between the capitalists and the producers.

No one can ignore the improvement in the producer's situation in this century. They are allowed to have unions by which

they try to fight for their rights and to increase their share of the economic return and to reduce the working hours and improve the working environment. The process of collective bargaining has been discussed and the main functions have been shown.

In the Marxist system ownership is by the government which appoints the top management and delegates the authority to choose the other workers to the top management of the firm. Prices are set by supply and demand in the West while they are set by the price mechanism in the Marxist system. But in the Jamahiriya the prices are equal to cost with no profit margin. The functions of the firm have been discussed and compared under the three economic systems: Capitalism, Marxism and Jamahirism.

One of the functions which greatly differs is planning. Top-Management planning is done in the Jamahiriya by all the workers in the firm because they are the base which has the right to take decisions concerning goals and objectives and they are the ones who perform strategic planning.

The main features of Libya's five-year plan (1981-85) were shown. The other function is organization which is also different from the traditional function where top management has all the rights to choose and delegate or not to delegate authority. This function in the productive firm is performed by the Popular Committees. Also the controlling functions has been shown. In the Jamahiriya controlling is done by the Popular Congresses. Motivation function is

---

\*Assistant professor of Business Administration, University of Garyounis, Benghazi (S.P.L.A.J.).





# **ABSTRACTS**



- and Practice, Harvard University Press, Cambridge, 1952, p. 171.
12. Report of the Preparatory Commission (PC/20) p. 87.
  13. Alexander Loveday, *Reflections on International Administration*, Clarendon, Oxford, 1956, p. 229.
  14. *Ibid.*, 0. 230.
  15. Schwebel, *The Secretary General etc.*, *op. cit.*, p. 165.
  16. Trygve Lie, *In The Cause of Peace; Seven Years with the United Nations*, Macmillan Co., New York, 1954, p. 12.
  17. *Ibid.*, p. 162.
  18. Virally, *op. cit.*, p. 2.
  19. Lie, *op. cit.*, p. 184.
  20. *Ibid.*, p. 162.
  21. U.N. Doc. A/AC 21/13. 9 Feb. 1948.
  22. Cordier & Foote, Public Papers etc.; *op. cit.*, p. 106.
  23. *Ibid.*, pp. 105–106.
  24. Cordier & Foote, Public Papers, etc.; *op. cit.*, p. 106.
  25. Schwebel, *op. cit.*, p. 140.
  26. Arthur V. Rovine, *The First Fifty Years: The Secretary General in World Politics 1920–1970*, A. W. Sijlhoff, Leiden, 1970, p. 219.
  27. *Ibid.*, p. 220.
  28. G. A. *Official Records of the First Part of the First Session, Plenary Meeting*, p. 610.
  29. Schwebel, *op. cit.*, p. 140.
  30. Rovine, *op. cit.*, p. 223.
  31. Lie, *op. cit.*, p. 171.
  32. Schwebel, *op. cit.*, p. 142.
  33. Verbatim Record of the 276th Plenary Meeting, DOCA/PM/276, pp. 126–123.
  34. Schwebel, *op. cit.*, p. 142.
  35. *Ibid.*
  36. Lie., *op. cit.*, p. 174.
  37. Nathanel Lorch, *The Edge of the Sword*, G. P. Putnam's Sons, New York, 1961, pp. 87–88.
  38. B. Glubb, *Soldier with The Arabs*, Hodder and Stoughton, London, 1957, p. 63.
  39. *International Organization*, vol. VIII, 1953, p. 380.
  40. Lie, *op. cit.*, 58.
  41. T. F. Hamilton, "The United Nations and Trygve Lie", *Foreign Affairs*, vol. XXIX (1), October 1950, p. 77.

states, one Arab and one Jewish, under international law, the end of British rule over Palestine meant that, at least for the Arab part under the partition plan, sovereignty automatically began to rest with the representatives of the Arabs of Palestine. He must also have been aware of the fact that the Israeli forces had crossed into the Arab part in accordance with the Haganah's "Plan D", also referred to as "Plan Dalet" (37), and seized Arab land before the Arab armies, on the invitation of the sovereign Arab people of Palestine had crossed into Palestine. That should have qualified the Israelis for the "aggressor" name not the Arabs as Lie chose to describe them in his book. It should also be pointed out that General Glubb, British Commander of the Arab Legion in his book *Soldier With the Arabs*, wrote that the army he commanded entered Palestine in 1948 with orders to secure only the Arab sector under the U.N. Partition Plan (38).

By his open partiality in the Palestine question and by his "bias in favor of Israel" Lie managed during his term of office to secure the hostility of the Arab member states. When he left the United Nations in 1953, the Arabs did not pay him tribute in the General Assembly (39).

Lie's record in the Palestine Question cannot be described as the record of a Secretary General who showed loyalty as an international civil servant, or one who acted with integrity or impartiality. In fairness to Lie, one should point out that he seems to have been aware of this, and this is why he wrote:

*The concept of the Secretary General as a spokesman of the world interest is in many ways far ahead of our times, when nationalism is stronger than ever, and national sovereignty is still the ranking force (40).*

Lie should have added that in his case his convictions and political background did not help him in the least. This later proved fatal to Lie when he had his problems with the two super powers, namely the United States and the Soviet Union. Professor Hamilton, who seems to agree with this,

wrote that anyone assessing Lie's stand must take into account his personal background. Dismissing any claim that Lie had an international outlook or that he served all the members of the organization, Professor Hamilton concluded: "Lie was a man deep in politics (41)."

## REFERENCES

1. Dag Hammarskjold, "Oxford University Lecture, 1961", as reported in Wilder Foote, ed. *The Servant of Peace: Dag Hammarskjold*, Bodley Head Ltd., London, 1961, p. 345.
2. *New York Times Magazine*, Sunday May 9, 1948, reported in Andrew W. Cordier and Wilder Foote, ed. *Public Papers of the Secretaries General of the United Nations: Selected and Edited With Commentary: Trygve Lie, 1946-53*. New York, Columbia University Press, 1969, p. 124.
3. *The Royal Institute of International Affairs, The International Secretariat of the Future, Lessons for the Experience of a Group of Former Officials of the League of Nations*, Oxford University Press, London, 1946, p. 18.
4. C. Willfred Jenks, "Some Problems of an International Civil Service," *Public Administration Review*, Spring 1943, p. 95.
5. International Civil Service Board: "Report on Standards of Conduct of the International Civil Service," 1954 (COORD/Civil Service/5).
6. Inis Claude, *Swords into Plowshares, The Problems and Progress of International Organization*, 4th ed. Random House, New York, 1971, p. 206.
7. Leland M. Goodrich, "From the League of Nations to the United Nations," *International Organizations*, Vol. 1 (1), 1947, p. 13.
8. Leland M. Goodrich and Edward Hambro, *Charter of the United Nations, Commentary and Documents*, 2nd ed., World Press Foundation, Boston, 1949, p. 491.
9. Wen Chao Chen, *The Personnel System of the United Nations, A Study of the International Civil Service*, (Unpublished Ph.D. Dissertation) St. Louis University, 1951, p. 63.
10. Michael Virally, *Toward a Reform of the United Nations Secretariat*, (No publisher, place or date), p. 2.
11. Stephen Schwebel, *The Secretary General of the United Nations, His Political Powers*

*to propose to you, that you and I, that both of us as a measure of protest against your instructions, and as a means of arousing popular opinion to the realization of the danger in which the whole structure of the United Nations has been placed I want to propose that we resign (31).*

It is difficult now, even as a hindsight, to imagine how the change in U.S. policy then, could be construed as action endangering the structure of the U.N. as Lie had presented it. Lie's initiative was definitely the result of fear that the U.S. action would have delayed the creation of the state of Israel but could have in no way endangered the structure of the U.N. for after all the U.S. proposal was to place Palestine under the U.N. trusteeship system.

In studying Lie's actions and initiatives, one has to ask the question, was Lie, as Secretary General of the international organization, loyal to the organization when he openly worked against the declared interests of several Arab member states of the United Nations and their supporters, guided in this by a desire to create a state still not in existence at the time, and consequently not a member of the United Nations? It was several years later before the U.N. agreed to grant Israel membership. Was what Lie did an act of loyalty to the organization and the work of someone required to function without bias or partiality? Lie, it seems, should have waited until the partition plan became a General Assembly resolution before he commenced to officially and privately support it and work for it, if he wanted to show integrity, loyalty and impartiality as a U.N. civil servant.

If as Lie claims, as is supported in this by some writers, was motivated in his actions by his loyalty to the United Nations, then one is left at a loss when he examines the number of inconsistencies in Lie's behavior. Lie energetically supported the creation of the state of Israel to the extent that he threatened to resign his post, but he showed no interest in the other two parts of the partition plan, even

after they had become a General Assembly recommendation, namely the creation of an Arab State in Palestine and the internationalization of Jerusalem. A U.N. delegate close to the Jerusalem issue is quoted by Schwebel to have described the Secretary General as follows: "Lie took a very active role in opposing the Jerusalem resolution . . . It was a personal defeat for him. He did everything in his power to frustrate it (32)." In addressing the meeting of the Fourth session of the U.N., at which the Jerusalem question was discussed, Lie commented upon all the important political resolutions which met with his approval, conspicuous in its absence was any comment upon the U.N. internationalization of Jerusalem question (33), and in the fall of 1949 he took personal action to prevent the General Assembly from adopting the administrative rules for the internationalization of Jerusalem (34). To Lie the Jerusalem resolution was a personal defeat he had to stop. Schwebel had this to say:

*That a resolution voted by a majority of more than two-thirds of the member states of the United Nations can be characterized as a "personal defeat" for the Secretary General is a demonstration of the breadth of the force of his informal political initiative (35).*

It is more likely that Lie's opposition to the Jerusalem question was motivated by his "bias in favor of Israel", for Israel had by that time occupied most of the town and declared it the capital of Israel. Lie's partiality and his "bias in favor of Israel" persisted even after he left office. In his book, *In The Cause of Peace*, he referred to the Arab member nations as "aggressors" (36). As a former Secretary General he should have been aware of the fact that only the Security Council under Article 39 can find a nation an aggressor. The Security Council had at no time adopted such a resolution. What is more Lie must have been aware of the fact that since the U.N. had accepted representatives of the Arabs of Palestine to be seated during the U.N. Palestine debate, and since the U.N. partition plan called for the Creation of two

which then acting on its strength, reported on February 1948 to the Security Council the “need for an adequate non-Palestinian force (22).” In addition, working in private, Lie initiated secretariat studies on possible ways in which an international force might be provided. He even personally sounded out the governments of several smaller member countries about *contributing* contingents to a U.N. force (23). Lie wrote, “I prodded the Security Council so openly not because I was confident it would act, but because I feared it might not (24).” Schewebel, who made a study of Lie’s actions, wrote: Lie “threw his weight behind the recommendation with such vigor and consistency, however even when support of the member states had considerably weakened (25).” It is interesting to note that on February 24, 1948, the Security Council met, and at that meeting, the United States declared that in its opinion the Charter did not empower the Council to enforce a political settlement, namely the partition plan and to restore peace, unless it was determined that an act of aggression existed. On March 15, 1948, the Security Council rejected the request made to it by the General Assembly as fully endorsed by Lie’s working paper, to authorize the use of force.

Professor Rovine, in his book about the Secretaries General, wrote: “This was clearly an attempt by Lie to put some kind of pressure on the great powers for he could have had no assurances at that time (early January, 1948) that the Council was disposed to use force to establish the new state of Israel (26).” He also wrote that Lie had demonstrated that at least, the prestige of his office could be used to legitimize one position or another and that he had no hesitation to use it in that manner (27). It seems that Lie was motivated by a desire to see the creation of the state of Israel only and not a desire to see the partition plan implemented in all its facets. His energy was noticeably restricted to action in favour of the creation of Israel and he stopped or even reversed gears to prevent the implementation of the

other segments of the partition plan. Addressing a plenary meeting of the General Assembly, Lie said:

*The establishment of the state of Israel . . . are of the epic events of history, coming at the end of not nearly 30 years, but 2000 years of accumulated sorrows, bitterness and conflict . . . symbolizes historic forces besides which the present ideological conflict appears to be a transitory phenomenon (28).*

It appears that to Lie the creation of Israel was a more important event than the East-West conflict. What is also surprising is that, while the U.N. General Assembly’s partition plan called for the creation of two states—Jewish and Arab, Lie decided to concern himself at the U.N. as a whole and before the General Assembly in particular with only the creation of Israel. This made Schewebel write: “Sources both objective and partisan agree that his Palestine activity was further enlivened by a bias in the Israeli favour (29).” Rovine wrote: “The Secretary General combined a very strong Israel sympathy to his essential role of practicing the interests of the United Nations (30).”

Lie’s “strong Israeli sympathy” or bias was challenged when in 1948 the United States formally proposed to the United Nations that Palestine be placed temporarily under United Nations trusteeship, until such time as the partition plan could be put into effect. Britain had persistently refused to accept the U.N. partition plan or the use of force unless both parties accepted it. This left the Soviet Union as the only major power at that time fully supporting the partition plan. To Lie this meant that the time was ripe for one of his many initiatives in this case. He called on Mr. Austin, U.S. Ambassador to the United Nations, at the Waldorf-Astoria Towers in New York, and this is what Lie wrote about what he told Mr. Austin:

*You are committed. This is an attack on the sincerity of your devotion to the United Nations cause, as well as mine. So I went*

the specific situation and/or the purposes of the organization (13). Loveday advocated a policy of no action by the Secretary General in a divided world, and he "should conceive of his functions as those of a diplomat and administrator rather than a minister dealing with political questions (14)." Lie seems to have been aware of this problem as he once said:

*Everything is in order so long as I agree with a particular government, but as soon as I don't agree—Aren't we paying you? Aren't you the servant of governments? You are an administrator, why do you talk (15)?*

Lie also wrote:

*In the exercise of (his) responsibilities, the Secretary General . . . must use his influence not for the interests of any nation or a group of nations, but for the interests of the organization as a whole as he saw them (16).*

As Secretary General of the United Nations Lie did assume leadership roles and took personal initiatives in several problems before the international organization. The question raised in this paper is whether Lie did act in the Palestine Question with loyalty, integrity and impartiality as an international civil servant should. This paper will then be limited to an analysis of the role which Lie played in the Palestine question at the United Nations.

On August 31, 1947, the United Nations Special Commission on Palestine (UNSCOP) presented to the organization a majority and minority report. The majority plan called for the partition of Palestine into separate Jewish and Arab states, linked by an economic union, and the internationalization of Jerusalem. The minority report called for an independent federal Palestinian state for both the Jewish and Arab citizens of Palestine. The report was due to be discussed and voted on by first the Political Committee and then the General Assembly. Both could have refused to endorse the report or any part of it. Lie did not choose to await the out-

come and became an enthusiastic supporter of the majority report. Writing in 1954, Lie explained his position:

*What had emerged was a clear victory for the principle of partition. The international community, through its chosen representatives, had decided that two states should be created (the vote in the Political Committee showed that the necessary 2/3 majority required to pass the resolution was difficult to attain in the General Assembly, which points to the biased nature of Lie's statement). As Secretary General, I took the cue and when approached by delegations for advice, frankly recommended they follow the majority plan (17).*

Michael Virally reported a different story. He wrote that "Lie proceeded on his own to do everything possible to secure its adoption (the majority report) to the extent that he solicited votes from the delegates (18)." Lie must have been aware of criticism of his "initiative," as he wrote; "As Secretary General, I stood by the only recommendation (in fact there were both majority and minority recommendations) to partition Palestine, subsequently endorsed by the General Assembly, and I make no apologies for that (19)." The opposition shown by the Arab member states did not weigh much with Lie, as he wrote, "some Arab spokesman attacked me openly, but I did not yield (20)." Lie became such a champion of the partition plan, which while fully accepted by the Jewish representatives was totally rejected by the Arab representatives, that he decided to take the initiative in support of the request of the Jewish representatives to create a non-Palestinian force to implement the partition of the country. He, acting on his own, asked his legal advisors to prepare a working paper in which it was argued that the security council had in time of need the power under the Charter to undertake responsibilities requested by the General Assembly resolution including the use of force (21). He presented this working paper to the Palestine Commission,



international obligations and support the international organization he serves . . . (5).” This is why in developing an international outlook, the international civil servant must subdue or remove all his structured beliefs that a certain policy or action is the only possible and correct one, and like a “generalist” view the situation from the eyes of the world as a whole, for a “specialist” would only view it from a personal, ideological and national point of view.

The loyalty of the international civil servant must then be a matter of integrity and neutral impartiality, yet it is difficult, if at all possible, to deal with each concept separately or give each a meaning that at all times would apply to an international civil servant. In spite of this, international loyalty is clearly indispensable for the proper operation of the international secretariat, and must apply with equal validity to the Secretary General. One must also assume that no nation would agree to place those matters, it deems to be affecting the supreme national interest, in the hands of international civil servants unless these civil servants and the secretariat pass, in its judgement, the strictest loyalty test, or unless the state is in a position to control and direct the operations of the secretariat. Addressing himself to this problem, Inis Claude rightly said that international loyalty “is a tender plant which cannot be successfully cultivated in a field where national governments insist upon the right to trample at will (6).”

Although the United Nations Charter gave the Secretary General, expressly and by implication, more diversified powers and leadership roles than what he had under the Covenant of the League of Nations (7), the Secretary General, is none the less not a chief executive in a parliamentary or presidential system of government. He deals with member governments who are the true repositories of governmental powers and authority. He has no independent source of authority apart from the wishes and desires of the member states. This is why the actual powers of the secretary general have always been argumen-

tative. At San Francisco, where the U.N. Charter was finally approved, the Netherlands introduced into Article 97 of the Charter the word “appointed” in preference to “elected” to stress the administrative character of the duties of the Secretary General (8). Nowhere in the Charter, or in fact any other document, is there a provision that the Secretary General can be dismissed if he acts in dubious ways, or in a manner unworthy of his office, and the only redress system available is for the Security Council under Article 5.20 of the Convention on Privileges and Immunities, to waive his privileges and immunities if and when a serious misconduct on his part causes embarrassment to the organization (9). When the Soviet Union tried to force Lie, and later Hammerskjold to resign, it realized that there was nothing it could do when he refused to do so, and the only other action it could then resort to was the boycott.

The Secretary General “by his very position . . . is in a sense the incarnation of the United Nations as a community, an entity placed above its individual members (10).” The Fifth Committee considered him the “confidant of many governments, but since governments disagree, he cannot be a spokesman for individual interests, for who is to decide what those interests are (11)?” This is why it is expected that the Secretary General, “more than anyone else will stand for the United Nations as a whole. In the eyes of the world, no less than in the eyes of his staff he must embody the principles and ideals of the Charter to which the organization seeks to give effect (12).”

The Charter did provide the Secretary General with powers to lead and take the initiative, yet no where did the Charter specify where and when, not forgetting that an error resulting from a hasty or wrong initiative may prove damaging to both the reputation of the Secretary General and his position within the organization. An error in judgment may open him to the accusation of being a party to a dispute, rather than acting, as he should act, in the interests of

# Trygve Lie, the Palestine Question, and International Loyalty

DR. RAYMOND HABIBY\*

The records of the United Nations and the writings and statements of Trygve Lie, first secretary General of the U.N. show that Lie played a major role in the U.N. decision making process, the day the Palestine case was first placed on the agenda of the international body by Britain in 1947 in its capacity as the mandatory power, until he resigned from the U.N. The role he played significantly influenced those member states which on November 29, 1947, in the General Assembly, voted to adopt the partition of Palestine and the internationalization of Jerusalem.

This paper tries to determine whether Lie as Secretary General acted within the limits of the powers he possessed either expressly or implicitly under the United Nations charter, and whether his many initiatives in the Palestine Question and the leadership roles he played were in accordance with the concepts of loyalty, integrity, and impartiality expected and required from an international civil servant.

This naturally begs the question; what do we mean by the loyalty, integrity, and impartiality of an international civil servant? The concept has defeated all attempts made to come up with an easy or definitive definition. Dag Hammarskjöld the second Secretary General of the United Nations, when ques-

tioned about his involvement in the Congo Crisis in the early sixties, interpreted international loyalty to mean action taken with integrity but not necessarily being impartial (1). He compared himself with a judge who hears both sides then impartially reaches a decision.

Trygve Lie, in 1948, had this to say:

*As Secretary General of the United Nations, I am responsible to the collectivity of the member states. It is not my business as Secretary General to assess the rights or wrongs between the two sides in the conflict (East-West). . . . But it is my recognized duty to speak for the organization—which includes everybody—when I believe the United Nations is in danger (2).*

The Royal Institute of International Affairs, points out that the Secretary General of the U.N. is not required to have an international outlook which is more than an ideology or a state of mind, and is not expected to assume the denationalization loyalty of a man without a country (3). His attitude should come from “an awareness made instinctive by habit, of the needs, emotions, and prejudices of the peoples of differently circumstanced countries, as they are felt and expressed by the peoples concerned, accompanied by a capacity for weighing those infrequently impoundable elements in a judicial manner before reaching a decision to which they are relevant (4).” That is why as an international civil servant, he “finds that whatever his personal views, he can willingly conform to the observances of his

---

\*Dr. Raymond Habiby, Associate Professor of Political Science, Oklahoma State University, Stillwater, Oklahoma and in 1975-76 served as visiting professor. Faculty of Economics and Commerce, Garyounis University. He holds a Ph.D. from the University of Minnesota.

The following is a research methodology to develop a general theory of accounting. The initial act in the research would be to define the objectives of accounting. Since accounting is basically a service, we would have to determine the needs of the users of that service. To determine these needs, the writer would start with an inductive approach to get from practice a generalized conclusion about the prospective users' needs. These needs would fall into two broad categories, general and specific. For example, we might research the qualities that financial information must possess to be of general use; it might be found that the information should be relevant, objective and quantifiable. There are more points agreed upon by authorities and practice, but these are what the writer thinks the most important. After ascertaining the general objectives, we would have to seek to determine the specific objectives. As to the specific objectives, the writer would use the communication theory approach. This stage would be conducted through two devices, first; survey of users' needs and second; holding of public forums in an effort to receive additional input from interested parties.

After having the objectives (general and specific) determined, the researcher would use a deductive approach to derive logical principles that provide the basis for concrete or practical application. This stage is concerned with the deduction of hypotheses which can be tested; this usually involves playing around with the theory to ascertain which testable hypotheses are generated.

Next comes the actual testing of the

hypotheses; the writer would do it through an experiment. The experiment refers to any investigation that includes two elements; the manipulations or control of one variable by the researcher and the systematic measurement of and observation of the change in the other. Referring to the R & D expenditures, the writer would have two groups of people. Each group would be given a different set of financial statements, one group gets financial statements based on complete expensing of R & D expenditures and the other group gets financial statements based on expensing what should have been expensed and capitalizing what should have been capitalized. The decisions of both groups would be tested against the actual data from the companies under investigation. This will determine if the new theory did in fact help the users in making better decisions. If the theory was effective, the writer would still continue to refine it until it reaches an optimal state. If the writer found that the hypotheses he made were null, he would make adjustments, formulate new hypotheses and retest again.

#### REFERENCES

1. American Accounting Association, *A Statement of Basic Accounting Theory*, 1966, p. 1.
2. *Ibid.*
3. *Ibid.*, p. 2.
4. American Institute of Certified Public Accountants, *Objectives of Financial Statements*, October, 1973, pp. 61-66.
5. Eldon S. Hendrikson, *Accounting Theory*, Richard D. Irwin, Inc., Homewood, Illinois, 1977, p. 133.

misleads the users in term of the future capability of the company because the costs shown in the income statement indicate no anticipated benefits.

For the treatment of the R & D expenditures, the writer puts these expenses into two categories:

1. Those which are spent every year—Routine R & D.
2. Those which are spent on one product or line (new or old) every given number of years. This type at the end of the year should be sub-divided into two groups:
  - A. Those which are 100% unsuccessful.
  - B. Those which have some success.

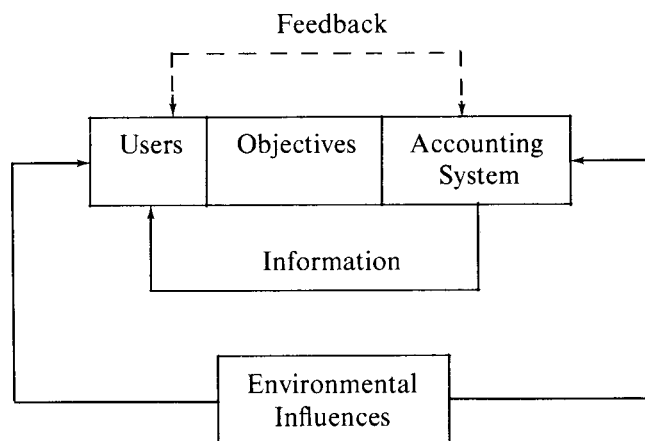
If the expenditures spent this year fall in either category 1 or 2A, these expenses should be charged off as they are incurred. But for those which fall in category 2B, *they must be capitalized*. When the company decides upon capitalizing the expenditures this year, the problem arises of determining

the method of amortization. This, however, does not pose a serious problem, because, as stated earlier, previous accounting experience reduces the margin of error. Also engineers in the company are able to estimate with accuracy the number of years the product or the line can compete in the market before another R & D activity needs to be undertaken.

Finally, from the point of view of accounting theory, the R & D expenditures, which are made in the expectation of benefits to future periods, should not be written off against the revenue of the present year.

Once accepted, the assumption becomes an accounting principle. The principle in accounting is a guide to action and a means of attaining objectives. Once these principles are stated, they will last as long as the objectives are still relevant. If the objectives are changed, then the principles ought to be changed.

A framework for the writer's view of accounting theory may be visualized by the following model:



In this model the accounting information users are assumed to receive the information from the accounting system. The user could be any one who is interested in the accounting information. The users might be creditors, investors, shareholders, government, etc.; of course each type of these users needs a different type of information. In this model

there are environmental influences such as social, economic, political, and technological factors that also affect the type of information needed. Once these factors are taken into consideration and the users are known, the needed information can be provided. Then a feedback from the users is needed to keep the system useful at all times.

ourselves with how a problem should be solved. One problem is the treatment of Research and Development Expenditures.

## 2. AN EXPLANATORY EXAMPLE: RESEARCH & DEVELOPMENT EXPENDITURES

Research and Development (R & D) started to become a very important activity in the United States just a few years before World War I. Since then it has been increasing every year. In recent years, many companies have been spending increasingly high amounts for R & D. The problem was how to treat these expenses; the choice was to (a) charge off when they incurred or (b) capitalize and amortize over several years.

In recent years there has not been uniformity in the treatment of R & D expenditures; nevertheless, the majority tend to charge them off when they are incurred. In 1974 the Financial Accounting Standard Board (FASB) issued its statement number 2 concerning R & D expenditures and, unfortunately, they decided to charge off these expenses. Several reasons can be given for this practice, some of them are listed as follows:

1. Easiness — expedience,
2. Tax advantages,
3. No future benefits.

The writer holds that the decision to expense R & D, either by companies or FASB, is not based on sound accounting theory but, rather, appears to be based on avoiding the problem of the nature and length of the deferral and the determination of amortization periods; this is besides the tax advantages. The writer does not agree with this practice because it is wrong and because there is a better way to do it.

Charging-off R & D expenditures is wrong because these expenses run to billions a year. So expectation of future benefits must be conceded, for it is not likely that management, scientists and engineers would continue to spend these large amounts of money,

time and efforts without the expectation of future benefits. Convenience and side advantages are not good excuses for not having a practice based on theory.

From the theoretical point of view, charging-off of R & D expenditures is wrong because:

1. It violates the matching concept.
2. It is based on a conservative point of view.
3. It is misleading to the users.

For this writer, accounting provides accounting data to help users in taking good decisions. Income has and does occupy the central position in accounting, and the matching concept provides the theoretical bases for measuring sound periodic net income. Charging-off R & D expenses when they are incurred violates this concept because the type of R & D expenses made for a product or a line are not 100% loss or expense; hence, it should be charged-off in this year. The writer does not believe that at least \$1.00 should be capitalized, but believes that a greater amount should be capitalized. Deferring these expenditures creates a good relationship between total costs for the period and the revenue for that period, disregarding the relationship of these costs to a certain product. Moreover, previous accounting experience helps narrow the margin of uncertainty.

This practice is based on the conservative convention, but conservatism is not the right method to treat cases of uncertainty. Conservatism also results in a complete distortion of accounting information because conservatively-reported information is not subject to proper interpretation and lends to lack of proper comparability. Finally, as stated by Hendriksen (5); conservatism is, at best, a very poor method of treating the existence of uncertainty in valuation and income.

This practice misleads the user's decision because it results in expenses overstatement, income misstatement, assets understatement, and stock equity understatement. It also

# A Framework for Accounting Theory

DR. MOHAMED ABDALLA BAIT-ELMAL\*

## 1. INTRODUCTION

Accounting was first originated to serve society. By society the writer means the environment surrounding the accounting profession; i.e. the management, investors, stockholders and the creditors, etc. When the accounting profession started, it served the function of describing only what had been done; accounting was then a study of methods, not causes.

This paper is an attempt to express the writer's views about the possible framework of the Accounting Theory. The Committee to Prepare a Statement of Basic Accounting Theory, henceforward referred to as "the Committee", defined accounting as "The process of identifying, measuring, and communicating economic information to permit informed judgements and decisions by users of the information (1)". The committee defined Theory as "A cohesive set of hypothetical, conceptual, and pragmatic principles forming a general frame of reference for a field of study (2)". Hence the Committee defined Accounting Theory as "A coherent set of concepts explaining and guiding the accountant's action in identifying, measuring, and communicating economic information (3)".

The accounting profession is interrelated with the society within which it operates. Accounting should consequently have as its

objective the intention of providing the society (users) with the information needed for decision-making. The Accounting Theory is one that could facilitate the attainment of accounting objectives. The AICPA (4) stated the objectives of the financial statements. These are most appropriate for this paper and the writer agrees that the objectives of financial statements are to provide users with information for predicting, comparing, and evaluating enterprise earning power and to supply information useful in judging management ability so as to utilize enterprise resources effectively in achieving the primary enterprise goal. Because decisions made by stockholders, creditors, and investors based on the information provided by the financial statements can affect society, such decisions may cause the re-allocation of economic resources.

After the objectives have been set, the next step is to examine the assumptions. These assumptions should be tested to arrive at the principles upon which the accounting theory will rest. One example of these assumptions will be given.

Theory serves a description and explanatory function. It describes and explains what is and what should be. For a long time theory and practice in accounting have been in conflict in many areas. We academicians should develop a theory that evaluates all the problems so as to link theory and practice. As academicians, we should not care about how easily or cheaply a problem can be solved, but we should concern

---

\*Assistant Professor, Department of Accounting, University of Garyounis, Benghazi (S.P.L.A.J.)

The deficit of the non-oil sectors was covered by the foreign exchange net receipts of the oil sector.

The increased surplus of foreign exchange indicates that the growth of the Libyan economy has no longer been constrained by this factor.<sup>1</sup>

However the country is obligated by domestic legislation to maintain a specified level of reserves of gold and foreign exchange as a backing for its currency issue (100 percent backing). This requirement freezes a certain component of its gross holdings of foreign exchange as far as commercial transactions are concerned. Although the exchange reserves are accordingly lower than the gross holdings the Libyan position is not strongly affected by subtraction of the currency cover.

---

<sup>1</sup> H. Chenery and A. M. Strout, "Foreign Assistance and Economic Development", *American Economic Review*, September 1966, pp. 679-733.

## CONCLUSION

Libya faces many of the general unresolved questions of development that confront any developing country. Although the oil sector contributed very little to the supply of skilled labor, the construction of infrastructure and the establishment of forward and backward-linked industries, it contributed most importantly to the Libyan economic development by providing revenues and foreign exchange earnings to the government. Considering this and the fact that the crude oil is an exhaustible asset, the important potential contribution of oil to the Libyan economy depends upon government policy regarding the allocation of oil revenues and the use of oil contributed foreign exchange.

## REFERENCES

1. H. Chenery and A. M. Strout, "Foreign Assistance and Economic Development," *American Economic Review*, September 1966, pp. 679-733.
2. Central Bank of Libya, *Economic Bulletin*, Various Issues.
3. International Monetary Fund, *Balance of Payments Year-book*, vol. 18 to 26.

this foreign sector had helped to create the gap in the balance of payments as well as to fill it. Even so the situation was a precarious one and the possibility of changing it appeared remote until the discovery of oil had entirely changed the picture.

Table 1 indicates that up to 1964 the amounts of foreign exchange received from the payments to local factors of production exceeded the direct payments to government. This was due to the fact that through 1962 the activities of oil companies mainly consisted of exploration and the quantities of oil produced and exported in the first three years 1961–1963 were small. In 1964 and the following years the flows of tax revenues were large relative to the additional foreign exchange receipts disbursed in local expenditures.

The latter began to decrease as the oil industry entered the phase of production.<sup>1</sup>

The proceeds of oil exports were not large enough to cover the foreign exchange requirement. Only in 1964 the foreign exchange earning of the oil sector began to offset the deficit of the trade balance.

The most interesting items on the debit side of the oil sector's transactions are the net payments for services and the net factor income paid abroad. The imports of services account for the second highest percentage of the foreign exchange expenditure. Investment income paid abroad is the largest debit item. It makes an average of 21% of the total investment income for the years in question. Details of the calculation of these figures are shown in Table 3.

The direct investment shown in Table 3 cover changes in investment (net of depreciation) in the oil sector. The figures for 1973 include the disinvestment resulting from nationalization by the Libyan government. This becomes more apparent in the years after 1973. (Millions of SDRs—225 for 1974, —565 for 1975 and —480 for 1976).

The gap between the foreign exchange earnings of the non-oil sectors and their import expenditures has widened. Imports increased from 618 millions of SDRs in 1969 to 1,827 millions of SDRs in 1973, while exports increased in the same period from 2 millions SDRs to 7 millions SDRs.

TABLE 3. *Investment Income Paid Abroad by Oil Sector, 1969–1973.* (In millions of SDRs).

	1969	1970	1971	1972	1973
<i>Income</i>					
Exports and re-exports f.o.b.	2,162	2,389	2,690	2,700	3,344
Other income from abroad	6	3	8	31	14
Local sales of goods and services	30	44	51	29	34
Total income	2,198	2,436	2,749	2,760	3,392
<i>Costs</i>					
Current Costs and capital expenditures					
Imports c.i.f.	151	89	54	51	41
Miscellaneous services obtained abroad	282	220	136	135	144
Salary payments made abroad	33	39	38	31	176
Local costs and capital expenditures, including additions to financial assets	1,388	1,677	2,106	1,926	2,149
Less changes in direct investment (net of depreciations)	– 147	– 140	– 139	12	138
Total current costs	1,707	1,885	2,195	2,155	2,648
Investment income paid abroad	491	551	554	605	744

Source: International Monetary Fund; Balance of Payments Yearbook, vol. 26.

<sup>1</sup> See Table 2.



TABLE 2. *Libyan Balance of Payments, 1969–1973* (In millions of SDRs).

	1969	1970	1971	1972	1973
<b>A. Oil Sector</b>					
Exports f.o.b.	2,162	2,387	2,686	2,700	3,344
Re-exports f.o.b.	—	2	4	—	—
Imports c.i.f.	— 151	— 89	— 54	— 51	— 41
Trade balance	2,011	2,300	2,636	2,649	3,303
Investment income	— 491	— 551	— 554	— 605	— 744
Net payments for miscellaneous services	— 276	— 217	— 128	— 104	— 130
Salaries remitted abroad	— 33	— 39	— 38	— 31	— 176
Direct investment capital	147	140	139	— 12	— 138
Total foreign exchange receipts (net)	1,358	1,633	2,055	1,897	2,115
(Income tax payments to Libyan government)	(1,103)	(1,385)	(1,913)	(1,753)	(1,972)
(Other expenditures in Libya, net)	(255)	(248)	(142)	(144)	(143)
<b>B. Other goods, services, and unrequited transfers (excluding grants)</b>	— 766	— 739	— 1,051	— 1,361	— 2,216
<b>C. Official grants and miscellaneous long-term capital</b>	— 143	— 82	— 98	— 154	— 187
<b>D. Net errors and omissions</b>	— 66	— 104	— 53	— 98	— 855
<b>E. Short-term capital</b>	— 7	— 23	12	— 9	258
<b>F. Total (B through E), excluding oil sector</b>	— 982	— 948	— 1,190	— 1,622	— 3,000
<b>G. Total (A through E), including oil sector</b>	376	685	865	275	— 885
<b>H. Reserves and related items (increase in assets)</b>	— 376	— 685	— 865	275	— 885

Source: International Monetary Fund, *Balance of Payments Yearbook*, vol. 26. Central Bank of Libya, *Economic Bulletin*, various issues.

figures in Table 2 are given in special drawing rights (SDRs)<sup>1</sup> at the par value of Libyan dinar 1 = SDR 2.80. Both tables contain also the totals of the other items in the Libyan balance of payments in order to provide comparison between the oil and non-oil sector's contribution to foreign exchange earnings.

The value of Libya's imports of goods was roughly equal to 50 per cent of the value of its own production. Merchandise imports amounted to about \$70 million in 1958 and increased to more than \$261 million in 1965 — that is excluding equipment and supplies

directly imported by foreign governments and oil companies. Less than 19% in 1958 and 3% in 1965 of foreign exchange required to pay for these imports was obtained from the proceeds of Libya's merchandise exports; the rest came from invisible exports in the form of the expenditures of foreign governments and oil companies and from foreign aid. In 1961 the oil sector began to contribute directly to foreign exchange earning. In some ways the picture represented by the figures is rather deceptive. A sizeable but undetermined proportion of the imports was consumed by foreign oil companies and foreign governments (United States and United Kingdom forces). It can thus be said that

<sup>1</sup>SDR/US Dollar rate = 1.

TABLE 1. *Libyan Balance of Payments, 1958-1965* (in millions of dollars).

	1958	1959	1960	1961	1962	1963	1964	1965
<b>A. Oil sector</b>								
Exports and re-exports f.o.b.	—	—	—	11.5	133.0	329.0	610.7	788.2
Imports c.i.f.	-28.3	-33.8	-59.4	-35.3	-69.4	-68.3	-79.0	-61.0
Trade balance	-28.3	-33.8	-59.4	-23.8	63.6	260.7	531.7	727.2
Investment income	71.1	91.3	171.6	187.8	133.6	-3.1	-202.2	-193.5
Other services	-13.2	-23.5	-47.9	-81.5	-92.4	-81.2	-114.0	-132.4
Salaries remitted abroad	-2.8	-3.1	-4.8	-5.6	-10.4	-12.6	-17.4	-17.9
Direct investment capital	—	—	—	—	—	—	51.5	-24.9
Total	26.8	30.9	59.5	76.9	94.4	163.8	249.6	358.5
Payments to government	0.2	0.8	1.9	0.2	14.6	56.6	143.5	227.1
Net local expenditures	26.6	30.1	57.6	76.7	79.8	107.2	106.1	131.4
<b>B. Other goods, services and transfer payments</b>								
Exports and re-exports f.o.b.	13.4	11.5	10.1	10.1	8.4	6.4	8.9	8.4
Imports c.i.f.	-70.0	-85.7	-117.0	-117.0	-137.2	-171.9	-215.3	-261.2
Trade balance	-56.6	-74.2	-106.9	-106.9	-128.6	-165.5	-206.4	-252.8
Travel	-4.8	-4.8	-1.9	-5.9	-8.1	-7.8	-8.9	-12.0
Military receipts	19.3	14.8	19.8	21.0	25.5	19.3	19.3	21.8
Other services	2.8	9.5	-2.8	-21.8	-32.8	-34.2	-38.1	-49.3
Misc. transfer payments	-3.4	-1.7	7.0	-0.8	-6.7	-4.8	8.7	-6.7
Total	-42.7	-56.4	-84.8	-114.4	-150.7	-193.7	-242.8	-299.0
<b>C. Long-term capital and official grants</b>								
Official grants received	31.1	42.3	33.3	34.2	31.9	30.5	22.4	9.5
Official loans received	0.8	0.6	2.5	2.8	1.1	-0.3	-1.1	-0.3
Direct investment (excluding oil)	0.3	—	-4.8	-1.9	-0.3	8.1	2.8	-1.4
Other long-term capital	—	—	1.7	-0.8	2.8	12.8	-8.4	-2.5
Total	32.2	42.9	32.7	34.3	35.5	51.1	15.7	5.3
<b>D. Net errors and omissions</b>								
	-4.0	4.2	0.8	11.6	25.5	7.0	21.7	11.7
<b>E. Short-term capital</b>								
	-1.7	0.8	3.6	-0.8	-1.9	-1.7	6.2	-0.6
<b>F. Monetary movement</b>								
	-10.6	-22.4	-11.8	-7.6	-2.8	-27.2	-50.1	-75.9

Sources: Central Bank of Libya, Economic Bulletin; International Monetary Fund, Balance of Payments Yearbook, vol. 18.

# Effects of Oil on the Libyan Balance of Payments

DR. AHMED MENESI \*

## INTRODUCTION

In addition to its direct gains the investment in the oil industry might result in two kinds of indirect contribution to growth of national income. One is the Linkage effects and the other involves the creation of factors of production, which implies that in the process of its operation the new industry might contribute certain types of factors to the domestic economy, particularly foreign exchange, investment resources (especially if large payments to government occur), and in the training of skilled labour and management. This article deals with the contribution of the oil industry to the Libyan balance of payments.

In the analysis of the balance of payments impact of the Libyan oil the amounts of foreign exchange that the oil sector brings into the country is one of the important vehicles through which this sector can impart the potential for growth to other sectors in the economy.

### *The Contribution of the Oil Sector to the Balance of Payments*

The balance of payments impact of the Libyan oil industry could be reached by two alternative methods. The first is to sum export proceeds and foreign capital inflows and to subtract all foreign capital outflows, i.e., imports of goods and services, net factor

income paid abroad and increases in overseas cash balances, from this sum. The second is to sum payments to government in form of income taxes, royalties and miscellaneous fees and all other payments made by the operating companies or their contractors to local factors of production. The latter consist mainly of wages and salaries including that part of the salaries of expatriate personnel which is disbursed in local currency and payments for local goods and services and to subtract from this sum the proceeds from local sales.

From the accounting point of view both methods lead to the same result. The figures included in Table 1 and Table 2 show the break down of the oil sector's total foreign exchange contribution to the Libyan economy.

The oil production in Libya began only late in 1961. In the years before 1961 and since oil exploration started in 1955 the contribution of the oil industry was mostly limited to the local expenditures. Table 1 covers the period from 1958 to 1965 which represents the exploration and the beginning of production and exports of oil. Table 2 covers the period from 1969 to 1973 which indicates the present dominant role of the oil sector in the Libyan economy. The figures in Table 1 are given in dollars at the par value of Libyan dinar<sup>1</sup> 1 = \$2.80 and the

---

<sup>1</sup> September 1, 1971, the Libyan dinar replaced the Libyan pound as the national currency. The par value in terms of gold remained unchanged at LDI = 2.48828 grams of fine gold.

---

\*Associate professor of Economics, University of Garyounis, Benghazi (S.P.L.A.J.).

sionality causes a considerable increase in  $D$ , the statistic  $Z^*$  seems a better choice in reducing probability of misclassification.

#### REFERENCES

1. Cochran, W. G. and Bliss, C. I. (1948). Discriminant functions with covariance. *Ann. Math. Statist.* 19, 151-176.
2. Cramer, H. (1964). *Mathematical Methods of Statistics*. Princeton Univ. Press.
3. John, S. (1960). On some classification problems - I. *Sankhya* 22, 301-308.
4. John, S. (1963). On classification by the statistics  $R$  and  $Z$ . *Ann. Inst. Statist. Math.* 14, 237-246.
5. Kudo, A. (1959). The classificatory problem viewed as a two-decision problem. *Mem. Fac. Sci. Kyushu Univ. Ser. A.* 13, 96-125.
6. Memon, A. Z. (1968).  $Z$  statistic in discriminant analysis. Ph.D. Dissertation, Iowa State University, Ames, Iowa.
7. Memon, A. Z. and Okamoto, M. (1970). The classification statistic  $\bar{W}$  in covariate discriminant analysis. *Ann. Math. Statist.* 41, 1491-99.
8. Memon, A. Z. and Okamoto, M. (1971). Asymptotic expansion of the distribution of the  $Z$  statistic in discriminant analysis. *Journal of Multivariate Analysis*. Vol. 1, 3, 294-307.
9. Memon, A. Z. (1976). Some results on  $Z^*$  classification statistic. *The Panjab University Journal of Mathematics*, Vol. IX, 45-50.

with

$$A_1 = \frac{1}{2}D^{-2}\theta\{4\theta^3(D^2 + 2) + 4D\theta^2(D^2 + 2) + \theta[D^4 + 2D^2(3p + 3q + 5) + 8p] + 2D^3(p + q + 1)\}, \quad (2.8)$$

as the coefficient of  $1/4N$  in  $\sum_{i=1}^3 \tilde{L}_i(-\theta N/(N + 1); D)$ . The term  $B_1$  is composed as

$$B_{11} = -D^{-2}\theta^2[4\theta^2(3D^2 + 8) + 8D\theta(D^2 + 3) + D^4 + 2D^2(3p + 3q + 7) + 16p], \quad (2.10)$$

$$B_{12} = \frac{1}{4}A_1^2, \quad (2.11)$$

$$B_{13} = \frac{1}{6}D^{-4}\theta\{8\theta^5(7D^4 + 24D^2 + 12) + 24\theta^4D(3D^4 + 10D^2 + 4) + \theta^3[30D^6 + 3D^4(29p + 29q + 95) + 24D^2(10p + 7q + 17) + 48p] + 4\theta^2D^3[D^4 + 3D^2(5p + 5q + 11) + 6(6p + 5q + 9)] + 3\theta D^2[D^4(3p + 3q + 5) + 2D^2(6p^2 + 6q^2 + 12pq + 19p + 19q + 15) + 8(3p^2 + 4pq + 4p)] + 6D^5(p + q + 1)^2\}. \quad (2.12)$$

Now  $\exp\left[-\frac{\theta D}{2(N + 1)} + \frac{\theta^2 N^2}{2(N + 1)^2}\right]$  can be expanded with respect to  $N^{-1}$  as

$$(1 + A_2/N + B_2/2N^2 + \dots) e^{\theta^2/2}, \quad (2.13)$$

$$B_1 = B_{11} + B_{12} + B_{13}, \quad (2.9)$$

these being coefficients of  $1/8N^2$  in  $\sum_{i=1}^3 \tilde{L}_i(-\theta N/(N + 1); D)$ ,  $\frac{1}{2}[\sum_{i=1}^3 \tilde{L}_i(-\theta N/(N + 1); D)]^2$  and  $\sum_{i \leq j=1}^3 \tilde{Q}_{ij}(-\theta N/(N + 1); D)$  respectively. Note that the terms  $\tilde{L}_i$  and  $\tilde{Q}_{ij}$  are defined in the paper (7). The coefficients in (2.9) are obtained as

$$A_2 = -\theta D/2 - \theta^2, \quad (2.14)$$

$$B_2 = \theta^4 + \theta^3 D + \theta^2(D^2/4 + 3) + \theta D. \quad (2.15)$$

Using (2.6), (2.7) and (2.13) we have

$$\begin{aligned} \phi_1(\theta) &= (1 + A_1/4N + B_1/8N^2 + \dots)(1 + A_2/N + B_2/2N^2 + \dots)e^{\theta^2/2} \\ &= [1 + (A_1 + 4A_2)/4N + (B_1 + 4B_2 + 2A_1A_2)/8N^2 + \dots]e^{\theta^2/2} \\ &= \left[1 + \frac{1}{4N} a_1(\theta) + \frac{1}{8N^2} a_2(\theta) + \dots\right]e^{\theta^2/2}, \end{aligned} \quad (2.16)$$

$a_1(\theta)$  and  $a_2(\theta)$  are found to be as in (2.2) and (2.3). The use of Cramer's method (2, p. 225) of inverting a characteristic function of the above form completes the proof.

Since by interchanging  $\bar{x}_1^*$  and  $\bar{x}_2^*$  in (1.1) we obtain  $-\tilde{Z}$ , the following result is easily derived from above theorem.

### Theorem 2

$$F(z | \pi_2) = 1 - [1 + a_1(d)/4N + a_2(d)/8N^2 + O_3] \Phi(-z). \quad (2.17)$$

*Corollary:* The probability of misclassifying an observation into  $\pi_2$  when it comes in fact from  $\pi_1$  is given by

$$\{1 - [1 + a_1(d)/4N + a_2(d)/8N^2 + O_3] \Phi(z)\}_{z=D/2}. \quad (2.18)$$

The other probability of misclassification has the same expression.

The above corollary follows from Theorem 1 and the procedure proposed in classifying an observation into its relevant population in the first section of this paper.

*Remarks:* Taking  $q = 0$  in (2.1) the distribution of  $Z$  statistic is obtained as in (8).

Table 1 of (8) shows that the probability of misclassification decreases as the dimensionality  $p$  decreases or the Mahalanobis distance  $D^2$  increases, when  $Z$  is used as a discriminant function. The terms  $a_1(d)$  and  $a_2(d)$  when compared with similar terms in (8) indicate a general increase in dimensionality. But as in using  $\tilde{Z}$ ,  $D$  increases, it follows that the superiority of  $\tilde{Z}$  over  $Z$  depends mainly on  $q$  and  $D$ . In situations where the introduction of a covariate of small dimen-

being the Mahalanobis distance between  $\pi_1$  and  $\pi_2$ . Asymptotically,  $(2D)^{-1}(\bar{Z}^* + D^2)$  is a standardized normal variate. We shall obtain its distribution when  $N_1 = N_2 = N$ .

*Theorem 1:* If  $D > 0$ , an asymptotic expansion of the distribution of  $(2D)^{-1}$

$$F(z|\pi_1) = (1 + a_1(d)/4N + a_2(d)/8N^2 + O_3) \Phi(z) \quad (2.1)$$

where  $d = d/dz$ ,  $\Phi(z)$  is the cdf of  $N(0, 1)$ ,  $O_3$  is the third order term with respect to  $N^{-1}$  and

$$a_1(d) = \frac{1}{2}D^{-2} \left[ 4(D^2 + 2)d^4 + 4D(D^2 + 2)d^3 + [D^4 + 2D^2(3p + 3q + 1) + 8p]d^2 + 2D^3(p + q - 1)d \right], \quad (2.2)$$

$$\begin{aligned} a_2(d) = & D^{-4} \left[ (D^2 + 2)^2d^8 + 2D(D^2 + 2)^2d^7 + \frac{1}{6}[9D^6 + 2D^4(9p + 9q + 46) \right. \\ & + 12D^2(5p + 3q + 19) + 48(p + 2)]d^6 \\ & + \frac{1}{2}D[D^6 + 2D^4(4p + 4q + 13) + 8D^2(3p + 2q + 10) + 16(p + 2)]d^5 \\ & + \frac{1}{6} \{ D^8 + 4D^6(7p + 7q + 17) + 4D^4 [9(p + q)^2 + 76p + 72q + 135] \\ & + 32D^2(3p^2 + 3pq + 21p + 14q + 18) + 64p(p + 2) \} d^4 \\ & + \frac{1}{12}D^3 \{ D^4(3p + 3q + 5) + 18D^2[(p + q)^2 + 6p + 6q + 9] \\ & + 24(p^2 + pq + 11p + 10q + 6) \} d^3 + \frac{1}{4}D^2 \{ D^4(p + q)^2 \\ & + 4p + 4q + 7 \} + 4D^2 \{ 6(p + q)^2 + 13p + 13q + 13 \} + 16p(3p + 4q) \} d^2 \\ & + D^5 \{ (p + q)^2 + 2p + 2q + 5 \} d \}. \end{aligned} \quad (2.3)$$

*Proof:* Memon and Okamoto (7) use the Fourier transform to obtain the distribution of  $D^{-1}(\bar{W}^* - \frac{1}{2}D^2)$ ; the limiting distribution of  $\bar{W}^*$  is  $N(\frac{1}{2}D^2, D^2)$  as  $(\bar{y}) \in \pi_1$ . Following the same approach the characteristic function of  $(2D)^{-1}(\bar{Z}^* + D^2)$  is

$$\phi_1(\theta) = \underline{E} \left[ E \{ \exp[-\theta(2D)^{-1}(\bar{Z}^* + D^2)] | \pi_1 \} \right], \quad (2.4)$$

where  $\theta = -it$  and  $\underline{E}$  indicates expectation w.r.t. joint distribution of  $(\bar{x}_1, \bar{x}_2, \bar{y}_1, \bar{y}_2, S)$ . With  $N_1 = N_2 = N$  as

$$\begin{aligned} \bar{Z}^* &= \frac{N}{N+1} \left[ (\bar{x}^* - \bar{x}_1^*)' \underline{S}^{-1}(\bar{x}^* - \bar{x}_1^*) - (\bar{x}^* - \bar{x}_2^*)' \underline{S}^{-1}(\bar{x}^* - \bar{x}_2^*) \right] \\ &= \frac{N}{N+1} \left[ 2\bar{x}^* \underline{S}^{-1}(\bar{x}_2^* - \bar{x}_1^*) - (\bar{x}_1^* + \bar{x}_2^*)' \underline{S}^{-1}(\bar{x}_2^* - \bar{x}_1^*) \right] \\ &= \frac{-2N}{N+1} \bar{W}^*, \end{aligned} \quad (2.5)$$

(2.4) can be written as

$$\begin{aligned} & \underline{E} \left[ E \left\{ \exp \left[ \left( \frac{N\theta}{N+1} \right) \left( \frac{\bar{W}^* - D^2/2}{D} \right) - \frac{\theta D}{N+1} \right] \middle| \pi_1 \right\} \right] \\ &= e^{-\theta D/2(N+1)} \phi(-\theta N/(N+1)) \end{aligned} \quad (2.6)$$

where  $\phi$  is the same function as 4.1 of the paper (7). So,  $\phi(-\theta N/(N+1))$  can be derived from there by changing  $\theta$  to  $-\theta N/(N+1)$  in

the expression for the asymptotic expansion of  $\phi(\theta)$ . We find that on simplifying,

$$\phi(-\theta N/(N+1)) = (1 + A_1/4N + B_1/8N^2 + \dots) e^{\theta^2 N^2/2(N+1)^2} \quad (2.7)$$

# Classification Statistics $Z^*$ and $Z$

AHMED ZOGO MEMON<sup>1</sup>

## 1. INTRODUCTION

Suppose we have an observation  $x$  from one of two  $p$ -variate populations  $N(\mu_1, \Sigma_{11})$  and  $N(\mu_2, \Sigma_{11})$  where the parameters  $\mu_1, \mu_2$  and  $\Sigma_{11}$  are unspecified but  $\Sigma_{11}$  is positive definite. Given independent random samples from these populations, the problem of classification of  $x$  into its relevant population can be tackled by using the discriminant function  $Z$  proposed by Kudo (5) and John (3, 4) and studied by Memon (6), Memon and Okamoto (8). Sometimes there occur situations in taxonomical problems when in addition to the knowledge of discriminators, information is available on a covariate  $y$  whose mean is known to be the same in both multivariate populations  $\pi_1$  and  $\pi_2$ , that is,

$\begin{pmatrix} x_i \\ y_i \end{pmatrix}$  has population  $\pi_i: N\left[\begin{pmatrix} \mu_i \\ \nu \end{pmatrix}, \Sigma\right]$ ,  
 $i = 1, 2$ , where  $(x'_i, y'_i) = (x_{i1}, \dots, x_{ip}, y_{i, p+1}, \dots, y_{i, p+q})$  and the covariance matrix

$$\Sigma = \begin{pmatrix} \Sigma_{11} & \Sigma_{12} \\ \Sigma_{21} & \Sigma_{22} \end{pmatrix}$$

is positive definite. Let

$$\begin{pmatrix} x_{i1} \\ y_{i1} \end{pmatrix}, \dots, \begin{pmatrix} x_{iN_i} \\ y_{iN_i} \end{pmatrix} \quad i = 1, 2$$

be independent random samples from  $\pi_i$ . Although the covariate has no discriminating power by itself, Memon (6, 9) still proposes, like as in Cochran and Bliss (1), to utilize

the additional information  $y$  in replacing  $x$  by  $\bar{x}^* = x - \hat{\beta}y$  in the statistic  $Z$  where  $\hat{\beta}$  is a sample estimate of regression matrix  $\beta$  of  $x$  on  $y$ . According to this the modified criterion is

$$\begin{aligned} Z^* = & \frac{N_1}{N_1 + 1} (\bar{x}^* - \bar{x}_1^*)' \underline{S}^{-1} (\bar{x}^* - \bar{x}_1^*) \\ & - \frac{N_2}{N_2 + 1} (\bar{x}^* - \bar{x}_2^*)' \underline{S}^{-1} (\bar{x}^* - \bar{x}_2^*), \end{aligned} \quad (1.1)$$

and the procedure of classification proposed by him is to assign  $\begin{pmatrix} x \\ y \end{pmatrix}$  to  $\pi_1$  if  $Z^* \leq 0$  and to  $\pi_2$  if  $Z^* > 0$ , where  $\bar{x}_i^* = \bar{x}_i - \hat{\beta}\bar{y}_i$ ,  $\hat{\beta} = S_{12} S_{22}^{-1}$ ,  $\bar{x}_i$  and  $\bar{y}_i$  denote the sample means, and  $\underline{S} = S_{11} - S_{12} S_{22}^{-1} S_{21}$  with

$$S = \begin{pmatrix} S_{11} & S_{12} \\ S_{21} & S_{22} \end{pmatrix}$$

as the best unbiased estimator of  $\Sigma$ . Memon and Okamoto (7) study properties of the  $Z^*$  statistic and give asymptotic expansions of its distribution function and probabilities of misclassification that arise in using it. This paper follows the same approach in studying the  $Z^*$  statistic when the sample from each population has the same size  $N$ , and thus extends the case  $N_1 = N_2 = N$  of the paper by including the information on covariate in the discriminant function.

## 2. THE MAIN RESULT

We can easily see that as  $N_1, N_2 \rightarrow \infty$ , the limiting distribution of  $Z^*$  is  $N(-D^2, 4D^2)$  or  $N(D^2, 4D^2)$  according as  $\begin{pmatrix} x \\ y \end{pmatrix} \in \pi_1$  or  $\pi_2$ ,  $D^2$

<sup>1</sup> Associate Professor, Statistics Department, Faculty of Economics and Commerce, University of Garyounis.

*An Empirical Investigation of Libyan Professional Accounting Services*

2. Buckley, John W. and Buckley, Marline H. *The Accounting Profession*, Los Angeles, Melville Publishing Co., 1974.
3. Conover, W. J. *Practical Nonparametric Statistics*, New York: John Wiley and Sons, Inc., 1971.
4. Ray, Robert H. and MacNeill, James H. *Horizons for a Profession*, New York: AICPA, 1967.
5. Siegel, Sidney. *Nonparametric Statistics*, New York: McGraw-Hill, 1956.
6. Carey, John L. "What is the Professional Practice of Accounting?" *The Accounting Review* 43 (January, 1968): pp. 1-9.
7. De Valk, Harold G. "The Making of CPA Firm". *The Journal of Accountancy* 133 (February, 1972): pp. 31-35.
8. Elliott, Edward L., Larrea, Jose and Rivera, Juan M. "Accounting Aid to Developing Countries". *The Accounting Review* 43, (October, 1968): pp. 763-768.



cerned, all the responding Libyan accounting firms reported that they were able to hire only 75.5 percent of their stated demand in 1965. Only 68.4 percent of the indicated employment needs in 1970 were met. In addition the responding firms as a whole were able to hire 62.0 percent of their expressed demand for accountants in 1975. In summary, one can conclude that there has been a continuing shortage of accountants in Libya.

#### 4. CONCLUSION AND RECOMMENDATIONS

As a result of the rapid changes in the Libyan environment, many professional accounting services are expected to be provided by the public accounting firms in Libya. The finding of this research indicate that the need for professional accounting services in Libya exceeds their availability to the business community. These services include bookkeeping, auditing, liquidations, tax services, management advisory services and systems design and installation.

However, on the basis of the tested operational hypotheses, the author accepts the major hypothesis of this study. Many professional accounting services are not widely provided by the public accounting profession in Libya because of the characteristics of the Libyan accounting firms, the size of their clients and the shortage of qualified accountants. Although the majority of the responding firms expressed their desire to provide a variety of accounting services, elimination of certain deterrents must be undertaken in order to accomplish this objective. On the basis of these findings, the following recommendations can be offered:

1. Although an Organization of Libyan Accountants and Auditors was established, most of its work was of an administrative nature. At this time, the organization should engage in a continuing effort of professional developments. A code of professional ethics

should be enacted. Committees for the development and codification of accounting and auditing standards should be formed. In addition seminars, conferences, research projects and continuing education courses in related to accounting subjects should be carried out in order to improve the profession's body of knowledge.

2. In order to overcome the shortage of qualified accountants facilities of the Libyan accounting educational programs at the university and pre-university levels should be expanded. More students should be accepted to these programs each year.

3. Training of individuals, particularly those with some business education, may be considered among the means of solving the employment problem of the Libyan accounting firms. The Libyan accounting firms should assume the responsibility of training non-accountants whenever possible. Also, the Libyan Organization of Accountants and Auditors and the Department of Accountancy at the Faculty of Economics and Commerce should initiate training and educational programs in this respect.

4. This study demonstrated that the size of an accounting firm is one of the most important factor which tends to influence its ability to provide a variety of professional accounting services for the community. Therefore, small Libyan public accounting firms should consider carefully the advantages and potential of associating or merging with other firms. Optimum advantages would occur in situations where talents and strengths of one firm complement the talents and strengths of the other. Such a merger would increase specialization among members of new firm and would reduce the duplication of expertise to be maintained by each member before the merger.

#### REFERENCES

1. American Institute of Certified Public Accountants. *Code of Professional Ethics*, New York: AICPA, 1976.

sional accounting services by the Libyan accounting firms and the size of their clients in terms of total employment.

The second chi-square test was used to evaluate the relationship between the size of the clients served by the responding Libyan public accounting firms in terms of total assets and the extent of rendering professional accounting services in Libya. Table 7 and its chi-square calculations provide the necessary information for this kind of statistical analysis. In this table, the responding public accounting firms were classified into two groups. The first group includes accounting firms with a majority of clients having LD. 99,999 of total assets or lower. The second group consists of accounting firms with a majority of clients having LD. 100,000 of total assets or higher. The professional accounting services rendered were classified into three classes as mentioned earlier in this study.

Examination of the data presented in Table 7 reveals that the null hypothesis ( $H_0$ ) of independence is rejected. The derived chi-square value of 6.96 is greater than the table chi-square value of 4.605 with two degrees of freedom and at the .10 level

TABLE 7. *Size of Clients Served by the Responding Libyan Public Accounting Firms in Terms of Total Assets and the Extent of Rendering Professional Accounting Services.*

Number of Accounting Services Rendered	Size of Clients		Total
	Majority of Clients Had LD.0-99,999	Majority of Clients Had LD.100,000 or More	
1-2	12	5	17
3-4	7	6	13
5 or more	4	12	16
Totals	23	23	46
The derived chi-square value			= 6.96
The critical chi-square values with two degrees of freedom at:			
The .10 level of significance			= 4.605
The .05 level of significance			= 5.991

of significance. Also, the null hypothesis can be rejected even at the .05 level of significance. Therefore, there is a statistically significant association between the size of clients served by the Libyan public accounting firm and the extent of professional accounting services provided by these firms.

As a result, the findings of this research support the existence of a connection between the extent of providing professional accounting services in Libya and the size of clients receiving these services. The size of clients may be considered as one of the most important determinants in this respect. Libyan accounting firms which are serving large-sized clients should plan to expand their services in order to satisfy the increasing demands of their clients.

##### 5. *The Adequacy of Qualified Accountants*

The lack of qualified accountants needed by the Libyan public accounting firms is one of the most serious problems facing the Libyan accounting profession today. The shortage of accountants deterred many Libyan public accounting firms from rendering a variety of professional accounting services.

In order to determine the availability of needed accountants, recipients of the questionnaire were asked to indicate the number of accountants demanded and hired by their firms in 1965, 1970 and 1975. The responding firms desired to hire 53 accountants in 1965, 158 in 1970 and 455 in 1975. The demand for accountants increased by 198.1 percent between 1965 and 1970 and by 758.5 percent from 1965 to 1975. One can conclude that much of this increased demand came from the expanding number of public accounting firms. In addition, the rapid growth of the Libyan economy created a great deal of pressure upon old accounting firms to hire additional accountants. The attraction of new accountants would help these firms to satisfy the expanding needs for more professional accounting services.

As far as the actual employment is con-

pendent of the responding accountants' age.

$H_1$ : There is a relationship between the extent of rendering professional accounting services in Libya and the age of the responding accountants.

Examination of Table 5 and its supplementary chi-square calculations reveal that the null hypothesis cannot be rejected. The calculated chi-square value of 0.46 is extremely small to reject  $H_0$  at the .10 level of significance with two degrees of freedom. In fact, even at the .25 level of significance, the chi-square value should reach as high as 2.773 before the null hypothesis can be rejected. Therefore, there is no significant relationship between the extent to which professional accounting services have been provided in Libya and the age of the responding accountants.

#### 4. Size of Clients Served by the Libyan Public Accounting Firms and the Extent of Rendering Professional Accounting Services

Clients served by the Libyan public accounting profession is one of the most important variables, and cannot be ignored by this research. Therefore, an attempt was made to examine the possibility of a relationship between the size of clients served by the Libyan public accounting firms and the extent of rendering professional accounting services for these clients. For the purpose of this study, the size of clients was determined in terms of their total employment and their total assets. The chi-square test was used to examine the following hypotheses:

$H_0$ : The extent of rendering professional accounting services by the responding Libyan accounting firms is independent of the size of their clients.

$H_1$ : There is an association between the extent of rendering professional accounting services in Libya and the

size of clients served by the responding Libyan accounting firms.

The first chi-square test was applied to test the relationship between the size of clients in terms of their total employment and the extent of rendering professional accounting services. In order to make the data more appropriate for this test, the responding accounting firms were classified into one group with a majority of clients who had 99 or fewer employees and another group with a majority of clients who had a total employment of 100 or more employees. The number of accounting services were categorized into three groups as indicated in the preceding sections of this study.

The required information for applying the chi-square test is provided by Table 6 and its chi-square values. Examination of this table reveals that the null hypothesis ( $H_0$ ) of independence can be rejected since the calculated chi-square value of 6.96 is greater than the critical chi-square value of 4.605 with two degrees of freedom at the .10 level of significance. In fact, the null hypothesis can be rejected at the .05 level of significance. Therefore, one can conclude that there is a statistically significant relationship between the extent of providing profes-

TABLE 6. Size of Clients Served by the Responding Libyan Public Accounting Firms in Terms of Total Employment and the Extent of Rendering Professional Accounting Services.

Number of Accounting Services Rendered	Size of Clients		Total
	Majority of Clients Had 0-99 Employees	Majority of Clients Had 100 or More	
1-2	14	3	17
3-4	8	5	13
5 or more	6	10	16
Totals	28	18	46

The calculated chi-square value	= 6.96
The critical chi-square value with two degrees of freedom at:	
The .10 level of significance	= 4.605
The .05 level of significance	= 5.991

accounting profession has any relationship to the extent of providing accounting services, Table 4 was prepared. For purposes of chi-square analysis, the responding firms were classified into one group with five years or less in practice and another group with more than five years in practice. The number of accounting services rendered was categorized into three groups: the first group included accounting firms rendering one or two services; the second group included firms providing three or four services; and the third group included firms providing five or more professional accounting services. Then, the chi-square test was applied to test the following hypotheses:

- H<sub>0</sub>: There is no relationship between the extent of providing professional accounting services and the age of the responding Libyan public accounting firms.
- H<sub>1</sub>: There is a relationship between the extent of providing professional accounting services and the age of the responding Libyan public accounting firms.

As a result of examining the data presented in Table 4, an individual can conclude that there is a statistically significant association between the extent of rendering professional accounting services and the length of time the responding public accounting firms have been practicing the public accounting profession in Libya. The null hypothesis (H<sub>0</sub>) of independence is rejected since the calculated chi-square value of 5.47 is greater than the critical chi-square value of 4.605 with two degrees of freedom at the .10 level of significance. Therefore, the age of the Libyan public accounting firms has influenced the extent of rendering professional accounting services in Libya. One can expect to find that old Libyan public accounting firms provide more services than newly established ones. However, this relationship is not as statistically significant as the established relationship in the preceding section. In fact, the null hypothesis cannot

be rejected at the .05 percent level of significance.

3. *Age of the Responding Accountants and the Extent of Rendering Professional Accounting Services.*

Table 5 and its chi-square values present information concerning the relationship between age of the responding accountants and the extent to which professional accounting services have been rendered by the Libyan accounting firms. In order to make this information more appropriate for the chi-square statistical test, the responding accountants were classified according to those who were between 29 and 39 years old, and those who were 40 years of age or older. Again, the number of services are categorized into three groups: the first group includes firms which were providing one or two services; the second group consists of firms which were rendering three or four services; and the third group is composed of firms which were providing five or more accounting services. The chi-square test was applied to this data in order to test the following hypotheses:

- H<sub>0</sub>: The extent of rendering professional accounting services in Libya is inde-

TABLE 5. *Age of the Responding Accountants and the Extent of Rendering Professional Accounting Services.*

Number of Services Rendered	Age of Responding Accountants		Total
	29-39	40 or More	
1-2	12	5	17
3-4	9	4	13
5 or more	9	6	15
Totals	30	15	45*

The calculated chi-square value = 0.46  
 The critical chi-square values with two degrees of freedom at:  
 The .10 level of significance = 4.605  
 The .05 level of significance = 5.991

\* One accountant did not indicate his age.

TABLE 2. *The Size of Responding Libyan Public Accounting Firms in Terms of Full-time Employment and the Extent of Rendering Professional Accounting Services.*

Number of Services Rendered	Size Classification		Total
	1-7	More than 7	
1-2	13	4	17
3-4	6	7	13
5 or More	5	11	16
Totals	24	22	46

The computed chi-square value = 7.02  
 The critical chi-square values with two degrees of freedom at:  
 The .10 level of significance = 4.605  
 The .05 level of significance = 5.991

hypothesis ( $H_0$ ) of no relationship is rejected since the derived chi-square value of 7.02 is greater than the critical chi-square value of 4.605 for two degrees of freedom at the .10 level of significance. In fact, the null hypothesis might be rejected at .05 level of significance since the critical chi-square value at this level of significance is only 5.991.

The Contingency Table 3 and its chi-square values include information concerning size of the Libyan public accounting firms in terms of annual gross fees and the extent of rendering accounting services

TABLE 3. *The Size of the Responding Libyan Public Accounting Firms in Terms of Annual Gross Fees and the Extent of Rendering Professional Accounting Services.*

Number of Services Rendered	Size Classification		Total
	LD.0-24,999	LD.25,000 and More	
1-2	12	5	17
3-4	5	8	13
5 or More	4	12	16
Totals	21	25	46

The derived chi-square value = 7.28  
 The critical chi-square values with two degrees of freedom at:  
 The .10 level of significance = 4.605  
 The .05 level of significance = 5.991

by these firms. Analysis of this information reveals that there is statistically significant dependency between size of the Libyan accounting firms and the number of accounting services provided for their clients. The calculated chi-square value of 7.28 is high enough to reject the null hypothesis both at the .10 and the .05 level of significance.

In general, one can conclude from the above analysis that there is a statistically significant association between size of the public accounting firms in Libya and the extent to which professional accounting services have been provided by these firms. The larger the size of an accounting firm, the greater the number of professional accounting services which can be rendered. Therefore, this research demonstrated that the size of an accounting firm is one of the most important factors in evaluating its ability to provide a variety of professional accounting services for the community.

## 2. *Age of the Accounting Firms and the Extent of Rendering Accounting Services*

Age of the responding Libyan public accounting firms is one of the considerable variables in this study. In order to determine whether the length of time the responding firms have been practicing the public

TABLE 4. *Age of the Responding Libyan Public Accounting Firms and the Extent of Rendering Professional Accounting Services.*

Number of Services Rendered	Age of Firms		
	1-5 Years	More than 5 Years	Total
1-2	11	6	17
3-4	5	8	13
5 or More	4	12	16
Totals	20	26	46

The calculated chi-square value = 5.47  
 The critical chi-square values with two degrees of freedom at:  
 The .10 level of significance = 4.605  
 The .05 level of significance = 5.991

riers. Although a number of respondents reported that their firms did not render some of the accounting services for various reasons, the majority felt that the shortage of qualified accountants who are equipped with adequate knowledge is the major constraint on providing such services. However, it seems that many of the Libyan accounting firms are aware of the need for professional accounting services and are prepared to render the needed services currently or in the near future. These respondents reported that elimination of the Libyan environmental barriers must be undertaken in order to accomplish this desire.

In order to gather additional information needed for this study, the recipients of the questionnaire were asked to indicate the extent to which professional accounting services have been provided by their firms. Answers of respondents on this subject are summarized in Table 1.

Three, or 6.5 percent, of the responding Libyan public accounting firms were rendering only one service. Fourteen accounting firms, or 30.4 percent, were providing two services; six firms, or 13.1 percent, engaged in providing three services; seven firms, or 15.2 percent, rendered four services; and ten firms, or 21.7 percent, were involved in rendering five services. Five, or 10.9 percent, among the responding Libyan accounting firms were rendering six accounting services.

TABLE 1. *The Extent of Providing Professional Accounting Services by the Responding Libyan Accounting Firms.*

Number of Services	Number of Firms	Percent of Total
Rendering one service	3	6.5
Rendering two services	14	30.4
Rendering three services	6	13.1
Rendering four services	7	15.2
Rendering five services	10	21.7
Rendering six services	5	10.9
Rendering seven services	1	2.2
Totals	46	100.00

Only one firm reported that it was providing seven accounting services for its clients.

In addition, the data presented in Table 1 shows that the majority of responding accounting firms (65.2 percent) were providing four services or less. On the other hand, only sixteen Libyan public accounting firms were engaged in rendering five or more accounting services for their clients.

### 3. HYPOTHESES TESTED

In order to draw a conclusion concerning the study's major hypotheses, the proposed five operational hypotheses will be investigated statistically as follows:

1. *The Relationship between Size of the Accounting Firms and the Extent of Providing Accounting Services*

The size classification of responding public accounting firms is determined in term of full-time employment and annual gross fees. The chi-square nonparametric statistical method of analysis was used to test if there is any significant relationship between size of the accounting firms in terms of full-time people employed, and the extent of providing accounting services. Specifically, the null hypothesis ( $H_0$ ) in this situation is that there is no relationship between the size of accounting firms and the number of professional accounting services provided. The corresponding research hypothesis ( $H_1$ ) states that a relationship does exist between the size of accounting firms and the extensiveness of rendering accounting services. Rejection of the null hypothesis would indicate that a relationship exists.

The Contingency Table 2 and its chi-square values provide the needed information for the proposed statistical test. Evaluation of this data indicates that there is a statistically significant relationship between the size of Libyan public accounting firms in terms of full-time employment and the extent to which accounting services have been provided by these firms. The null

The chi-square nonparametric statistical method of analysis will be used whenever possible to test the research operational hypotheses and to make some inferences from the study. The chi-square test was judged to be more appropriate than other statistical methods in this situation since the sample of N observations is a random sample and the data can be categorized into a contingency table.

The general formula to be used in computing the chi-square test statistic is as follows<sup>1</sup>:

$$T = \sum_{i=1}^r \sum_{j=1}^c \frac{(O_{ij} - E_{ij})^2}{E_{ij}}$$

where  $O_{ij}$  = observed number of cases categorized in  $i^{\text{th}}$  row of  $j^{\text{th}}$  column,

$E_{ij}$  = number of cases expected to be categorized in  $i^{\text{th}}$  row of  $j^{\text{th}}$  column,

$\sum_{i=1}^r \sum_{j=1}^c$  means that all (r) rows and all (c) columns should be summed in order to sum all cells.

In order to find the number of expected cases for each cell ( $E_{ij}$ ), one must multiply the two marginal totals related to a particular cell in the contingency table, and then divide this result by the total number of cases in the study's sample (n). Therefore,  $E_{ij} = R_i C_j / N$ . The value of the test statistic obtained by the general chi-square formula has always  $(r-1)(c-1)$  degrees of freedom.<sup>2</sup>

For purposes of this study, the .10 percent level of significance is used. However, greater or lesser degrees of significance are also considered.

## 2. SERVICES RENDERED BY LIBYAN ACCOUNTING FIRMS

Proprietors, Managing Partners or Accountants in charge of each firm in the sample were asked to answer the questionnaire. Information such as types of services rendered, length of time for each service, need for and availability of services, Constraints on rendering accounting services and awareness of the need for these services were provided by respondents.

Although a trend to shift toward other services was noticeable, auditing was the major source of revenue for all the responding Libyan public accounting firms. In relation, other services had a secondary importance as a source of revenue. Respondents reported that all their firms were rendering auditing services. Thirty-four firms, or 73.9 percent of the responding firms, performed bookkeeping. Thirty firms, or 65.2 percent of the respondents, were engaged in tax practices. Less than half of the responding Libyan accounting firms provided liquidation services. Less than 25 percent of the responding firms rendered systems design and installations, and management advisory services. Other services, such as court and bank consultations, were provided by ten of the responding Libyan public accounting firms.

Auditing and bookkeeping services have been widely provided by most of the responding Libyan accounting firms since their origin. Tax services and liquidations have been introduced only during the last ten years. On the other hand, management advisory services and systems work have had a short history in Libya. Most of the responding public accounting firms which were engaged in rendering these services started doing so during the last five years.

The findings of this study indicate that the need for professional accounting services in Libya exceeds their availability to the business community. Some of the needed accounting services could not be provided because of the Libyan environmental bar-

<sup>1</sup> W. J. Conover, *Practical Nonparametric Statistics* (New York: John Wiley & Sons, Inc., 1971), p. 155.

<sup>2</sup> *Ibid.*, pp. 155-156. Also see Sidney Siegel, *Nonparametric Statistics for the Behavioral Sciences* (New York: McGraw-Hill Book Company, 1956), pp. 104-110.

# An Empirical Investigation of Libyan Professional Accounting Services

DR. YOUNIS HASSAN EL-SHARIF\*

## 1. INTRODUCTION

The growth of the Libyan economy during the second half of this century has placed burdens upon the public accounting profession in Libya. Investors, creditors, and managers as well as state agencies need much more reliable information in order to make their daily decisions in relation to the economic development of the country. Therefore, the Libyan public accounting firms are expected to provide many reliable accounting services. Examples of these services are auditing, bookkeeping, services concerning liquidations, tax services, and systems design and installations.

Much has been written about these services in the environment of developed nations such as the United States and other western countries. However, few studies have been done to evaluate empirically the extent to which these services are provided in a developing nation such as Libya. Therefore, the purpose of this study is to evaluate and analyze empirically the current conditions of the professional accounting services in Libya. The study's major hypothesis is as follows:

Many professional accounting services are not widely provided by the public accounting profession in Libya because of

the characteristics of the Libyan accounting firms, the size of their clients and the shortage of qualified accountants.

In order to draw a conclusion concerning the above major hypothesis, a number of operational hypotheses were investigated in detail. These hypotheses are as follows:

*Hypothesis 1:* There is a relationship between the extent to which professional accounting services have been provided in Libya and the size of the accounting firms.

*Hypothesis 2:* There is a relationship between the extent to which professional accounting services have been provided in Libya and the age of the accounting firms.

*Hypothesis 3:* There is a relationship between the extent to which professional accounting services have been provided in Libya and the age of the accountants.

*Hypothesis 4:* There is a relationship between the extent of providing professional accounting services by the Libyan public accounting firms and the size of their clients.

*Hypothesis 5:* There is a shortage of qualified accountants who can contribute to the improvement of services which are provided by the Libyan public accounting profession.

To gather the necessary information for this research, questionnaires were sent to a random sample of fifty Libyan accounting firms. Instead of mailing the questionnaires, personal contact with these firms was undertaken. As a result, forty-six usable responses were received providing a response rate of 92 percent.

---

\*Assistant Professor of Accountancy, University of Garyounis, Benghazi. The author wishes to express his appreciation to Professor Joseph A. Silvano and Professor Robert L. Kvam of the University of Missouri-Columbia for their valuable suggestions to this study.





## Introduction

This journal is one of the projects of the Center of Economics and Business Research in the Faculty of Economics and Commerce. It is devoted to the publication of research in business and behavioral sciences. It deals with theoretical as well as applied topics that

are of interest to the Arab World and mankind in general.

Any comments and/or research are welcome. It is hoped that our journal will function as a Communication means among those who are interested in these studies.

**The Editors**



## Contents

<i>Introduction</i> .....	1
• <b>ARTICLES</b>	
An Empirical Investigation of Libyan Professional Accounting Services .....	3
<i>Dr. Younis Hassan El-Sharif</i>	
Classification Statistics $Z^*$ and $Z$ .....	12
<i>Dr. Ahmed Zogo Memon</i>	
Effects of Oil on the Libyan Balance of Payments .....	16
<i>Dr. Ahmed Menesi</i>	
A Framework for Accounting Theory .....	21
<i>Dr. Mohamed Abdalla Bait-Elmal</i>	
Trygve Lie, the Palestine Question, and International Loyalty .....	25
<i>Dr. Raymond Habiby</i>	
• <b>ABSTRACTS</b>	
The Management of the Productive Socialist Firm .....	35
<i>Dr. Abdulgader A. Amer</i>	
The Role of Foreign Trade in Economic Development .....	37
<i>Dr. Attia Elmahdi El-feituri</i>	
Administrative Control of Capital Expenditures: A Survey of Libyan Companies .....	38
<i>Dr. Abdussalam Ali El-Arabi</i>	
Manpower Planning; Basic Concepts .....	39
<i>Dr. Abulkasem Omer Toboli</i>	

*Photoset and printed in Malta by Interprint Limited*

# Dirasat in Economics and Business

## Editorial Staff

*Editor-in-Chief*

Abdulgader A. Amer, Ph.D.

*Editors*

Younis H. El-Sharif, Ph.D.

Saleh H. El-Maihub, Ph.D.

Mohamed Z. Mogherbi, Ph.D.

Ibrahim S. El-Miligi, Ph.D.

*Editorial Secretary*

Ghazala S. El-Burki, B.A.

**Dirasat in Economics and Business** is Published biannually by the Research Unit, Faculty of Economics and Commerce, University of Garyounis, Benghazi, Socialist People's Libyan Arab Jamaheriya.

**Subscription:** L.D.I-000 per year (U.S. \$3.30)

Single Copy 550 Dirhams (U.S. \$1.65)

All correspondence *including books, periodicals, contributions and subscription*, should be addressed to the Editor-in-Chief, **Dirasat in Economics and Business**, University of Garyounis, Benghazi, S.P.L.A.J.

The views expressed in **Dirasat in Economics and Business** are those of the individual authors.

© All rights reserved





# DIRASAT IN ECONOMICS AND BUSINESS

VOL. XVI

Nos. 1, 2

1980

IN THIS ISSUE

AN INVESTIGATION  
OF LIBYAN  
PROFESSIONAL  
ACCOUNTING  
SERVICES

CLASSIFICATION  
STATISTICS  
Z° AND Z

A FRAMEWORK  
FOR  
ACCOUNTING  
THEORY

EFFECTS OF  
OIL ON THE  
LIBYAN BALANCE  
OF  
PAYMENTS

ISSUED BI-ANNUALLY BY THE RESEARCH  
UNIT, FACULTY OF ECONOMICS &  
COMMERCE, UNIVERSITY OF GARYOUNIS,  
BENHGAZI, SOCIALIST PEOPLE'S LIBYAN  
ARAB JAMAHERIYA

TRYGVE LIE:  
PALESTINE;  
INTERNATIONAL  
LOYALTY